جامعة ابن خلدون – تيارت –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص:مالية

إعداد الطالبتين :

بركات داودية.

بلهزيل أنيسة.

الأستاذة المشرفة:

ساجي فاطمة

نوقشت وأوجزت علنا بتاريخ:../.../....

السنة الجامعية:2015–2016.

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر والتقدير

نحمد الله على جزيل فضله ونعمه قبل كل شيء

هو الذي قدرنا على إتمام هذا العمل المتواضع

تحية شكر وتقدير إلى الأستاذة المشرفة على هذه المذكرة **ساجي فاطمة** التي

لمست منها كل العناية والاهتمام

إذ لم تبخل عنا طيلة المدة بنصائحها القيمة وتوجيهاتها النيرة

الشكر الجزيل لأعضاء لجنة المناقشة الذين وافقوا على تقييم هذا العمل

إلى جميع عمال مكتبة علوم اقتصادية جامعة إبن خلدون تيارت

وشكرنا جزيل الشكر إلى من حفزنا على العمل ولو بابتسامة أو كلمة التشجيع

داودية+ أنيسة

ملخص:

تعتبر النفقات العامة الوسيلة التي تستخدمها الدولة في تحقيق أهدافها في جميع الميادين أي أنها ترسم حدود الدولة الاقتصادية والاجتماعية، ونظرا لقصور وضح مصادر التمويل أوجب على الدولة ترشيد هذه النفقات من خلال التخصيص الأمثل للموارد والرفع من فعالية وكفاءة توظيفها مع التقيد بتحقيق الأهداف الاقتصادية التي ترغب فيها كل دولة، في جميع الميادين على رأسها النمو الاقتصادي هذا الأخير يعتبر هدف أي سياسة اقتصادية كانت بحكم أنه يعبر عن درجة تطور النشاط الاقتصادي ومن ثم فهو يشير على العمومي إلى جملة من المؤشرات التي تنعكس من خلاله وتبرز أهمية ساسة الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال كونه مكونا هاما لطلب الكلي على أساس الطلب يخلق العرض والذي كان محط اهتمام رواد المدارس الاقتصادية وذلك من خلال استعراض أهم النظريات والنماذج التي تساهم في تفسيره وتحقيقه.

و نجد أن الاقتصاد الجزائري جزءا من هذا المحيط يتأثر بمختلف الهزات و الأزمات الحادة فكان لابد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق الإنفاق العام للحد ومعالجة هذه الأوضاع و زيادة الناتج الداخلي الخام وهذا ما يبرز بوضوح في الأونة الأخيرة، و انتهجت الجزائر سياسة مالية توسعية لم يسبق لها مثيل في إطار البرامج التي تبنتها الجزائر منذ سنة 2001 سياسة توسع في الإنفاق العام متمثلة في برنامجين ضخمين أقرا خلال الفترة 2001-2009 وهما برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 والبرنامج التكملي لدعم النمو لكن هذان لم يكونا كافيان لتحقيق النمو وتحسين المستوى المعيشي حيث جاء توطيد النمو 2010-2014 ليساهم في تحقيق النمو الاقتصادي فهو يحتوي على تخصيص غلف مالي كبير للقيام بإستثمارات عمومية و مشاريع كبرى حددتها الدولة، بمعني أن الإنفاق العام هو المتغير التحكمي بيد الدولة التي تستعمله لكل الظروف و الأوقات لتأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية ومن بينها النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية:

النفقات العامة، النمو الاقتصادي،أثر النفقات العمومية.

محتويات الفهرس

المحتويات	الصفحة
كلمة شكر.	-
فهرس المحتويات.	-
قائمة الأشكال والجداول والملاحق.	-
المقدمة العامة.	07 – 01
الفصل الأول: النفقات العامة..... أسس ومفاهيم.	08
تمهيد الفصل:	09
المبحث الأول: عموميات حول النفقات.	10
المطلب الأول: ماهية النفقات العامة.	10
المطلب الثاني: وظائف النفقات العامة.	13
المطلب الثالث: مراحل الإنفاق العام وضوابطه.	15
المبحث الثاني: تقسيمات النفقات العامة و آثارها.	19
المطلب الأول: تقسيمات النفقات العامة.	19
المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة.	22
المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية غير مباشرة.	25
المبحث الثالث: حدود النفقات العامة وظاهرة تزايدها وترشيدها	29
المطلب الأول: ظاهرة تزايد النفقات العامة.	29
المطلب الثاني: محددات النفقات العامة.	34
المطلب الثالث: ترشيد النفقات العامة.	36
خلاصة الفصل.	39
الفصل الثاني: دلالات النمو الاقتصادي.	40

تمهيد الفصل:	41
المبحث الأول: أسس النمو الاقتصادي.	42
المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي.	42
المطلب الثاني: عناصر النمو الاقتصادي.	43
المطلب الثالث: أنواع النمو الاقتصادي.	45
المبحث الثاني: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي.	47
المطلب الأول: نظريات النمو عند الكلاسيك ونماذجه.	47
المطلب الثاني: النمو الاقتصادي في النظرية الكنزية.	55
المطلب الثالث: النظرية الحديثة (النيوكلاسيكية) ونماذجها.	57
المبحث الثالث: أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي.	62
المطلب الأول: الناتج الوطني في ظل الاقتصاد المغلق.	62
المطلب الثاني: الناتج الوطني في ظل الاقتصاد المفتوح.	65
المطلب الثالث: الناتج المحلي الإجمالي.	71
خلاصة الفصل.	74
الفصل الثالث: **دراسة تحليلية وقياسية لأثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي للفترة (1990 – 2014)**	75
تمهيد الفصل.	76
المبحث الأول: الإنفاق من خلال المخططات التنموية (دراسة تحليلية للإنفاق العام من 2001 – 2014.	77
المطلب الأول: مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي(2001–2004).	77
المطلب الثاني: مخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005 – 2009).	81

محتويات الفهرس

المطلب الثالث: مخطط توطيد النمو الاقتصادي (2010 – 2014).	86
المبحث الثاني: دراسة تحليلية لأثر تطور بعض المتغيرات الاقتصادية.	92
المطلب الأول: تحليل تطور النفقات في الجزائر1990 – 2014.	92
المطلب الثاني: تحليل تطور النمو الاقتصادي في الجزائر.	99
المطلب الثالث: تحليل التباين الأحادي.	103
المبحث الثالث:دراسة قياسية لأثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي.	112
المطلب الأول: ماهية الاقتصاد القياسي.	112
المطلب الثاني: تحليل الانحدار.	115
المطلب الثالث: بناء نموذج قياسي لأثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990–2014.	121
خلاصة الفصل.	142
الخاتمة العامة.	145
قائمة المراجع.	149
الملاحق.	–

قائمة الجداول والأشكال البيانية والملاحق

1- قائمة الجداول:

رقم الجدول	إسم الجدول	الصفحة
03- 01	تقسيم مخطط الدعم للإنعاش الاقتصادي	79
03- 02	مضمون مخطط البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005- 2009	83
03- 03	مضمون مخطط توطيد النمو الاقتصادي 2010- 2014 .	88
03- 04	تطور التوازن المالي بالجزائر بين 2004- 2015	97
03- 05	التباين الأحادي للنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2014	108
03- 06	التباين الأحادي للنفقات العامة في الجزائر للفترة 1990- 2014	111
03- 07	جدول معاملات الإنحدار Cofficient	125
03- 08	جدول معامل التحديد Model Summary	128
03- 09	جدول تحليل التباين Anova	129
03- 10	نتائج اختبار اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي Test of Normality	133
03- 11	تحليل التباين الخاص بالسلسلة الأولى Anova	136
03- 12	تحليل التباين الخاص بالسلسلة الثانية Anova	137
03- 13	جدول المعاملات للمخرجات	138
03- 14	جدول مصفوفة الارتباط Correlation Matrix	139

2- قائمة الأشكال البيانية :

رقم الشكل	اسم الشكل	الصفحة
01 -01	التقسيمات الاقتصادية للنفقات العامة	21
02 -01	آلية عمل المضاعف والمعجل	26
01 -02	توازن الدخل القومي في حالة اقتصاد مغلق بدون حكومة باستخدام دالة الطلب الكلي	63
02 -02	تحديد توازن الدخل الوطني باستخدام دوال الإضافات مع التسربات.	64
03 -02	فعالية سياسة الإنفاق العام في حالة نظام الصرف الثابت و حركة ضعيفة نسبيا لانتقال رؤوس الأموال.	67
04 -02	فعالية سياسة الإنفاق العام في حالة نظام الصرف الثابت و حركة كبيرة نسبيا لانتقال رؤوس الأموال	68
05-02	فعالية سياسة الإنفاق العام في حالة نظام الصرف المرن و حركة ضعيفة لرؤوس الأموال.	69
06 -02	فعالية سياسة الإنفاق العام في حالة نظام الصرف المرن و حركة كبيرة لرؤوس الأموال.	70
01 -03	تطور النفقات العامة 1990- 2014.	92
02 -03	تطور نفقات التسيير خلال الفترة 1990- 2014	95
03 -03	تطور نفقات التجهيز 1990- 2014	96
04 -03	تطور النمو الاقتصادي في الجزائر 1990 – 2014	99
05 -03	اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي	133
06 -03	انتشار البواقي المعيارية مع القيم الاتجاهية للمتغير التابع.	135

3- الملاحق:

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
03 – 01	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990- 2014	**159**
03 – 02	تحليل تطور نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة 1990- 2014	**161**
03 – 03	تطور نفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2014	**163**
03 – 04	تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2014	**165**
03 – 05	إدراج جميع البيانات الداخلة في الدراسة من 1990-2014	**167**

المقدمة

المقدمة:

ازدادت أهمية النفقات العامة في العقود الأخيرة مع توسع دور الدولة وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية، وترجع أهميتها لكونها الأداة التي تستخدمها الدولة في تحقيق الأهداف التي تسعى إليها، فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة الاقتصادية.و تعتبر المحبذة في الفكر المالي الحديث والهادفة إلى تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي وتخصيص أحسن للموارد هي تلك النفقات التي لا تكلف المواطن كثيرا، أو على الأقل لا تحمله فوق طاقته مع توفير الخدمات التي يحتاجها.ولهذا أصبح إضفاء الكفاءة على النفقات العامة من أهم الأهداف التي تسعى الدول إلى تحقيقها من أجل القدرة على تلبية الحاجيات المتنوعة والمتزايدة لمرافق ومؤسسات الدولة، وذلك حتى تتمكن الدولة العصرية من التكفل بالمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية المتغيرة بتغير الزمن والظروف، وهذا لن يأتي إلا بصياغة سياسة فعالة لتعبئة الموارد وفي نفس الوقت العمل بشكل دائم على التحكم العقلاني في النفقات.

والدور الذي تلعبه النفقات العامة يكتسي أهمية بالغة في الاقتصاد الوطني من خلال وظائفها ثلاث التي يجب مراعاتها التخصيص الأمثل للموارد، إعادة توزيع الدخل، تدعيم تخصيص الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي حسب Musgrave 1995 بالإضافة إلى تأثيراتها المتواصلة في ظل سياسة متكاملة، وفق مجموعة من المراحل و الضوابط من أجل تحقيق أهم الأهداف المرجوة.

تعد ظاهرة تزايد النفقات العامة من الظواهر المعروفة بالنسبة لمالية الدولة وذلك بسبب تطور دور الدولة وازدياد تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي جعل علماء الاقتصاد يجمعون على أن الظاهرة أصبحت قانونا اقتصاديا يمكن أن يدمج ضمن قوانين التطور الاقتصادي والاجتماعي، الذي يمكن أن يحدث إضافة في تاريخ الاقتصاد في المستقبل القريب ولكي تحقق الدولة خططها للوصول إلى الأهداف الاقتصادية المرجوة، لجأت إلى ترشيد نفقاتها العامة من أجل التعامل الجيد مع الإنفاق العام، وتحقيق العديد من الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وانطلاقا من هذا يبرز النمو الاقتصادي كمؤشر عام يشير إلى طبيعة الحالة الاقتصادية كهدف رئيسي تستهدف أي سياسة اقتصادية قائمة، فنمو الاقتصادي الممكن تختلف مستوياته من سنة لأخرى باختلاف حجم الموارد المتاحة بحكم أنه يشير إلى حجم الناتج الممكن تحقيقه خلال سنة ما باستغلال كافة الموارد المتاحة ومن هنا يبرز أهميته إذ أنه كلما اقترب النمو الاقتصادي الفعلي من النمو الاقتصادي الممكن كلما دل ذلك على نجاح السياسة الاقتصادية المتبعة في سبيل تحقيق ذلك.

يمكن القول أن النمو الاقتصادي مفهوم كمي متعدد المعايير بحيث يعتمد من جهة على تزايد عناصر الإنتاج المستعملة في العملية الإنتاجية، ومن جهة أخرى يعتمد على تحسين التقنيات التكنولوجية التي تسمح بإنتاج المزيد من السلع والخدمات بنفس كميات عوامل الإنتاج.

كما ركز الفكر المالي الذي كان محصلة لأفكار كينز على الإنفاق العام واعتبره أهم أدوات السياسة المالية فعالية في تحقيق النمو الاقتصادي، يحكم أنه وانطلاقا من مبدأ " **الطلب يخلق العرض** " فإن الإنفاق العام وهو يمثل الطلب الحكومي يعتبر تحفيزا هاما للطلب الكلي وهو الأمر الذي يولد استجابة مقابلة من جانب العرض بشكل أكبر تزيد في الناتج القومي.

وقد تبنت الجزائر في هذا الإطار منذ سنة 2001 سياسة توسع في الإنفاق العام ممثلة في البرامج الضخمة أقرت خلال الفترة 2001- 2014 وهي برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي من 2001- 2004، برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي من 2005- 2009، برنامج توطيد النمو الاقتصادي من 2010- 2014، والهدف الرئيسي من ذلك هو تنشيط الاقتصاد الوطني ورفع معدلات النمو الاقتصادي في ظل تحسن الوضعية المالية نتيجة الارتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري بشكل متواصل خلال بداية الألفية الثالثة.

ويكون تأثير الإنفاق العام على نمو الناتج المحلي بشكل غير مباشر، إذ أنه وفي إطار التحليل الديناميكي والذي يعتبر الأنسب لتحليل الوقائع الاقتصادية، فإن أثر الإنفاق العام يمر عبر عدد من المتغيرات الاقتصادية حتى يؤثر على النمو الاقتصادي، وبالتالي فإن سلوك هذه المتغيرات نتيجة زيادة الإنفاق العام يعتبر عاملا هاما في التأثير على الناتج المحلي.

1-إشكالية البحث:

ضمن هذا الإطار الفكري والعلمي يظهر أهمية الموضوع الذي أردناه بعنوان " **أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر** "، للتعرف على طبيعة الأثر الموجود بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي وتحليل العلاقة.

مما سبق يتبادر إلى أذهاننا الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى تأثير الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي ؟

و انطلاقا من السؤال الجوهري السابق ولغرض الإلمام بموضوع الدراسة، نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ماذا نقصد بالنفقات العامة ؟ وما هي الآثار الناجمة عنها ؟
- ✓ ماهي النظريات و النماذج المفسرة للنمو الاقتصادي ؟

✓ ما هو واقع الإنفاق العمومي في الجزائر وأثره بالنمو الاقتصادي ؟

2-فرضيات البحث: للوصول إلى إجابة عن الإشكالية العامة والأسئلة الفرعية، قمنا بوضع الفرضيات التالية:

- الإنفاق العام موجه أساسا لقطاع التسيير؛
- الإنفاق العام يحفز النمو الاقتصادي بطريقة غير مباشرة ؛
- للإنفاق العمومي أثر ايجابي على النمو الاقتصادي.

3-أسباب اختيار الموضوع:

تمثلت أهم الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع هي:

الأسباب الموضوعية: ويمكن إبرازها في النقاط التالية:

- محاولة تسليط الضوء على الاهتمام المتزايد بتطور النفقات العامة وخاصة في الآونة الأخيرة؛
- عرض أثر النفقات العامة على بعض متغيرات النشاط الاقتصادي؛
- إن الإنفاق العمومي يلعب دورا إيجابيا في تحقيق النمو الاقتصادي وذلك باستعمال معطيات تخص الاقتصاد الجزائري.

الأسباب الذاتية: وتتمثل فيما يلي:

- محاولة منا لإثراء هذا الموضوع بدراسة خاصة للاقتصاد الجزائري؛
- الميول الشخصي لدراسة مثل هذه المواضيع؛
- الارتباط الوثيق بمجال تخصصنا وموضوع البحث.

4-أهمية البحث:

جاءت هذه الدراسة في التطور المذهل الذي عرفه جانب النفقات العامة، وفي جميع البلدان على اختلاف توجهاتها السياسية والاقتصادية، وفي ظل التحولات التي يشهدها العالم بصفة عامة، والجزائر بصفة خاصة ومن هنا تتجلى أهمية الموضوع في النقاط التالية:

- التعرف على النفقات العامة وكذا أهم تأثير النفقات على بعض المتغيرات الاقتصادية؛
- توضيح ظاهرة تزايد النفقات العامة وترشيدها وأهم محدداتها؛
- دراسة النمو من خلال نظرياته ونماذجه؛
- وأخيرا دراسة وتحليل النفقات العامة باستخدام أساليب التحليل خلال الفترة 1990-2014.

5-أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على التعرف على إبراز أهمية النمو كمؤشر عام يعكس الوضعية الاقتصادية السائدة. وتوضيح مدى فعالية الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي، وهذا باعتبار النفقات العامة إحدى المكونات الأساسية للاقتصاد الجزائري وأداة هامة من الأدوات التي تعتمد عليها الدولة لبلوغ أهدافها.

6- حدود دراسة البحث:

سنركز دراستنا على الحدود التالية:

-الحدود المكانية:

قد حصرنا حدود الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع الإنفاق العام في الجزائر وأثره على النمو الاقتصادي.

- الحدود الزمانية:

تمتد دراستنا التحليلية من سنة 1990- 2014 التي شهدت فيها تطور كبير للنفقات العامة من خلال البرامج التي باشرت بها الحكومة خلال هذه الفترة.

7-المنهج المستخدم:

للإجابة على إشكالية البحث ومحاولة اختبار صحة الفرضيات التي تقوم عليها الدراسة، فرضت علينا طبيعة الموضوع، استخدام المناهج التالية:

- **المنهج الوصفي:** من خلال التطرق لمختلف المفاهيم المتعلقة بالنفقات العامة والنمو الاقتصادي.
- **المنهج التحليلي:** من خلال تحليل مختلف المعلومات والمعطيات التي تتعلق بتطور النفقات العامة في الجزائر، ومختلف البرامج التنموية التي باشرت بها الحكومة من 2001- 2014 و التي خصصت لها مبالغ هائلة.

8- الأدوات المستعملة:

- هناك العديد من الأدوات التي تم استخدامها في هذه الدراسة والتي تتمثل فيما يلي:
- المسح المكتبي لمختلف المراجع والمصادر التي تم الاعتماد عليها؛
- المسح ألمعلوماتي عن طريق شبكة الانترنت؛
- الملتقيات والتقارير والمجلات...الخ التي تتعلق بموضوع الدراسة؛
- الجرائد الرسمية؛

- استخدام العديد من البرامج الإحصائية IBM Spss Statistics20.0، Excel وذلك بغرض الحصول على نتائج جيدة.

9- الدراسات السابقة:

❖ **دراسة بودخدخ كريم: " أثرسياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009 "**، أطروحة دكتوراه،تخصص نقود ومالية، جامعة دالي براهيم الجزائر، 2010.

ولقد تم التركيز في هذه الدراسة على إشكالية التالية.....كيف تؤثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي ؟ وما أثر تطبيقها في الجزائر على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000- 2009 ؟ وتم الوصول إلى نتائج نظرية أهمها يعتبر الإنفاق العام على الاستثمارات العامة في شكل بنى تحتية وهياكل قاعدية الأكثر تأثيرا على النمو الاقتصادي بشكل إيجابي سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر أما من الناحية التطبيقية مساهمة سياسة الإنفاق العام التوسعية في الجزائر 2001-2009 في عودة الانتعاش الاقتصادي للنشاط الاقتصادي في الجزائر مقارنة بالفترة التي سبقت تطبيق هذه البرامج.

❖ **دراسة بن عزة محمد " ترشيد الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف: دراسة تقييميه لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2009 "**، رسالة الماجستير،تخصص تسيير مالية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان – الجزائر-، 2010.

ولقد تم التركيز هذه الدراسة على إشكالية التالية..... ما مدى رشادة سياسة الإنفاق العام في تحقيق الأهداف السياسية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر؟ وتم الوصول إلى نتائج نظرية أهمها تعتبر النفقات العامة وسيلة مهمة تستعملها الدولة للقيام بوظائفها على أحسن حال وتحقيق أهدافها، ومن خلالها يتم التأثير على متغيرات النشاط الاقتصادي ، ظاهرة ازدياد النفقات العامة تعتبر إحدى السمات المميزة للمالية العامة في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وإن كانت هذه الزيادة تختلف شدة وطأتها من دولة لأخرى، وتعود أسبابها إلى أسباب حقيقية وأخرى ظاهرية.

❖ **دراسة طاوش قندوسي، "تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دارسة حالة الجزائر(1970_2012)"**، أطروحة دكتوراه ، تخصص تسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان- الجزائر-، 2014.

ولقد تم التركيز هذه الدراسة على إشكالية التالية..... ما مدى تأثير حجم الإنفاق الحكومي النفقات العمومية على النمو في الجزائر ؟ وتم الوصول إلى النتائج منها إن التأثير الحدي الخارجي لإنتاج القطاع الحكومي على إنتاج القطاع الخاص كان إيجابيا وله دلالة إحصائية، أما تأثير النفقات العمومية الإجمالي فكان له تأثير سلبي، إنتاجية عوامل الإنتاج في القطاع الخاص تزيد عن إنتاجية عوامل الإنتاج في القطاع

الحكومي أي أن مرونة عوامل الإنتاج في القطاع الخاص مرنة مقارنة بمرونة عوامل الإنتاج في القطاع العام وهذا ما يشجع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا الخوصصة.

❖ **دراسة بيداري محمود، " العوامل المفسرة لنمو الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري (1991–2010) مع إشارة خاصة لفرضية فاجنر"** رسالة ماجستير،تخصص اقتصاد دولي،المدرسة الدكتورالية للإقتصاد وإدارة الأعمال، وهران، 2014.

ولقد تم التركيز هذه الدراسة على إشكالية التالية.....هل تتوافق الزيادة المضطرة في حجم النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1991 – 2010 مع منطلقات قانون فاجنر؟ وتم الوصول إلى النتائج منها الإنفاق العام هو كل المبالغ التي تعدها الدولة قصد تحقيق الأهداف العامة للمجتمع، كان لفاجنر دورا هاما في الاهتمام بظاهرة تزايد النفقات العامة ومحاولة معرفة أسبابها.

❖ **دراسة ماصمي أسماء، " أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر 1971–2001 "**، رسالة الماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان –الجزائر–، 2014.

ولقد تم التركيز على إشكالية التالية.....هل يؤثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي (PIB_{real}) في الاقتصاد الجزائري؟ وإذا ثبت ذلك فكيف يؤثر عليه؟ وتم الوصول إلى نتائج التالية نذكر أهمها تعد سياسة الإنفاق العام أداة فعالة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ومعالجة الاختلالات الناتجة عن الدورة الاقتصادية من خلال تحفيز الطلب الكلي، كما تؤثر في حجم التشغيل والدخل.

10– صعوبات البحث:

لقد واجهتنا العديد من الصعوبات في هذا البحث وتلخص أهمها في بعض النقاط التالية:

– قلة المراجع التي تتناول الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة ما أدى إلى التركيز على شبكة الانترنت في عملية البحث عن المعطيات؛

– التضارب في الإحصائيات بين مختلف المصادر الرسمية وهذا راجع إلى أن الجزائر لا تتوفر على قاعدة بيانات إحصائية إلكترونية تسمح بالحصول على كل الأرقام في وقت واحد، ما يؤدي إلى تقديم أرقام خاطئة؛

صعوبة التعامل مع برامج إحصائية Spss Statistics 20.0 .

11– محتويات البحث:

تحقيقا للهدف الأساسي للدراسة يأتي إطارها الشامل انطلاقا من الفصل الأول الذي تضمن المفاهيم المتعلقة بالنفقات العامة التي ازدادت أهميتها، أما في الفصل الثاني باعتبار النمو الاقتصادي كمؤشر عام يشير إلى طبيعة الحالة الاقتصادية.

وقد تضمن الفصل الثالث الدراسة في تحليل تطور النفقات العامة والنمو الاقتصادي لفترة 1990-2014، ودراسة قياسية لأثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في نفس الفترة.

وفي الأخير ختمنا الموضوع بخاتمة تتضمن ملخص لأهم ما جاء في هذا البحث والنتائج المتوصل إليها بالإضافة إلى التوصيات المقترحة وآفاق البحث.

12- الكلمات المفتاحية:

الإنفاق العمومي، النمو الاقتصادي،أثر الإنفاق العمومي.

الفصل الأول:

أسس ومفاهيم النفقات العامة

- المبحث الأول: عموميات حول النفقات.
- المبحث الثاني: تقسيمات النفقات العامة وآثارها.
- المبحث الثالث: حدود النفقات العامة وظاهرة تزايدها وترشيدها.

تمهيد:

لقد أصبح موضوع النفقات العامة الشغل الشاغل للعديد من الاقتصاديين بحيث ازدادت أهمية دراسة نظرية النفقات العامة خصوصا للبلدان النامية التي عليها الاهتمام، أكثر علميا وعلميا بموضوع النفقات العامة.

وفي المدة الأخيرة ومع تعاظم دور الدولة وتوسع سلطتها وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية زادت أهمية هاته النفقات العامة إلى كونها الأداة التي تستخدمها الدولة من خلال سياستها الاقتصادية في تحقيق أهدافها النهائية التي تسعى إليها، فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة العامة.

ولذلك نرى أن نظرية النفقات العامة قد تستهدف تطورا يساير التطور الذي لحق بدور الدولة ومن أجل إثراء وتحليل موضوع النفقات العامة والدور الذي تلعبه من خلا تأثيراتها المتواصلة سوف نحاول الإجابة على التساؤل التالي:

– ماذا نقصد بالنفقات العمومية وكيف قسمت ؟ وفيما تكمن آثارها وسبل ترشيدها ؟

وللإجابة على التساؤلات قسمنا هذا الفصل إلى:

– **المبحث الأول**: عموميات حول النفقات ؛

– **المبحث الثاني**: تقسيمات النفقات العامة وآثارها ؛

– **المبحث الثالث**: حدود النفقات العامة وظاهرة تزايدها وترشيدها .

المبحث الأول: عموميات حول النفقات العامة

تعد النفقات العامة إحدى الوسائل المهمة التي تستخدمها الدولة بهدف تحقيق دورها في شتى المجالات فهي تعتبر بشكل مباشر عن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية التي تعد ضرورة حتمية لضمان توازن الأداء الاقتصادي، تجنب الأزمات، وزيادة معدل النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: ماهية النفقات العامة

1- تعريف النفقة العامة:

من بين التعاريف المقدمة للنفقات العامة نذكر:

-" النفقة العامة هي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام، بقصد إشباع حاجته عامة [1]".

- كما عرفت بأنها " النفقات العامة هي مجموع المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها خلال فترة زمنية معينة ، بهدف إشباع حجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه الدولة[2] ".

- و تعرف كذلك " النفقات العامة هي مبالغ نقدية أقرت من قبل السلطة التشريعية ليقوم شخص العام بإنفاقها في توفير سلع وخدمات عامة وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية[3] ".

تعرف النفقات العامة كذلك بأنها " استخدام مبلغ نقدي من قبل هيئة عامة بهدف إشباع حاجة عامة[4] ".

- وتعرف " هي ما يعبر عن حجم الدخل الحكومي والتكفل بالأعباء العمومية سواء من قبل الحكومة المركزية أو حكومة الولايات، وهو أد أوجه السياسة الاقتصادية المعتمدة من قبل الدولة التي تعتمد التأثير المباشر على الواقع الاقتصادي و الاجتماعي[5] ".

- و تعتبر " مبلغ من النقود يخرج من خزانة الدولة بقصد إثبات حاجة عامة[6] ".

---

[1]. حسين مصطفى حسين، "**المالية العامة**" ، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية – بن عكنون – الجزائر2001 ،ص 11.

[2]. صبرينة كردودي، " **تمويل الموازنة العامة للدول في الاقتصاد الإسلامي**" ، طبعة الأولى، دار الخلدونية للنشر والتوزيع،الجزائر، 2007، ص 83.

[3]. علي خليل سليمان أحمد اللوزي، " **المالية العامة**" ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2000، ص 89.

[4]. محمد عباس محرزي، " **اقتصاديات المالية العامة: النفقات العامة – الميزانية العامة للدولة –** "، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010 ،ص 65.

[5]. عبد المجيد قدي، "**المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية : دراسة تحليلية وتقييمية** "، الطبعة الثالثة ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2006، ص 179.

[6]. محمد طاقة ، و آخرون ، " **اقتصاديات المالية العامة** " ، الطبعة الثالثة، دار المسيرة ، عمان، 2007، ص 33.

و من خلال هذه التعاريف تعرف النفقة العانة بأنها : النفقة العامة هي مجموع ما تنفقه الدولة بمختلف هيئاتها بقصد الحصول على الموارد اللازمة للقيام بالخدمات المشبعة للحاجات العامة وفقا للقانون والحدود التي يضعها. وهي مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق نفع عام.

2– أركان النفقة العامة: من خلال تعاريف النفقة العامة ليكن استخلاص الأعلى التالي:

2–1– النفقة العامة مبلغ نقدي :

تقوم الدولة بإنفاق مبالغ نقدية للحصول على السلع والخدمات اللازمة لممارسة نشاطها، أي كل ما تنفقه الدولة سواء من أجل الحصول على السلع والخدمات اللازمة لتسيير المرافق العامة أو شراء السلع الرأسمالية اللازمة لعمليات الإنتاجية أو منح الإعانات أو المساعدات بأشكالها المختلفة، يجب أن تأخذ الشكل النقدي حتى يدخل في مجال النفقات العامة وعلى هذا الأساس ، فإن الوسائل غير نقدية التي تتبعها الدولة للحصول على متطلباتها جبرا وبدون مقابل محدود بجانب منحها لبعض المزايا العينية **مثل** إتاحة السكن المجاني لبعض موظفيها في بعض المباني التابعة لها تدخل في إطار النفقات العامة ، إن اشتراط أن تتخذ النفقة العامة شكلا نقديا جاء نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل عبر التطور الاقتصادي أهمها [1]:

1– الانتقال من الاقتصاد العيني أين أصبحت النقود هي الوسيلة الوحيدة لكل المعاملات ، وقد اندثر نظام المقايضة ؛

2– انتشار الأفكار الديمقراطية وتخلي الدولة عن عنصر القوة (الاستيلاء الجبري)؛

3– محاولة تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع (إعادة توزيع الدخل)؛

4– تسيير عملية الرقابة على تنفيذ بهدف تحقيق الأهداف التي خصصت لها ومن الواضح أن هذه الرقابة تكون صعبة في حالة النفقات الغير نقدية.

2– 2– صدور النفقة من شخص عام :

لكي تكون النفقة عامة يجب أن تصدر من الشخص معنوي عام والأشخاص المعنوية هي التي تنظم قواعد القانون العام علاقتها بغيرها، وتتمتع بشخصيات القانونية المستقلة. والأشخاص المعنوية هي الدولة والهيئات العامة الوطنية والمؤسسات العامة وتبعا لذلك لا يعتبر المال الذي يخرج من ذمة شخص طبيعي نفقة عامة وإن كان هدفه تحقيق مصلحة عامة كبناء مدرسة أو مستشفى وقد استنكر الفكر المالي في سبيل تحديد طبيعة هذا الإنفاق معيارين أحدهما قانوني والثاني وظيفي [2] .

---

[1]. مجدي محمود شهاب ، " **الاقتصاد المالي: نظرية مالية دولية – السياسات المالية لنظام الرأسمالي** " ، دار الجامعية الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، مصر ، 1999 ، ص ص 43، 44.

[2]. خالد شحادة الخطيب ، وآخرون ، " **أسس المالية العامة** " ، الطبعة الثالثة ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2007، ص 56.

أ- المعيار القانوني والإداري :أي أن الطبيعة القانونية للجهة التي تقوم بالإنفاق ما إذا كانت عامة أو خاصة فالنفقات العامة هي تلك النفقات التي يقوم بها أي شخص يخضع للقانون العام أو شخص معنوي عام وهي الدولة وكل هيئة عامة تابعة لها . أما النفقات الخاصة إذا قام بها الأفراد والمؤسسات الخاصة بغض النظر عما تهدف إليه من مقاصد بخلاف النفقة العامة الصادرة من شخص معنوي بهدف تحقيق منفعة عامة.

ب- المعيار الوظيفي أو الموضوعي : ويستند هذا المعيار أساسا على الطبيعة الوظيفية و الاقتصادية للشخص القائم بالإنفاق وليس على الطبيعة القانونية للشخص القائم به، حيث تحدد طبيعة النفقات العامة طبقا لهذا المعيار على أساس طبيعة الوظيفة التي تخصص لها هذه النفقات ، وبالتالي تعتبر النفقات العامة التي تقوم بها الدولة بصفتها السيادية ، أو أشخاص خاصين مفوضين من طرف الدولة أما النفقات التي تقوم بها الدولة أو الهيئات العامة في الظروف نفسها التي يقوم القطاع الخاص للإنفاق فيها فإنها نفقات خاصة .

2-3- النفقة العامة تستهدف إتباع حاجات عامة:

أي أن هدف النفقة العامة هو تحقيق المصلحة العامة للمجتمع حيث يستفيد أفراد المجتمع بصورة عامة من تلك الخدمات التي تقدمها الحكومة ، وذلك لأن الأموال التي تغطي هذه النفقات تمت جبايتها من الأفراد أو المؤسسات ولا تعتبر النفقة عامة تلك التي تعود بالنفع على فئة معينة من الأفراد ، ففي هذا انحراف عن تحقيق إشباع الحاجات العامة ، أو يعتبر إخلالا لمبدأ مساواة الجميع أمام الأعباء العامة [1] .

[1]. محمد طاقة ، وآخرون ، "**اقتصاديات المالية العامة** " ، الطبعة الثانية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الأردن ، 2010 ، ص 34.

المطلب الثاني: وظائف النفقات العامة.

تبعا لما جاء به " Richarde Abel Musgrave[*] " سنة 1959، فإنه توجد ثلاثة وظائف رئيسية للنفقة العامة وهي [1]:

1–تدعيم تخصيص مواد في الاقتصاد ؛

2–إعادة توزيع الدخول؛

3– تدعيم الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي.

وتحقيق هذه الوظائف مرتبط بشكل كبير بالاختيار الأمثل ل: نوعية النفقة العامة طريقة تمويل النفقة العامة سواء عن طريق الضرائب ، القروض أو الإصدار النقدي.

1– تدعيم تخصيص الموارد في الاقتصاد:

يقصد بتخصيص المواد في الاقتصاد عملية توزيع الموارد المادية والبشرية بين الاحتياطات المتعددة والمختلفة وهذا يعد أساس المشكلة الاقتصادية ، إذ أن تعدد الحاجات في الاقتصاد يصادفه ندرة الموارد وبالتالي فإن تخصيص الموارد بين مستوى الكفاءة الاقتصادية للسياسة الاقتصادية التبعية في هذا الإطار[2] .

وعلى هذا الأساس فإن توزيع المواد الاقتصادية واستخدامها بأفضل استخدام لها يكون انطلاقا من مفهوم تكلفة الفرصة البديلة أو الضائعة ، وبالتالي الوصول إلى أعلى إنتاجية لعناصر الإنتاج ومن ثم أحسن استخدام ممكن للمواد المتاحة حيث لا تكون هناك موارد في غير استخداماتها[3].

وتخصيص الموارد يشمل عديد التقييمات نجد منها[4]:

– تخصيص الموارد بين القطاع العام والقطاع الخاص ؛

– تخصيص الموارد بين سلع الإنتاج وسلع الاستهلاك؛

– تخصيص الموارد بين الاستهلاك العام والاستهلاك الخاص؛

– تخصيص بين الخدمات والخدمات الخاصة.

---

[*] . **Richard Abel Musgrav**من مواليد 14 ديسمبر 1910،كان الخبير الاقتصادي الأمريكي من أصل ألماني، متخصص في الاقتصاد العام، واشتهر بعد أن طبق التفكير الجزئي لفهم عمل الدولة، من أهم وظائفه ذكرناها سابق، توفي في 2007.

[1]. بن أحمد يمينه و آخرون، " **أثر التوسع في الإنفاق العام على تنمية الاقتصاد الوطني : دراسة حالة برنامج دعم النمو**" ، (رسالة ليسانس، علوم مالية، جامعة تيارت – غير منشورة)، تيارت 2013، ص 10.

[2]. كمال حشيش ، " **أصول المالية العامة** " ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، مصر ، 1984، ص 42.

[3]. عبد المطلب عبد الحميد، " **السياسات الاقتصادية على المستوى القومي: تحليل الكلي**" ، الطبعة الأولى ، مجموعة نيل العربية ، القاهرة ، مصر، 2003 ، ص 20 .

[4]. درواسي مسعود، " **السياسات المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي : حالة الجزائر 1990–2004**" ، (أطروحة دكتوراه ، اقتصاد، جامعة الجزائر– منشورة)، الجزائر ، 2005 ، ص 84.

فتخصيص الموارد في الاقتصاد يعتبر موضوعا بالغ الأهمية بحكم أنه يتمثل في مدى القدرة على الاختيار بين العديد من أوجه التفضيل وبالتالي التضحية ببعض الحاجات في سبيل إشباع الحاجات التي تحقق المنفعة العامة. وتعتبر النفقات العامة من الوسائل المتاحة للدولة في سبيل تدعيم تخصيص الموارد في الاقتصاد ، إذ أن جهاز السوق هو الذي يقوم بتخصيص الموارد في الاقتصاد لكنه قد يعجز أحيانا عن التخصيص الأمثل لها بشكل يضمن تحقق الكفاءة الاقتصادية ، إذ قد تؤدي قوى السوق لو تركت لشأنها إلى المبالغة و الإسراف في إنتاج السلع الكمالية وغير الضرورية سعيا وراء الربح . وهذا يأتي دور السياسة المالية وسواء عن طريق قيام الدولة بعملية إنتاج السلع والخدمات العامة بشكل يضمن مكانة للقطاع العام في الاقتصاد تكمن الدولة من التأثير من المتغيرات الاقتصادية وتجنب الاختلالات ، أو عن طريق تقديم إعانات للوحدات الإنتاجية أو المؤسسات العاملة في الاقتصاد الوطني التي تقوم بإنتاج السلع وخدمات ضرورية لتجنب إفلاسها وتحويل الموارد المالية والبشرية من قطاعها إلى أخرى تقوم بإنتاج منتجات وخدمات كمالية[1] .

2- إعادة توزيع الدخل :

وتعتبر المساهمات الاجتماعية ذات أهمية كبيرة في أية تركيبة من النفقات كونها تساهم في إعادة توزيع الدخول ومحاولة تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية فهذه المساهمات الاجتماعية تؤدي من جهة إلى محاولة التقليل من الفوارق الاجتماعية ومن جهة تساهم في تدعيم القدرة الشرائية للطبقة المتوسطة التي تعتبر ركيزة أي اقتصاد . لكن هناك العديد من الاقتصاديون ما يسمى " **إعانات البطالة**" كونها تساهم في تكريس التكاسل وانعدام الرغبة لدى الأفراد في محاولة البحث عن فرص عمل[2] ، وهذا ما يزيد من نسبة البطالة الإدارية، ورغم ذلك إلا أنها تشكل حسب آخرين ينطلقون من الفكر الكينزي العلاج الأمثل في مواجهة ارتفاع نسبة البطالة أثناء الأزمات وتراجع القدرة الشرائية كنتيجة لذلك كما أن نظام الحماية الاجتماعية والذي يرتكز على منح مساهمات اجتماعية للعائلات يساهم في إعادة توزيع الدخل وتجنب الآثار السلبية للضرائب التي تزيد من انخفاض الدخل المتاحة للطبقة المتوسطة.

---

[1]. درواسي مسعود ،" **السياسات المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي: حالة الجزائر 1990-2004** " ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 84، 85.

[2]. بن احمد يمينه وآخرون ، " **أثر التوسع في الإنفاق العم على التنمية في الاقتصاد الوطني : دراسة حالة برنامج دعم النمو**" ، مرجع سبق ذكره ، ص 15.

3– تدعيم تخصيص الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي:

يقصد بالاستقرار الاقتصادي غالبا باستقرار مستوى العام للأسعار ، ويرجع ذلك إلى أن عدم الاستقرار في الأسعار يؤدي إلى عديد الاختلالات التي تؤثر على المتغيرات الاقتصادية سلبا سواء على النمو ، توزيع الدخول ، الاستهلاك ، العمالة وغيرها ، ومن ناحية أخرى يعتبر الاستقرار الاقتصادي الاستخدام الكامل للموارد دون تعرض الاقتصاد القومي لارتفاع في المستوى العام للأسعار ، لكن المعروف في الأدبيات الاقتصادية هو أن الاقتصاد يتطلب وجود مستويات طبيعية من البطالة والتضخم لاستحالة تحقق الاستخدام الكامل للمواد وثبات المستوى العام للأسعار باعتبارها هدفان متضادان بالتالي فالنفقات العامة تساهم إلى حد كبير في الحفاظ على المستويات الطبيعية للبطالة والتضخم في الاقتصاد القومي، من خلالها كالإعلانات والمساهمات المقدمة للمنتجين للحد من التكاليف التي قد يؤدي ارتفاعها من جهة إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، ومن جهة أخرى إلى إفلاس الشركات والمؤسسات المنتجة وبالتالي ارتفاع نسبة البطالة، وهذا يوضح الدور الكبير والفعال الذي تقوم به النفقات العامة في سبيل تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتجنب التقلبات والأزمات التي تؤثر سلبا على الاقتصاد.

المطلب الثالث: مراحل الإنفاق العام وضوابطه

من أجل الحفاظ على النفقات العامة من أشكال التبذير والتبديد وغيرها، وتحقيقها للأهداف المرجوة منها وضعت ضوابط يجب مراعاتها، كما رسمت لها مراحل يجب أن تتبعها.

1– مراحل تنفيذ النفقة العامة :

إن تنفيذ النفقات العامة يمر بأربع مراحل متسلسلة ومرتبة حسب الغرض منها، وبما يكفل الحفاظ عليها وهي:

1–1– عقد النفقة:

عرف الفقه المالي عقد النفقة بتعاريف متعددة متشابهة في أغلبيتها نذكر منها مايلي:

– العمل المنشئ الذي يجعل الدولة مدينة؛

– تبيان العمل الذي ينشئ الالتزام في ذمة الدولة؛

– الواقعة التي تولد التزاما في ذمة الدولة لشخص ما؛

– القيام بالعمل الذي يجعل الدولة مدينة.

ومنه لكي تنفذ النفقة العامة يجب أن تنشأ رابطة مسبقة بين الدولة و دائنها تكون صلة لوجود النفقة وهذه الواقعة هي العقد[1].

وبالتالي العقد هو الذي بموجبه يتم الالتزام بالنفقة من طرف هيئة عمومية، أي العقد الذي ينتج عنه قيام السلطة باتخاذ قرار لتحقيق عمل معين يستلزم إنفاقا من جانب الدولة (قرار تعيين موظف عام، القيام ببعض أعمال المنفعة العامة كالطرق والجسور.....)وبالتالي فإن ذلك القرار يترتب عليه ضرورة حدوث واقعة الإنفاق، ومنه فإن الغرض من الإنفاق يكون تحقيق أهداف معينة قصد تحقيق المنفعة، ولا يكون مجرد زيادة أعباء الدولة[2] .

1-2- تحديد مبلغ النفقة:

وهو مبلغ الواجب دفعه اتجاه الالتزام بالدفع والذي يعتبر دينا على صاحبه نتيجة هذا الالتزام، وما يجب الإشارة إليه هو أن هذا التحديد يبقى تقديرا قابلا للزيادة لأسباب تتعلق بالدائن، والمدة التي يستغرقها صرف هذا المبلغ، فمثلا إذا تأخر صرف الدين بحيث حدث تغير في سعر الصرف مما أدى، إلى انخفاض القدرة الشرائية، أو زاد معدل التضخم فإن مبلغ المخصص سوف يزداد.

يجب الإشارة إلى أنه يجب التأكد من أن الدائن للدولة غير مدين للدولة بشيء حتى يمكن إجراء المقاصة بين الدينين، كما أنه من القواعد المالية أن الدفع يكون بعد انتهاء الأعمال أي على دائن الدولة أن ينهي الأعمال الموكلة إليها ليتم تحديد المبلغ على نحو فعلي[3].

1-3- الأمر بالصرف:

ويعني صدور الأمر من الموظف المختص إلى الخزانة العامة بصرف مبلغ الدين كما حدد، أو هو أمر خطي يوجه " **الأمر بالصرف**" إلى " **المحاسب**" ليدفع مبلغا محدد من المال إلى شخص معين[4].

وهذه المراحل الثلاث الأولى تسمى بالمرحلة الإدارية.

---

[1]. عادل فليح العلي، وآخرون،" **اقتصاديات المالية العامة**" ، الطبعة الثانية، دار الكتاب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، 1989، ص 321.

[2]. محمد عباس محرزي، " **اقتصاديات المالية العامة: النفقات العامة- الميزانية العامة للدولة** " ، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2005، ص 65.

[3]. نفس المرجع، ص 448.

[4]. محمد السعيد فرهود، " **مبادئ المالية العامة**" ، الطبعة الأولى ، منشورات جامعة حلب، سوريا، 1978-1979، ص 318.

1-4- صرف النفقة:

ويعني صرف النفقة الدفع الأولي وهي مرحلة تأدية قيمة الحوالة من قبل الموظفين المسؤولين عن الحسابات، حيث يتولون عملية تسليم المبلغ إلى مستحقه وفاء بالدين الذي بذمة الحكومة[1].

وعملية الصرف هي الجزء المحاسبي من العملية يتمثل في تسوية النفقة والدفع وهو عقد بموجبه تتحرر الهيئة العمومية من دينها، وهذه العملية يقوم بها شخص آخر غير الذي أصدر الأمر بالصرف يسمى المحاسب العمومي، وهذا الأخير لا تنحصر مهمته في دفع المبلغ فحسب بل يجب عليه التحقق من هوية الشخص المراد بالإضافة إلى مراقبة العمليات الإدارية التي تمت في السابق كما يجب عليه التأكد من التحقيق الفعلي للفائدة التي رجيت من تلك النفقة[2] .وهذه المرحلة تسمى بالمرحلة المحاسبية.

2- ضوابط النفقة العامة:

إن تحديد الدولة للنفقات العامة وارتفاعها من أجل إشباع الحاجات العامة يتأسس على ضوابط يجب أخذها بعين الاعتبار.

وهذه الأخيرة تتأثر بشكل كبير بالنهج السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة، وتتمثل هذه الضوابط فيما يلي:

2-1- ضابط المنفعة: يقصد بها أن يكون الغرض من النفقات العامة هو تحقيق أكبر منفعة ممكنة، وتعتبر هذه القاعدة قديمة في الفكر الاقتصادي ومحل اتفاق بين الاقتصاديين التقليدين و الحديثين[3].و تعتبر قاعدة المنفعة العامة وتحديدها تنطوي على صعوبات كثيرة خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن النفقات بها أثار عديدة اقتصادية كانت أو اجتماعية، ظاهرة أو مخفية، حاضرة أو مستقبلية، وفي هذا الصدد نورد اتجاهان رئيسيان حول تحديد وقياس المنفعة.

أ- الاتجاه الشخصي: يرى أنصار هذا الاتجاه أن المنفعة في الإنفاق يتم خلال المقارنة مابين الناتج الاجتماعي المتولد على الإنفاق العام والناتج المتولد عن ترك هذا الإنفاق بين الأفراد، ويأخذ عليه صعوبة تطبيقية واقعيا.

ب- الاتجاه الموضوعي: يرى أنصار هذا الاتجاه أن المنفعة في الإنفاق العام فتقاس من خلال ما تحققه من معدلات النمو الاقتصادي والزيادة المحققة في الدخل القومي مرافقة للزيادة في النفقات العامة فيمكن

---

[1]. عادل فليح العلي، وآخرون، " **اقتصاديات المالية العامة**" ، مرجع سبق ذكره، ص 323.

[2]. بيداري محمود، " **العوامل المفسرة لنمو الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري (1991-2010) مع إشارة خاصة لفرضية فاجنر**" (رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران، منشورة)، وهران 2014، ص13.

[3].سوزي عدلى ناشد، " **المالية العامة**" ، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2006، ص 51.

القول أنها نفقات نافعة، ورغم سهولة تطبيق هذا المعيار إلا أنه يأخذ علية اهتمامه فقط بالمنفعة من جانبها الاقتصادي وعدم الأخذ بعين الاعتبار لجانبها الاجتماعي.

ومع وجود معيار محدد وقاطع لقياس المنفعة في الإنفاق العام فقد تم الإنفاق على مؤشرات لمظاهرة عامة في المجتمع تعكس مقدار المنفعة في الإنفاق العام وهي[1]:

- مستوى التفاوت في توزيع دخول الأفراد؛
- المستوى الصحي ومتوسط أعمار السكان؛
- عدد الوحدات السكانية المخصصة للمواطنين؛
- مستوى اجتماعية مقدمة للمواطنين.

2-2- ضابط الاقتصاد في النفقة: مراعاة هذه القاعدة ضروري جدا فمن البديهي أن المنفعة الجماعية القصوى الناجمة عن الإنفاق العام لا تحقق إلا إذا كان تحققها ناتجا من استخدام أقل نفقة ممكنة، وعليه يتطلب من القائمين على الهيئات والمشروعات التابعة للدولة التمسك بالاقتصاد في إنفاقها وتجنب الإسراف والتبذير.

يتطلب الأمر في هذا المجال التفرقة بين حالة التبذير وحالة التقتير والاقتصاد، فالتبذير يعني التسبب المالي الذي يؤدي في حالة وقوعه إلى إساءة استخدام أموال الدولة أي الإنفاق العام في غير ضرورة أو نفع أو هو في ضرورة أو نفع لا يوازي في قيمته أو مردوده المبلغ المتفق [2].

التقتير هو الشح في الإنفاق و الإحجام فيه جزافيا في المسائل وأوجه الإنفاق التي يكون فيها الإنفاق لتحقيق منفعة اجتماعية كبيرة[3].

أما الاقتصاد في الإنفاق فهو حسن التدبير أي باستخدام أقل نفقة ممكنة لأداء نفس الخدمة.

2-3- ضابط الترخيص: إن لهذه القاعدة أهمية ضرورية لتحقيق القاعدتين السابقتين، وتظهر هذه الأهمية من خلال تقنين كل ما يتعلق بالنشاط المالي للدولة، ويتوجب فيه تحديد صلاحيات كل سلطة وكيفية تسيير المال العام لنصوص قانونية .

لأن هذا الإنفاق العمومي لا يتم إلا بنص قانوني يرخص بتنفيذه السلطة المختصة أي أن عدم جواز الصرف والالتزام بالصرف إلا بعد حصول الإذن .

---

[1]. عادل أحمد حشيش، " **أساسيات المالية العامة**" ، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1996، ص ص 77، 85.

[2]. عادل فليح العلي، " **المالية العامة والتشريع المالي الضريبي**"، الطبعة الأولى، دار حامد ، الأردن، 2007، ص ص 53،54.

[3]. نفس المرجع ،ص 44.

2-4- ضابط استمرار المنفعة والاقتصاد:

لكي يكون ضابطي المنفعة العامة والاقتصاد في النفقة مجديين لابد من القيام بعملية الرقابة على النفقات العامة رقابة قبلية وبعدية، فقبل اعتماد الميزانية يقوم البرلمان بمراقبة البرنامج والخطط الحكومية في المجالات المختلفة من خلال مناقشة بنوده، وهذا يخول لهم الإفصاح عن أي سقم أو اعوجاج في ذلك البرنامج الذي من شأنه أن يبدد الأموال العامة. وبعد ذلك الاعتماد تقوم الهيئات التي يخول لها القانون بالمراقبة البعدية، أي بعد صرف الإعتمادات المالية الموزعة حسب كل قطاع. وبالتالي فإن كل نفقة تنفذها الدولة أو أحد الهيئات الممثلة لها يجب أن ترخص من طرف الأمر بالصرف ويؤشر عليها المراقب المالي قبل أن يقوم المحاسب العمومي بأدائها، لتقوم المفتشية العامة ومجلس المحاسبة بالرقابة للتأكد، من مدى صرف الاعتمادات على الأوجه التي نص عليها، ومدى التسيير العقلاني للأموال العامة. وإذا تبين وجود مساس بتلك الأموال فتتحرك المسؤولية اتجاه المخالفين[1].

المبحث الثاني: تقسيمات النفقات العامة وآثارها

اتسع نطاق الإنفاق العام بحيث أن كل دولة أخذت بتقسيمات التي تلائم وظروفها، لذا نجد أن علماء المالية وضعوا عدة تقسيمات لنفقات العامة، وتكمن أهمية دراسة النفقات العامة في آثارها الاقتصادية على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وذلك لاعتبارها أداة من أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة بعد تحقيق مختلف أهدافها المرجوة على جميع الأصعدة.

المطلب الأول: تقسيمات النفقات العامة.

لقد أصبح على الدولة لإنجاز مسؤولياتها استخدام العديد من أنواع النفقات العامة، وبما أن هذه الأنواع تختلف فيما بينها سواء من ناحية مضمونها أومن ناحية آثارها الاقتصادية ونتائجها المالية فقد وضع كتاب المالية العامة تقسيمات متعددة للنفقات العامة يرتكز كل منها على وجهة نظر معينة.

وفي هذا المطلب سنتطرق إلى التقسيمات العلمية و الاقتصادية، ولهذه الأخيرة أهمية كبيرة لاستظهار طبيعتها وآثارها على الإنفاق العام.

1- التقسيمات العلمية والاقتصادية للنفقات العامة:

يقصد بالتقسيمات العلمية والاقتصادية للنفقات تلك التقسيمات التي تستند إلى معايير علمية تظهر فيها الطبيعة الاقتصادية بوضوح شديد ومن أهم هذه التقسيمات نجد:

---

[1]. أعمر يحياوي ، "**مساهمة في دراسة المالية العامة: النظرية العامة وفق تطورات الراهنة** " ، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 38.

1-1- حسب معيار طبيعة النفقة:

نميز بين نوعين من النفقات:

أ- النفقات الحقيقية: هي التي تنفقها الدولة من أجل الحصول على السلع والخدمات اللازمة لتسيير المصالح العامة مثل: رواتب الموظفين ومستخدمي الدولة وشراء الأجهزة والفائدة التي تدفعها على القروض العامة.

ب- النفقات التحويلية أو (الناقلة): هي تلك التي تنفقها الدولة دون مقابل أي دون الحصول على أية سلعة أو خدمة وكل ما تريده الدول من هذه النفقات هو إعادة توزيع الدخل والثروة بحيث تأخذ مال من البعض لتوزعه على البعض الآخر دون مقابل وتشمل مثل هذه النفقات الإعانات بمختلف أنواعها (المساعدات الاجتماعية المختلفة، الضمان الاجتماعي التأمين ضد الشيخوخة والبطالة، المساعدات الاقتصادية على اختلافها ....) وفوائد أقساط الدين العام[1] .

1-2- حسب معيار دورية النفقات:

تقسم النفقات العامة من حيث تكرارها الدولي إلى نوعين[2]:

أ- النفقات العامة العادية(الجارية):

ويقصد بها تلك النفقات التي تنفق بشكل دوري ومنتظم سنويا دون أن يعني هذا الانتظام والتكرار ثبات مقدار النفقة، أو تكرارها بالحجم ذاته. ومثال الرواتب والأجور ونفقات الصيانة ونفقات العدالة وفوائد القروض العامة، ونفقات الإدارة .

ب – النفقات العامة غير العادية(الرأسمالية):

فيقصد بها تلك النفقات العامة التي لا تتكرر بانتظام ولا تتميز بالدورية، فهي تحدث على فترات متباعدة وبصورة غير منتظمة ومن أمثلتها النفقات العامة الاستثمارية الضخمة(بناء السدود- نفقات مكافحة البطالة، نفقات الحرب و النفقات اللازمة لمواجهة الكوارث الكبيرة كالفيضانات والزلازل)[3].

1-3- حسب معيار الهدف من النفقة :

يضم ثلاث أنواع من النفقات:

أ – النفقات الإدارية:

---

[1]. محمد طاقة، وآخرون، **" اقتصاديات المالية العامة"** ، مرجع سبق ذكره، ص ص 54، 55.

[2]. يلس شاوش بشير، **" المالية العامة: المبادئ العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري"** ، الدار الجامعية ، الجزائر، 2007، ص 36.

[3]. خالد شحادة الخطيب ، **" أسس المالية العامة"** ، مرجع سبق ذكره، ص 11.

وهي النفقات المتعلقة بسير المرافق العامة و اللازمة لقيام الدولة، حيث تشتمل هذه النفقات على نفقات الدفاع و الأمن، العدالة و التمثيل الدبلوماسي[1].

ب – النفقات العامة الاجتماعية:

وهي النفقات المتعلقة بالأعراض الاجتماعية للدولة والتي تتمثل في الحاجات العامة التي تؤدي إلى التنمية الاجتماعية للأفراد وذلك عن طريق تحقيق قدر من الثقافة و التعليم و الصحة للأفراد،وكذلك تحقيق قدر من التضامن الاجتماعي عن طريق مساعدة بعض الفئات أو الأفراد التي توجد في ظروف اجتماعية تستدعي المساندة(إعانات الأسر كبيرة الحجم ذات المارد المحدودة، إعانة العاطلين....).

ج– النفقات العامة الاقتصادية:

وهي النفقات التي تتعلق بقيام الدولة بخدمات تحقيق الأهداف اقتصادية كالاستثمارات التي تهدف تزويد الاقتصاد القومي بخدمات أساسية كالنقل والمواصلات، محطات توليد القوى ،الري والصرف.كما يدخل في أداء هذه الوظيفة بناء المساكن و مختلف أنواع الإعانات الاقتصادية التي تعطيها الدولة للمشروعات[2].

ويمكن تلخيص ذلك حسب الشكل الموالي:

الشكل رقم (01–01): التقسيمات الاقتصادية للنفقات العامة

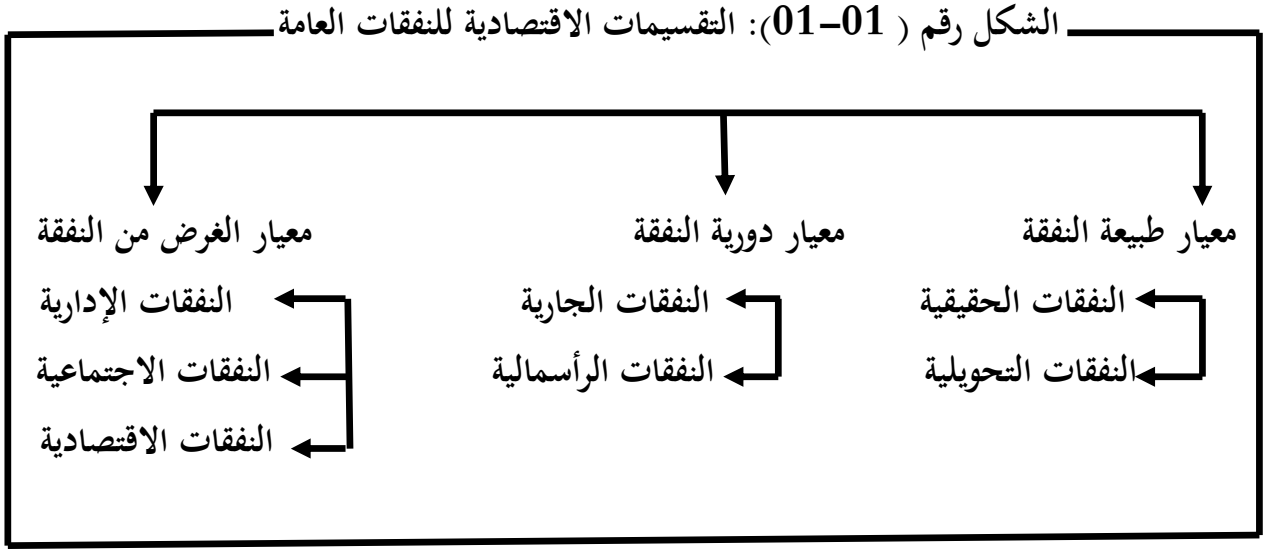

المصدر: حامد عبد المجيد دراز وآخرون،" **مبادئ المالية العامة** " ، الدار الجامعية مصر، 2003، ص264.

[1]. محمود عبد الرزاق، " **الإقتصاد المالي**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2011، ص 115.

[2]. محمد صغير بعلي ،" **المالية العامة: الإيرادات العامة – الميزانية العامة** " ، دار العلوم للنشر والتوزيع،عنابة، 2003،ص 32.

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة

هي الآثار على النشاط الاقتصادي أو التغيرات التي تطرأ على الحياة الاقتصادية في إطار استخدام اتفاقية عامة لأجل تحقيق التوازن حيث لم يعد للنظرة الكلاسيكية التي ترى أن الإنفاق العام مبلغ يختفي حالة إنفاقه وليس له آثار اقتصادية واجتماعية أية أهمية وبالتالي فإن تطور الفكر المالي أوضح أن النفقات العامة تشكل أداة هامة من أدوات التأثير في الأوضاع الاقتصادية ومن الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة نذكر:

1- أثر النفقات العامة على الإنتاج الوطني:

يقصد بالإنتاج الوطني مجموع السلع والخدمات المنتجة في دولة معينة خلال فترة زمنية غالبا ما تكون سنة[1]، كما يطلق عليه "إنتاجية الإنفاق العام"، ودرجة تأثيره تتوقف بالتالي على مدى كفاءة استخدامه ويؤثر الإنفاق العام على الناتج الوطني [2]،على القدرة أو الزيادة الإنتاجية أو الطاقات الإنتاجية، في شكل إنفاق استثماري، وبالتالي يكون له أثر إيجابي على الإنتاج أو الناتج الوطني، إن النفقات الجارية يمكن أن تكون سببا لزيادة إنتاج عناصر الإنتاج من خلال التعليم والصحة والثقافة والتدريب مما يزيد من الناتج الوطني كما يؤدي إلى زيادة الطلب الفعال، ومن خلال كم ونوع الإنفاق العام، فإن تأثيره يتوقف على درجة مرونة الجهاز، فإن كان الجهاز الإنتاجي يتسم بدرجة مرونة عالية أو حرية فإن الأثر سيكون إيجابيا أما إن أحدث العكس فسيكون له أثر سلبي (كأن يكون الجهاز الإنتاجي غير مرن أو ضعيف المرونة).

2- أثر النفقات العامة على توزيع الدخل الوطني:

يعتبر موضوع توزيع الدخل الوطني من المواضيع الهامة والأساسية في الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، بحيث تقوم الدولة بالتدخل في الحياة الاقتصادية من أجل إعادة توزيع الدخل في المجتمع خلال بعض الآليات التي تهدف إلى تحقيق العدالة في المجتمع وإشباع قدر أكبر من الحاجات الاجتماعية والاقتصادية وكذا المساواة والتخفيف من حدة الفوارق بين الطبقات.

فقد يتم ذلك من ناحية بقرارات تحكمية كتحديد الملكية وتأميم المنشآت وتحديد الدخول، أو قد تحقق الدولة حسن توزيع الدخل بواسطة نظامها المالي أي بواسطة الميزانية[3].

ووفقا لهذا التوزيع يكون للإنفاق العام دور مهم نوضحه في الآتي:

---

[1]. حسين مصطفى حسين،"**المالية العامة** "، مرجع سبق ذكره،ص 30.

[2]. عبد المطلب عبد الحميد،" **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي: تحليل كلي**" ، مرجع سبق ذكره، ص 60.

[3].حامد عبد المجيد دراز، وآخرون،" **مبادئ المالية العامة**" ، الدار الجامعية، إسكندرية، مصر، 2003، ص274.

2-1- دور النفقات العامة في توزيع الدخل:

وذلك عن طريق تدخلها في تحديد الأثمان أو مكافأة عوامل الإنتاج وتتخذ أحد الشكلين الآتيين مباشرة من خلال تحديد الأجور (وضع حد أدنى للأجور) وتحديد الفائدة (إقرار حد معين لسعر الفائدة) وتحديد الإيجارات لتثبيت نسبة قصيرة للإيجار وتحيد الأرباح (السماح بتوزيع نسبة معينة منه)، أما التوزيع الغير مباشر فيتم من خلال تحديد أثمان السلع والخدمات المنتجة ويترتب على التدخل في الأسعار في عوائد الإنتاج.

2-2- دور النفقات في إعادة توزيع الدخل الوطني:

يمكن التعرف عليها من خلال[1] :

- يترتب على النفقات التمويلية الاجتماعية المتمثلة بالنفقات التعليمية والصحية والثقافية والتي يتم توزيعها مجانا أو بأسعار تقل عن تكلفة إنتاجها إعادة لتوزيع الدخل الوطني للفئات المستفيدة وهي الفئات ذات الدخل المحدد؛

- يترتب على النفقات التحويلية العينية المتمثلة بالإعانات الاقتصادية والمالية المدفوعة لبعض المشروعات يقصد خفض أو تثبيت أسعارها إعادة لتوزيع الدخل في مصلحة الأفراد المستهلكين لهذه السلعة.

ويتخذ التوزيع النهائي أي إعادة التوزيع اتجاهات مختلفة:

1- التوزيع القطاعي أي توزيع الدخل بين القطاعات الزراعية والصناعية والخدمية من خلال توجيه النفقات الاستهلاكية للقطاع المرغوب بتنميته؛

2- إعادة التوزيع الرأسية وهي إعادة التوزيع باتجاه الطبقات الفقيرة على شكل نفقات صحية أو نفقات تعليمية أو دعم الأسعار الاستهلاكية الضرورية وتتوقف مدى فاعلية هذا التوزيع على نسبة ما تمثله النفقات العامة إلى الدخل الوطني.

3- أثر النفقات العامة على الاستهلاك الوطني:

يمكن اعتبار هذا النوع من الآثار المباشرة العامة على الاستهلاك، من خلال نفقات الاستهلاك الحكومي العام (أي شراء الدولة لأنواع من السلع الاستهلاكية) ومن خلال النفقات التي توزعها الدولة على الأفراد في صورة مرتبات أو أجور تخصص نسبة كبيرة منها لإشباع الحاجات الاستهلاكية من السلع والخدمات[2].

---

[1]. بوبطانة فاطمة، وآخرون، " **أثر سياسة الإنفاق العمومي على الاستقرار الكلي للاقتصاد الجزائري الفترة 1999-2010**" ، (رسالة الماستر، علوم مالية، جامعة تيارت، غير منشورة)،تيارت ، 2013 ،ص ص 29،30.

[2]. محمد صغير بعلي ، وآخرون، "**المالية العامة: الإيرادات العامة-الميزانية العامة**"، مرجع سبق ذكره،ص41.

3-1- نفقات الاستهلاك الحكومي أو العمومي:

وهو ما تقوم به الدولة من شراء سلع أو من المهم الضرورية من أجل صيانة المباني الحكومية وشراء الأجهزة والآلات والمواد الأولية اللازمة لإنتاج العمومي أو أداء الوظائف العامة والنفقات المتعلقة بالملفات والأوراق والأثاث اللازمة للمصالح الحكومية والوزارات...إخ[1].

3-2- نفقات الاستهلاك الخاصة بدخول الأفراد:

تنطوي هذه النفقة على توزيع الدخول النقدية، تقوم الدولة بتوزيع هذه الدخول الموجهة جزئيا أو كليا لإشباع الحاجات الاستهلاكية الخاصة من السلع والخدمات وهذا الإنفاق يعتبر مقابل ما يؤديه موظفوها وعمالها من أعمال والخدمات يقدم على شكل مرتبات وأجور والمعاشات، ومن ثم فدخول الأفراد هنا تؤدي إلى زيادة الاستهلاك فيؤثر على استهلاك الموطن هذا من جهة ومن جهة أخرى قد تقوم الدولة بتوزيع الدخول بدون مقابل تأخذ صور إعانات اقتصادية لصالح بعض الصناعات ابتغاء تخفيض أثمان المنتجات إذ يترتب على مثل هذه النفقات زيادة الطلب وبالتالي زيادة الاستهلاك ومن الضروري إزاء ما تقدم إنه ولابد أن تقوم الدولة بتوجيه نفقاتها العامة وفق سياسة مرسوم مقدما تتفق وحالتها الاقتصادية والاجتماعية لتأثير على حجم الاستهلاك القومي مما يتفق وحقيقة الحالة المقدمة.

4- أثر الإنفاق العام على مستوى الأسعار:

تتحدد أثار النفقات العمومية على مستوى الأسعار من عدة أوجه، فقد تدعم الدولة بعض السلع لتكون في متناول الأغلبية الساحقة من السكان وقد تقدم إعانات للمنتجين تكلفة الإنتاج أو تمنح امتيازات ضريبية لتفادي ارتفاع الأشعار. ويمكن للدولة من خلال الإصدار التضخمي للنقود (لكن يجب عدم المغالاة في ذلك). أن تساهم في حماية القدرة الشرائية للمستهلكين. كذلك للدولة أن تحمي بعض المنتجات الإستراتيجية من انهيار أسعارها[2].

كما يمكن تخفيض الأسعار بشراء السلع والمنتجات وتخزينها حينما تكون متوفرة ومنخفضة السعر حفاظا على استقرار بعض الصناعات والمؤسسات[3].

---

[1]. محمد عباس محرزي، " **اقتصاديات المالية العامة**" ، مرجع سبق ذكره، ص ص 103،104.

[2]. أعمر يحياوي، " **مساهة في د راسة المالية العامة:النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة** " ، مرجع سبق ذكره، ص ص 86، 87.

[3]. محمد صغير بعلي، وآخرون، "**المالية :النفقات العامة-الإيرادات العامة-الميزانية العامة**"، مرجع سبق ذكره، ص 42.

4-1- أثر النفقات العامة في الحد من البطالة:

يختلف أثر النفقات العامة في الحد من البطالة باختلاف نوعها. فمن المعروف فإن هناك أنواع متباينة من البطالة الدورية ونعرض هنا أثر النفقات العامة في الحد منها. والبطالة الدورية هي التي يتعرض لها اقتصاد السوق خلال التقلبات الاقتصادية وخاصة فترات الكساد حيث يكون الحد من أثارها خلال زيادة النفقات العامة عن طريق قيام الدولة بإنشاء مشروعات الأشغال العامة (مثل الطرقات ومشاريع الري....إلخ)، أي أن هنا يترتب عليها زيادة دخول العاملين في هذه المشاريع، أي زيادة الدخول يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وبالتالي الدخل الوطني.

4-2- أثر النفقات العامة في الحد من التضخم:

نتناول هنا لأثر النفقات العامة في الحد من التضخم الناشئ عن جذب الطلب باعتباره أهم مصادر التضخم. ونظرا لأن التضخم الناشئ عن جذب الطلب يرجع إلى زيادة مستوى الطلب الكلي فإن التخفيف من حدته يقضي تخفيض مستوى الطلب الكلي. وبما أن النفقات العامة ليس بالأمر اليسير، حيث يصعب تخفيض بعض بنود النفقات العامة بمثل نفقات خدمات العامة التعليم والأجور والمرتبات...إلخ[1].

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية الغير مباشرة للنفقات العامة

لا يقتصر أثر النفقات العامة على الآثار الاقتصادية المباشرة فقط وإنما شمل أيضا الآثار الاقتصادية المباشرة فقط إنما شمل أيضا الآثار الاقتصادية الغير مباشرة التي يمكن أن تنشأ من خلال ما يعرف بدورة الدخل ويطلق عليها كذلك " **أثر المضاعف** " و " **المعجل**".

ويطلق على " **أثر المضاعف** " الاستهلاك المولد، كما يطلق على " **المعجل** " الاستثمار المولد، ويرتبط أثر النفقات العامة على الاستهلاك بالأثر المترتب على الإنتاج نتيجة لتفاعل كل من المضاعف والمعجل وبمعنى أوضح فإن النفقة العامة لا تؤثر في ذات الوقت على الإنتاج نتيجة لتفاعل كل من المضاعف والمعجل وبمعنى أوضح فإن النفقة العامة لا تؤثر في ذات الوقت على الإنتاج بصورة غير مباشرة بتأثير عامل " المعجل" وهذا ما وصفه، Keynes* فهو يرى أن زيادة أولية في الإنفاق العام كفيلة برفع القدرة الشرائية لذوي الدخل المحدود والذين يتمتعون ب " **ميل الحدي للاستهلاك** " مرتفع وهذا من

---

[1]. محمود عبد الرزاق، " **مبادئ المالية العامة**"، منشورات حلب، سوريا، 1979، ص ص 110، 112.

*. **Keynes**، اقتصادي إنجليزي، له عدة مؤلفات أشهرها: النظرية العامة الخاصة بالشغل، الفائدة و العملة، ولد سنة 1883، و توفي سنة 1946.

شأنه أن يحفز الطلب المحلي، فيتوسع الإنتاج ويزداد الدخل زيادة مضاعفة ونستطيع الاستعانة بالمخطط التالي لتوضيح هذه الآلية.

الشكل رقم(01– 02) : آلية عمل المضاعف والمعجل

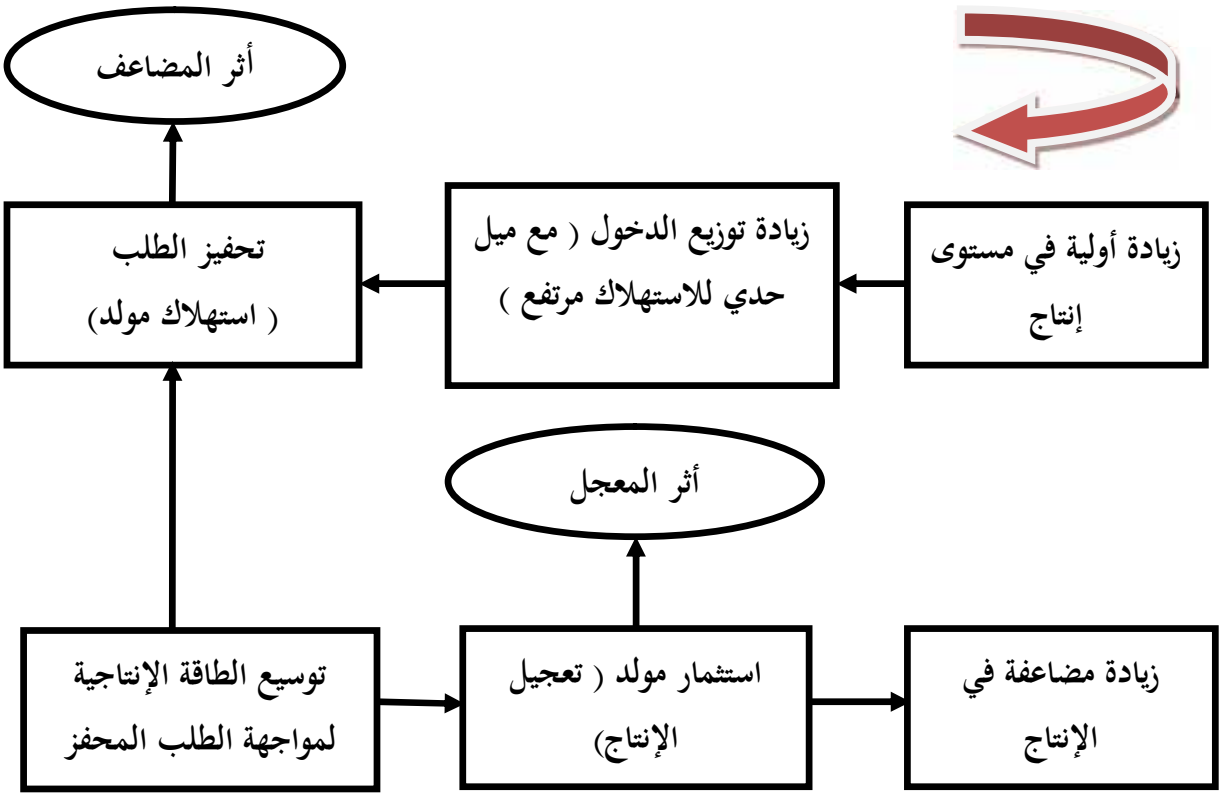

➢ **المصدر**: يلس شاوش بشير، "**المالية العامة: المبادئ العامة وتطبيقها في القانون الجزائري**"، الدار الجامعية، الجزائر، 2007، ص66.

يوضح الجدول أعلاه أن زيادة الإنفاق العام وخصوصا الاستثماري منه يولد زيادة في الدخل ومن ثم زيادة في توزيع هذه الدخول خصوصا لذوي الدخل الثابت، ومع ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك بسب تدني مستويات الإشباع لدى هذه الطبقات فيتحفز الطلب ويتم امتصاص السلع المعروضة ويضطر المنتجون لمواجهة الطلب المحفز بزيادة استغلال الطاقات الإنتاجية العاطلة كمرحلة أولى وهذا ما يطلق بأثر المضاعف وتعجيل الإنتاج من خلال إدخال الآلات ومعدات إنتاجية إضافية وهذا ما يعرف بأثر المعجل والذي يعبر عنه بزيادة الاستثمار نتيجة الزيادة في الإنفاق العام ولتوضيح ما تقدم سنعرض أثر المضاعف والمعجل على النحو التالي:

1 –أثر المضاعف:

أول من قام بتحليل الضارب هو الاقتصادي الإنجليزي المعروف **Keynes**، وتهدف هذه النظرية إلى بيان أثار الاستثمار في الدخل القومي، ومؤداها أن زيادة في الإنفاق على الاستثمار تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني، لا بقدر هذه الزيادة الأولية في الاستثمارات فحسب بل الكميات مضاعفة تقدر بما يؤدي إليه هذه الزيادات في الاستثمارات من نفقات المتتالية على الاستهلاك، وتسمى العلاقة بين زيادة في الدخل الوطني والزيادة في الاستثمار بمضاعف الاستثمار.

– أو هو العدد الذي إذا ضرب في الزيادة الأولية للإنفاق وأعطى الزيادة النهائية في الدخل القومي. وهذا العدد هو الميل الحدي للاستهلاك ويستخرج من خلال[1]:

$$\frac{\triangle \text{ الاستهلاك}}{\triangle \text{الدخل}} \quad \text{أي} \quad \frac{\text{التغير في الاستهلاك}}{\text{التغير في الدخل}}$$

إثبات العلاقة بين مضاعف الإنفاق العام والميل الحدي للاستهلاك:

نستطيع إثبات العلاقة بين مضاعف الإنفاق العام والميل الحدي للاستهلاك وفق الصيغة التالية[2]:

$$Y = C + I$$

Y = الدخل القومي؛

C = الاستهلاك القومي؛

I = الاستثمار القومي.

إن أي تغير في y سوف يؤديإلى التغير في $C.I$

$$\triangle Y = \triangle C + \triangle I$$

وبقسمة طرفي المعادلة على $\triangle Y$ يصبح: $\frac{\Delta y}{\Delta y} = \frac{\Delta C}{\Delta y} + \frac{\Delta I}{\Delta y}$

$$1 = \frac{\Delta C}{\Delta y} + \frac{\Delta I}{\Delta y}$$

وبتحويل طرفي المعادلة من البسط إلى المقام تصبح:

[1]. عادل فليح العلي، " **المالية العامة والتشريع المالي الضريبي**"، مرجع سبق ذكره، ص 86.

[2]. يلس شاوش بشير، " **المالية العامة: المبادئ العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري**"مرجع السابق، ص ص 68، 69.

$$\frac{\Delta y}{\Delta I}=\frac{1}{1-\frac{\Delta C}{\Delta y}}$$

حيث $(K)\frac{\Delta y}{\Delta I}$ مضاعف الإنفاق العام:

$(MPc)\frac{\Delta C}{\Delta y}$ الميل الحدي للاستهلاك

أي أن: $K=\frac{1}{1-MPc}$

2- أثر المعجل:

يقصد بالمعجل في التحليل الاقتصادي أثر الزيادة في الإنفاق أو نقصه على حجم الاستثمار أي يبين أثر التغير في الاستهلاك على الاستثمار وتسمى هذه الظاهرة بمبدأ **تعجيل الطلب المشتق** لأن الطلب على السلع الاستثمارية يشتق من الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية التي توجد نتيجة له: فزيادة الطلب على السلع الاستهلاكية يؤدي إلى تغيير أكبر في الإنفاق الاستثماري[1].

يمكن التعبير عن هذا المبدأ على النحو التالي:

$$\text{المعجل} = \frac{\triangle \text{C الاستهلاك}}{\triangle \text{I الاستثمار}}$$

يتوقف مدى الأثر الذي يحدثه المعجل على معامل رأس المال أي على العلاقة الفنية بين لأس المال والإنتاج، فمعامل رأس المال يحدد حجم رأس المال اللازم لإنتاج وحدة واحدة من إنتاج معين ويختلف هذا المعامل من قطاع إلى آخر وبالتالي يصبح لكل قطاع المعجل الخاص به.

كذلك فإن أثر النفقات العامة على الاستثمار من خلال هذه المعامل يتوقف على نوع هذه النفقات وعلى صفة الأفراد المستفيدين منها ومدى ميلهم الحدي الاستهلاك على النحو الذي أو ضحناه بالنسبة لأثر المضاعف[2].

[1]. عبد الكريم صادق بركات، " **الاقتصاد المالي**" ، جامعة الإسكندرية وبيروت العربية، 1987، ص ص 314، 316.

[2]. عادل أحمد حشيش، " **أساسيات المالية العامة**" ، مرجع سبق ذكره، ص 119.

المبحث الثالث: حدود النفقات العامة وظاهرة تزايدها و ترشيدها.

سنحاول في هذا المبحث عرض ظاهرة تزايد النفقات العامة نتيجة عن عدة أسباب ظاهرية وأسباب حقيقية، إضافة إلى محددات النفقات العامة و التي تحدد بشكل كبير وجهة وكيفية استخدام النفقات العامة، كذلك ترشيد النفقات العامة الذي لقي اهتماما كبيرا في السنوات الأخيرة وذلك بسبب انخفاض الحاد في الموارد لهذه الدول، وهذا ما جعل الحكومات تدعو كل الهيئات التابعة لها إلى ضبط الإنفاق العام ومحاربة أنواع التبذير والإسراف.

المطلب الأول: ظاهرة تزايد النفقات العامة وأسبابها

باعتبار أن تزايد النفقات العامة من أهم الظواهر التي أدت إلى جلب انتباه الاقتصاديين من خلال التفسيرات المتعددة لهذه الظاهرة التي سبق أن تطرقنا إليها كما حاول الاقتصاديون من خلال نظرياتهم الوقوف على أسباب هذه الظاهرة.

ومن خلال هذا المطلب سنتعرض إلى الأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة والأسباب الحقيقية لزيادتها.

1- تعريف ظاهرة تزايد النفقات:

تعرف ظاهرة تزايد للنفقات العامة بأنها زيادة الأرقام المعبرة عن النفقات العامة دون أن يقابلها زيادة في نصيب الفرد من السلع والخدمات لإشباع حاجاته العامة[1]، ويلاحظ في ظل هذا النوع من الزيادة أن بيانات النفقات العامة للبلد تكون في تصاعد في حين أنه هناك ثبات أو حتى تراجع في مستوى الخدمات التي يتحصل عليها الأفراد.

2- أسباب تزايد النفقات العامة:

من بين الظواهر الاقتصادية التي جلبت اهتمام الاقتصاديين ظاهرة" تزايد النفقات العامة "وهذا مع زيادة حجم الدخل الوطني، أي أن العلاقة بينهما طردية بحتة، دون الأخذ بعين الاعتبار درجة النمو الاقتصادي للدولة أو النظام السياسي السائد فيها.

كما أن حجم الإنفاق العام ازداد وبشكل مستمر في معظم دول العالم، رغم معارضة الاقتصاديين التقليديين لزيادة حجم النفقات العامة، والواقع أنه قد ازداد حجم النفقات العامة بشكل ملحوظ وسريع بعد الحرب العالمية الأولى والثانية، حتى أصبحت هذه الزيادة المستمرة في حجم الإنفاق العام تعرف باسم

[1]. نوزاد عبد الرحمن الهيتي، وآخرون، " **المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة** "، دار المناهج الأردن، 2005، ص 53 .

"**ظاهرة نمو الإنفاق العام**"، واهتم العالم الألماني الاقتصادي أدولف فاجنر [*] بدراسة التطور المالي للدولة ، للتعرف على علاقة زيادة النفقات العامة بنمو الدخل الوطني من خلال إصدار قانونه عام 1892، فحسب رأي فاجنر أن النشاط الحكومي يزداد كما ويتعدد نوعا بمعدل أكبر من معدل زيادة عدد السكان، بحيث لا يقتصر الأمر على زيادة مطلقة في حجم النفقات العامة بل تنطوي هذه الزيادة على ارتفاع طردي في نسبة النفقات العامة إلى الدخل الوطني نتيجة التحول الصناعي وتعدد الحاجات العامة التي على الدول تحملها، وعلى الرغم من الانتقادات التي وجهت لقانون فاجنر لطابعه غير العام الذي يصعب تطبيقه في جميع المجتمعات في مختلف مراحل نموها وتطورها، إلا أنو أعطى دليلا على أن النفقات العامة لا سبيل إلى تخفيضها لأن معنى تخفيضها مخالفة طبيعة الأشياء والستير عكس التطور[1] .

ولكن لابد من التمييز بتين نوعتين من الزيادة في النفقات العامة فهناك:

- الزيادة الظاهرية في النفقات العامة.
- الزيادة الحقيقية في النفقات العامة.

وفيما يلي شرح لأسباب كل منهما:

2-1- أسباب الزيادة الظاهرية للنفقات:

المقصود بالزيادة الظاهرية للنفقات العامة هي زيادة الإنفاق لا يصاحبها زيادة في الإشباع أو الخدمات حيث أن جزء كبتَ من النفقات الزائدة لا ترجع إلى اتساع في الخدمات أو تحسين مستواها، بل هي زيادة في المبالغ دون زيادة في الإشباع أو الخدمات، ولذلك تسمى زيادة ظاهرية أي من حيث الظاهر فقط، أما الحقيقة فخلاف ذلك، وأهم أسباب هذه الزيادة هي[2]:

أ- انخفاض القيمة الحقيقية للنقود:

إن انخفاض قيمة النقود الحقيقية يؤدي إلى نقص مقدار السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بنفس المقدار من الوحدات النقدية عن المقدار الذي يمكن الحصول عليه من قبل، ويرجع ذلك في الغالب إلى الارتفاع في المستوى العام للأسعار وعلى هذا الأساس تنشأ العلاقة الطردية بين المستوى العام للأسعار وحجم النفقات العامة، إذ أن ارتفاع المستوى العام للأسعار يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للنفقات

---

[*]. **أدولف فاجنر** ولد في مارس 1835هو الاقتصادي الألماني والأمريكي وعضو مجلس النواب البروسي الوردات، واشتهر ب سياسة اجتماعية جديدة،الاشتراكية (المنبر)، قانون فاجنر، مفكر الدولانية الاجتماعية.

[1]. محمود حسين الوادي، وآخرون،" **مبادئ المالية العامة** "،الطبعة الأولى،دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن،2008، ص 124.

[2]. جمال يرقى "**أساسيات في المالية العامة وإشكالية العجز في ميزانية البلدية**"،(رسالة ماجستير- جامعة الجزائر)، الجزائر، 2002، ص 17.

العامة وهو ما يدفع الدولة إلى الرفع من القيمة النقدية لها للمحافظة على منفعتها الحقيقية ثابتة[1].

ب- تغيير أساليب المحاسبة الحكومية:

قد يؤدي التغيير في أساليب الحسابات الحكومية إلى زيادة ظاهرية في النفقات العامة للدولة وهذا من خلال إلغاء قاعدة تخصيص الإيرادات العامة إذ يتم إدراج كل النفقات العامة جميعها في الموازنة العامة للدولة، فإن هذه الزيادة في النفقات العامة ناتجة عن تغيير القواعد المالية فهي زيادة ظاهرية ومن أبرز الحالات أيضا الداعية إلى زيادة الظاهرية في النفقات العامة تمديد الفترة الزمنية للميزانية، كما يؤدي تعدد الموازنات العامة وتداخل عناصرها إلى تكرار حساب يؤمن هذه العناصر بصورة تؤدي إلى إحداث زيادة ظاهرية في النفقات العامة[2].

ج- زيادة مساحة إقليم الدولة وعدد سكانها:

قد ترجع الزيادة الصورية الظاهرية في النفقات العامة إلى اتساع إقليم الدولة نتيجة وحدتها مع الدولة أخرى أو نتيجة ضم مساحات أخرى إليها، وبطبيعة الحال فإن الإقليم الجديد يضاف نصيبه من النفقات العامة إلى إقليم الدولة السابق الأمر الذي تبدو فيه أرقام النفقات العامة وكذلك ظاهرية كما يترتب على زيادة عدد السكان زيادة ظاهرية على النفقات العامة[3].

2-2- أسباب الزيادة الحقيقية للنفقات العامة:

يقصد بالزيادة الحقيقية للنفقات العامة زيادة المنفعة الحقيقية المترتبة على هذه النفقات وزيادة التكاليف العامة بنسبة ما، فالزيادة الحقيقية إذن هي تلك الزيادة في النفقات العامة التي تصاحبها زيادة في كمية الخدمات المقدمة ونوعيتها وزيادة مقدار العبئ الضريبي أو الأعباء الأخرى هكذا تتنوع الأسباب الحقيقية لزيادة الإنفاق العام وتتمثل فيما يلي:

أ- الأسباب الاقتصادية:

تعمل الدولة على تحقيق الاستقرار الاقتصادي وقضاء الآثار السلبية الناجمة عن الدورات الاقتصادية، فتزيد من النفقات العامة في فترة الركود وكساد لترفع الطلب العام على السلع والخدمات السابقة، ويصعب على الدولة تخفيض حجم نفقاتها إلى ما كانت عليه تطبيق هذه السياسة، كما أن تطور المذاهب الاقتصادية قد ألقي على عاتق الدولة أعباء جديدة فتدخلت لتوجيه الاقتصادي ووضع برامج التنمية

[1]. نوزاد عبد الرحمن الهيتي، وآخرون، "**المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة**"، مرجع سبق ذكره، ص ص 54،55.

[2]. محمد طاقة، وآخرون، "**اقتصاديات المالية العامة**"، مرجع سبق ذكره، ص 44.

[3]. علي زغدود، "**المالية العامة**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص ص 43، 44.

وضمان الاستقرار الاقتصادي وإدارة المرافق الاقتصادية الحيوية، وأدى ذلك إلى تطور في طبيعة النفقات العامة ونوعيتها إلى زيادة كميتها وحجمها[1].

ب– الأسباب السياسية:

يمكن إرجاع الزيادة في النفقات العامة إلى تطور الإيديوليجية السياسية سواء في الداخل نتيجة انتشار المبادئ الديمقراطية ونمو مسؤولية الدولة أو في خارج نتيجة شعور الدولة بواجب التضامن الدولي:

1– انتشار المبادئ الديمقراطية:

لقد ترتب عن تطور الفكر السياسي في كثير من المجتمعات انتشارا كثيرا من المبادئ والنظم الديمقراطية التي أدت اختلاف نظرة المواطنين إلى الخدمات العامة على اعتبارها حقا من حقوقهم وواجبا من واجبات الحكومة من يجب تقديمها لصالح المجتمع، وانهارت بذلك فكرة عدم مسؤولية الدولة وكل هذا من أعباء الدولة ورفع من حجم الإنفاق العام[2].

2– نفقات الدولة في الخارج:

أدى نمو العلاقات الدولية إلى زيادة النفقات العامة، فقد زادت أهمية التمثيل الدبلوماسي وارتفعت النفقات المعتمدة لتدعيمه، كذلك ازدادت نفقات اشتراك الدول في المنظمات الدولية كالأمم المتحدة والهيئات التابعة لها والمنظمات الإقليمية المختلفة كجامعة الدول العربية[3].

3– النفقات العسكرية:

يمثل هذا العامل أحد الأسباب الأساسية لتزايد النفقات العامة في عصرنا الحاضر، ويرجع ذلك للتقدم السريع والمستمر في الفنون والأدوات الحربية مما يضطر الدول الإنفاق مبالغ طائلة لمد قواتها المسلحة بأحدث المخترعات ولإقامة التحضيرات اللازمة لحماية منشآتها ومواطنيها من مخاطر الغزو الخارجي، وبالإضافة لذلك فإن الحروب الحديثة تتطلب تمويلا ماليا ضخما، وكم هو معروف فإن الإنفاق العام لا يتزايد فحسب أثناء العمليات الحربية وإنما يستمر في ذلك فترة طويلة بعد انتهائها وذلك لالتزام الدولة بتعمير ما دمرته الحرب وتعويض منكوبيها، أخيرا فإن زيادة حجم الدين العام نتيجة لالتجاء الدولة للاقتراض خلال الحرب لتمويل نفقاتها الاستثنائية يؤدي بدوره لزيادة الإنفاق العام[4].

---

[1]. عصام بشور، "**المالية العامة والتشريع المالي**"، الطبعة الثانية، مطبعة طرين، سوريا، 2001، ص 27.

[2]. محمود حسين الوادي ، وآخرون، "**مبادئ المالية العامة**"، مرجع سبق ذكره، ص 124.

[3]. حسين مصطفى حسين، "**المالية العامة**"، مرجع سبق ذكره، ص 27.

[4]. مجدي محمود شهاب، "**الاقتصاد المالي: نظرية مالية الدولة–السياسات المالية للنظام الرأسمالي**" ،مرجع سبق ذكره، ص 81.

ج- الأسباب المالية:

وتتمثل هذه الأسباب في سببين هما:

- وجود فائض في الإيرادات العامة؛
- سهولة الاقتراض.

1- وجود فائض الإيرادات العامة:

وجود فائض في الإيرادات العامة غير مخصص لغرض معين مما يؤدي إلى تشجيع الحكومة على إنفاقه سواء في أوجه ضرورية أو غير ضرورية ويتجلى خطورة ذلك في الأوقات التي تحتم فيها السياسة السليمة على الحكومة العمل على خفض نفقاتها مما يترتب عليه زيادة حجم النفقات العامة.

2- سهولة الاقتراض:

سهولة الاقتراض في العصر الحديث عكس ما كان عليه فيما مضى، فإن القروض كانت وسيلة استثنائية لتغطية النفقات العامة لأن الدولة كانت تعاني الكثير في سبيل الحصول عليها، أما الآن في العصر الحديث نلاحظ أن الدولة تلجأ إلى القروض العامة لتغطية العجز في إدارتها وبشكل كبير وذلك يعود إلى سهولة الاقتراض وهذا ما يزيد من حجم النفقات العامة[1].

د- الأسباب الاجتماعية:

فقد أدى مجمل السكان في العصر الحديث إلى التركز في المدن والمراكز الصناعية إلى زيادة النفقات العامة المخصصة للخدمات التعليمية، الصحية، الثقافية، النقل و المواصلات،المياه،الغاز و الكهرباء....الخ.

ويرجع هذا إلى حاجات سكان المدن أكبر من حاجات سكان الريف، كما أدى انتشار التعليم إلى تعزيز فكرة الوعي الاجتماعي فأصبح الأفراد يطلبون من الدولة القيام بوظائف لم تعرفها في العصور السابقة، كتأمين الأفراد ضد البطالة والفقر والمرض والعجز والشيخوخة وغير هذا من أسباب عدم القدرة على الكسب، كل هذه الإعانات والخدمات الاجتماعية أدت إلى زيادة النفقات العامة بصفة خاصة النفقات التحويلية[2].

و- الأسباب الإدارية:

أدى التوسع في وظائف الدولة ومهماتها إلى اتساع جهازها الإداري وزيادة عدد العاملين فيه، من عمال وموظفين ورافق ذلك حجم المستلزمات السلعية والخدمية، اللازمة لتسهيل مهمة هذا الجهاز ومما

---

[1]. سوزي عدلي ناشد، "**المالية العامة**"، مرجع سبق ذكره، ص 67.

[2]. عادل أحمد حشيش، "**أساسيات المالية العامة**"، مرجع سبق ذكره، ص 101.

لاشك فيه أن هذا التوسع يؤدي إلى زيادة النفقات العامة، سواء ما كان منها في شكل رواتب وأجور أو ما كان منها ثمنا لمشتريات الحكومة[1].

المطلب الثاني: محددات النفقات العامة

هناك العديد من العوامل التي تحدد حجم النفقات العامة تضاف إلى جملة الضوابط الذكورة سابقا والتي تحدد بشكل كبير وجهة وكيفية استخدام النفقات العامة.

لم تكتفي النظرية المالية التقليدية التي افترضت أن الإنفاق العام ذو طبعة استهلاكية يجب لأن يتحدد حجم الإنفاق العام في دولة ما وفي زمن ما على طبيعة استهلاكية يجب أن يتحدد حجم الإنفاق العام في دولة ما وفي زمن ما على طبيعة ودور الدولة في مجتمع من ناحية بإضافة إلى عدد من الاعتبارات الاقتصادية من ناحية أخرى.

وفي ضوء ما تقدم يمكن تحديد هذه العوامل زهي كالآتي:

1- حجم الإيرادات العامة:

يتأثر حجم النفقات العامة والزيادة فيها بمقدار الإيرادات العامة ونسبة الزيادة فيها إذ أنه لا يمكن للدولة أن تنفق أموالا تفوق الأموال التي تحصل عليها وذلك لأن سلطتها في الحصول على الإيرادات محدودة. وقد تطور مفهوم الإيرادات من الأفراد إلا لغرض تمويل النفقات العامة أي يجب أن تكون الميزانية العامة متوازنة بمعنى أن نغطي النفقات العامة عن طريق الإيرادات العادية أي عدم الالتجاء إلى القروض العامة وهذا يترتب عليه أن يتم إقرار النفقات العامة في الميزانية قبل الإيرادات العامة حتى لا يتحقق فائض في الإيرادات الذي كان من الممكن للقطاع الخاص الاستفادة منه وقد كان هذا الوضع مقبولا في ظل المفهوم التقليدي لدور الدولة إلا أن الأحداث التي وقعت قي العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وأزمة 1929 أوضحت عدم إمكانية الاستمرار في تطبيق مفهوم المالية الذي جاءت به المدرسة التقليدية والذي يقضي بوجوب تحقيق التوازن في الميزانية العامة للدولة وعلى أثر ذلك توسعت النفقات العامة من ناحية وتم اللجوء إلى القروض العامة للدولة وعلى أثر ذلك توسعت النفقات العامة من ناحية وتم اللجوء إلى القروض العامة لتمويل بعض النفقات من ناحية أخرى وأصبح توازن الميزانية العامة ليس أمرا مهما بقدر أهمية التوازن الاقتصادي[2].

---

[1]. خالد شحادة الخطيب، وآخرون، "**أسس المالية العامة**"، مرجع سبق ذكره، ص82.

[2]. محمود حسين الوادي ، وآخرون، "**مبادئ المالية العامة**"، مرجع سبق ذكره،ص 124.

2- مستوى النشاط الاقتصادي:

تؤثر الظروف الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد القومي بدورها في حجم النفقات العامة أو حدودها، ويتمثل هذا أساسا في فترات الرخاء والكساد التي تعاقبت على الاقتصاديات الرأسمالية.

حيث تزداد النفقات العامة في أوقات الكساد لإحداث زيادة في الطلب الكلي الفعلي والوصول إلى العمالة الكاملة على أساس طاقة الجهاز الإنتاجي، ويحدث العكس في أوقات الرخاء لتجنب الارتفاع التضخمي في الأسعار وتدهور قيمة النقود نظرا لوصول الاقتصاد القومي إلى حالة العمالة الكاملة أما في الاقتصاديات النامية، وحيث يتسم الجهاز الإنتاجي بعدم مرونته يتحتم ألا تزيد النفقات العامة من حد معين، ذلك أنه بعد هذا الحد سوف ترتفع الأسعار وتتدهور قيمة النقود.

ومن الناحية الأخرى فإن النفقات العامة تؤثر في النشاط الاقتصادي أي في الإنعاش والانكماش ويترتب على هذه العلاقة نتيجة بالغة الأهمية في نطاق رسم السياسة المالية وهي أن النفقات العامة، وهي تؤثر في مستوى النشاط الاقتصادي يجب أن تتحدد في ضوء مستوى هذا النشاط[1].

3- الفلسفة الاقتصادية لنظام السياسي:

إن الفلسفة الاقتصادية للمجمع والدولة هي التي تحدد النظام الاقتصادي السائد ونمط إدارة الدولة والاقتصاد، ورغم تعدد الفلسفة الاقتصادية لدور الدولة في النشاط الاقتصادي فإنها لا تخرج عن نطاق الأشكال الرئيسية للدولة (الدولة الحارسة، الدولة المتدخلة، الدولة المنتجة، الدولة في ظل عصر العولمة).

أما في ظل الدولة المتدخلة ونظرا لبروز الفكر الاقتصادي الكينزي الذي يدعم من دور الدولة في الاقتصاد ويبرز من أهمية آثارها على الدخل القومي الاقتصادي، فقد زاد التوجه نحو إتباع سياسات اتفاقية زادت من توسع حجم النفقات العامة.

وفي نفس التحليل ينطبق على حال الدولة المنتجة ولو أن حجم النفقات العامة فيها كان أكبر باعتبار أن الدولة أصبحت العنصر الرئيسي في عملية الإنتاج والتوزيع وهذا ما زاد في حجم النفقات العامة لاستيعاب النشاط المتصاعد في الدولة المنتجة.

في حين أنه وفي ظل الدولة الحديثة وازدياد وظائفها لتمتد إلى المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي، تدعيم تخصيص الموارد وإعادة توزيع الدخول، فقد أدى ذلك إلى تطور حجم النفقات العامة بشكل جعلها من متطلبات أي سياسة اقتصادية[2].

---

[1]. زينب حسين عوض الله، "**مبادئ المالية العامة**"، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1998، ص ص 52 ،53.

[2]. نوزاد عبد الرحمن الهيتي، وآخرون، "**المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة**" ، مرجع سبق ذكره،ص ص 43، 44.

4– المنفعة الجماعية:

تخضع النفقة العامة لمبدأ أكبر منفعة بأقل تكلفة، ويترتب على هذا المبدأ أمران:

أ– ضرورة توفير الخدمات العامة بأقل تكلفة ممكنة وتعرف ب " مبدأ الوفر في الإنفاق ".

ب– ضرورة تساوي المنفعة العامة مع التضحية التي تسببها، وتعرف ب " مبدأ المنفعة المتساوية"[1].

المطلب الثالث: ترشيد النفقات العامة

المقصود بترشيد النفقات العامة تحقيق أكبر نفع للمجتمع عن طريق كفاءة هذا الإنفاق إلى أعلى درجة ممكنة والقضاء على أوجه الإسراف والتبذير ومحاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة وأقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة.

1– مفهوم ترشيد النفقات:

يقصد بترشيد الإنفاق العام "العمل على زيادة فاعلية الإنفاق بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدرة الاقتصاد القومي على تمويل ومواجهة التزاماته الداخلية والخارجية مع القضاء على مصدر التبديد والإسراف إلى أدنى حد ممكن، لذا فإن ترشيد الإنفاق العام لا يقصد به ضغطه ولكن يقصد به الحصول على أعلى إنتاجية عامة ممكنة بأقل قدر ممكن من الإنفاق،والإسراف يمكن تحديد نطاقه إذا زاد الإنفاق إلى مستوى أعلى بكثير من موارد الدولة أو انخفاض إنتاجية الإنفاق العام إلى أدنى حد ممكن"[2].

2– عوامل نجاح عملية ترشيد الإنفاق العام:

هناك عوامل من شأنها المساعدة على نجاح عملية ترشيد الأنفاق العام مما يستدعي تضافر الجهود من كل الجهات والنواحي لتجسيدها على الواقع ويمكن إيجازها فيما يلي:

1–1– تحديد الأهداف بدقة:

بمعنى تحديد أهداف واضحة ودقيقة للبرامج الحكومية، سواء كانت أهداف طويلة أو متوسطة الأجل.

يعتقد بعض العلماء من جهة أن أهم المشاكل التي تواجه إعداد الميزانية وفقا لمتطلبات الإدارة هي مشكلة تقرير وتحديد أهداف دقيقة وواضحة للبرامج الحكومية الأمر الذي يستدعي مراجعة شاملة لاختصاصات وحدات الجهاز الإداري حتى لا تكون الأهداف المحددة غامضة وغير واضحة ومن جهة أخرى يرى البعض أن صعوبة تحديد الأهداف الرئيسية (طويلة الأجل) تنعكس على صعوبة تحديد

[1]. محمد طاقة، وآخرون، "**اقتصاديات المالية العامة**"، مرجع سبق ذكره، ص ص 54،55.

[2]. محمد عبد المنعم، وآخرون،" **الاقتصاد المالي الوضعي و الإسلامي بين النظرية والتطبيق**"، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1999، ص 72.

الأهداف الفرعية (متوسطة الأجل) بدقة والتي تقررها الوحدات الحكومية لأن تحديد الأهداف يؤثر على صياغة البرامج[1].

1-2- تحديد الأولويات:

في ظل محدودية الموارد سيتعين على منظومة التخطيط العمومية تحديد المشاريع والبرامج وفق سلم الأولويات حسب درجة إشباع لحاجات الأفراد الأكثر إلحاحا.

كما تقوم عملية تحديد الأولويات على مجموعة من المبادئ الأساسية هي[2]:

1- مدى خطورة المشكلة التنموية القائمة وانعكاساتها السلبية على أفراد المجتمع وجوانب الحياة المختلفة فيها، له دور كبير عند تحديد الأولويات؛

2- عامل الزمن، فالزمن المطلوب لحل مشكلة معينة يلعب دورا كبيرا في تحديد الأولويات بين البرامج والمشاريع، فكلما كان الوقت المطلوب لإنجاز برنامج معين أقصر كان ذلك مبررا مقنعا لاختيار هذا البرنامج؛

3- درجة اهتمام المواطنين بالمشكلة القائمة، فكلما زاد الاهتمام لشعبي بالمشكلة زاد التفضيل لها ومنحت الأولوية لحلها قبل غيرها من المشاكل؛

4- عامل الخبرة فكلما كانت الحلول المطروحة لكل مشكلة معينة مجربة ومضمونة النجاح كلما كان ذلك دافعا لمنحها الأولوية في الإنجاز.

1-3- القياس الدوري لأداء برامج الإنفاق العام:

بمعنى تقييم مدى كفاءة وفعالية أداء الوحدات والأجهزة الحكومية عند قيامها بتنفيذ البرامج والمشاريع الموكلة إليها.

وإن الحكم على فعالية وكفاءة أي برنامج أو سياسة أو مهمة ذات طابع عمومي يأتي بعد دراسة حول أثارها الواقعية والحقيقية بالنظر إلى الأهداف المحددة مسبقا وبالتالي تقييم هذا الأداء يرتكز على 3 محاور[3]:

1- الفعالية الاجتماعية والاقتصادية، وذلك ما يسمح بتثمين النتائج المتوصل إليها وأثرها على المحيط الاجتماعي والاقتصادي، وذلك من خلال مدى رضا المواطنين وبالتالي هذا المحور يسمح بتقديم مدى ملائمة السياسة المنتهجة؛

---

[1]. بن عزة محمد، " **ترشيد الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف** "، (رسالة الماجستير ،تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان، منشورة)، تلمسان - 2010، ص 58.

[2]. **نفس المرجع، ص 58.**

[3]. توهامي عائشة، " **ترشيد الإنفاق العام ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية** "، (رسالة ماستر، مالية، جامعة تيارت، غير منشورة)، تيارت – 2013 ، ص ص 43، 44.

2– نوعية الخدمات المقدمة وذلك من خلال تحسين الخدمة العمومية المقدمة والموازنة بين التكلفة والنوعية؛

3– فعالية تسيير المرافق العامة والتي تقود إلى استغلال أمثل للموارد الموظفة.

1– 4– عدالة الإنفاق العام ومدى تأثيره لمصلحة الفئات الأضعف:

ينبغي على الدولة أن تسعى إلى تحقيق أكبر درجة ممكنة من العدالة في توزيع المنافع والخدمات الناتجة عن التدفقات العامة.

وبالتالي على الدولة أن تراعي العدالة في توزيع المنافع والخدمات التي تنتج عن النفقات العامة، فلا تحابي أو تميز طبقة أو فئة من طبقات أو فئات المجتمع على حساب الطبقات أو الفئات الأخرى، ولا يقصد من ذلك أن يتساوى نصيب كل الطبقات بل هناك طبقات الفقراء هي في حاجة ماسة لخدمات الدولة يستوجب زيادة النفقات عليها لأجل النهوض بها[1].

وتظهر الدراسات أن الفئات ذات المداخيل العالي غالبا ما تتلقى القسم الأكبر من الخدمات العامة، وهذا ما يوجب معرفة الوضعية الاجتماعية لفئات المجتمع والتي أساسها يتم إعادة توزيع الدخل، ودراسة عدالة توزيع الإنفاق العام على الفئات الاجتماعية لا تقتصر على الجانب المالي بل تتعداه إلى تمكين هذه الفئات الفقيرة من الاستفادة من الخدمات العامة بصورة مجانية كالتعليم والصحة.

1–5– تفعيل دور الرقابة على النفقات العامة:

ضرورة توافر نظام رقابي فعال يضمن توافق التنفيذ مع ما سبق التخطيط له على أن تتضمن عملية الرقابة مراجعة مستمرة لطرق الإنجاز[2].

ولكي تكون مثل هذه الرقابة على برامج الإنفاق العام مجدية فإنه لابد أن تكون منطقاتها ووسائلها منسجمة ومؤدية إلى تسهيل مهمة هذه البرامج في تحقيق الأهداف المطلوبة منها، وضمان حمايتها من الانحراف، لذا فإن حدود صلاحية أجهزة الرقابة ووسائل القيام بها أن تكون واضحة[3].

---

[1]. محمد شاكر عصفور، " **أصول الموازنة العامة** "، دار المسيرة، عمان، 2008، ص 301.

[2]. محمد عمر أبودوح، " **ترشيد الإنفاق العام وعجز ميزانية الدولة**" ، الدار الجامعية الإسكندرية، 2006، ص 105.

[3]. علي خليفة الكواري، **دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية**، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الكويت، 1981، ص 47.

خاتمة الفصل:

تعتبر النفقات العامة أداة مهمة في يد الدولة وذلك للقيام بوظائفها على أكمل وجه وتحقيق الأهداف التنموية المرغوب فيها، وقد تطور مفهومها بين المذاهب الاقتصادية من خلال مراحل التطور التي شهدتها في الجزائر.

هذا ما أدى إلى ازدياد النفقات العامة التي تعتبر إحدى السمات المميزة في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وإن كانت هذه الزيادة تختلف شدتها من دولة لأخرى وهو راجع إلى أسباب حقيقية وأخرى ظاهرية.

يجب ترشيد النفقات العامة وذلك بتخصيص أمثل للموارد والكفاءة في استخدامها بما يعظم رفاهية المجتمع وتجنب الإسراف والتبذير وتشديد الرقابة، كما تحدث النفقات العامة آثار مباشرة على المتغيرات الاقتصادية من خلال تأثيرها على الإنتاج القومي والاستهلاك، وآثار غير مباشرة تتيح من خلالها ما يعرف بدورة الدخل " المضاعف " الذي يبن أثر الإنفاق الاستثماري الإضافي على مستوى الدخل عن طريق النفقات الاستهلاكية، والمعجل الذي يبحث أثر التغير على الاستثمارات نتيجة التغير في الطلب الاستهلاكي.

الفصل الثاني:

دلالات النمو الاقتصادي

- المبحث الأول: أسس النمو الاقتصادي.
- المبحث الثاني: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي.
- المبحث الثالث: أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي.

تمهيد:

يعتبر النمو الاقتصادي أهم المؤشرات الاقتصادية و حذف أي سياسة اقتصادية كانت ، بحكم أنه من جهة يعكس حقيقة الأداء الاقتصادي بصفة عامة و من ثم يبرز الوضعية الاقتصادية لأمر الذي يمكن من توضيح الرؤى الاقتصادية و يبرز في أي اتجاه يسير الاقتصاد، و من جهة أخرى يعبر عن مدى تحسن رفاهية أفراد المجتمع و بالتالي فالنمو الاقتصادي من هذا المنطلق له مدلول اقتصادي و اجتماعي.

و يأتي النمو الاقتصادي في صدر اهتمامات العديد من الاقتصاديين لاعتباره من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات و تتطلع إليها الشعوب و ذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية و غير الاقتصادية المبذولة في المجتمع إذ يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات و مؤشرات رخائها. سوف نحاول الإجابة على التساؤل التالي:

كيف يعرف النمو الاقتصادي و ماهي أبعاده و نظرياته ؟

و للإجابة على التساؤل قسمنا هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول:** أسس النمو الاقتصادي؛
- **المبحث الثاني:** نظريات و نماذج النمو الاقتصادي؛
- **المبحث الثالث:** أبعاد النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: أسس النمو الاقتصادي.

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم النقاط الحساسة التي تسعى أي دولة إلى تحقيقه من أجل الوصول إلى أقصى درجة ممكنة من الرفاهية، حيث أصبح النمو الاقتصادي فكرة يشير إلى أهميتها الاقتصاديون و يسعى إلى بلوغها المسيرون فهو المعيار الذي تصنف على أساسه الدولة في خانة البلدان المتقدمة أو السائرة في طريق النمو.

المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي.

النمو الاقتصادي هو المرآة العاكسة للنشاط الاقتصادي و درجة تطوره، و كان محل اهتمام العديد من الاقتصاديين و الباحثين بشكل يعكس الأهمية الكبرى التي يعبر عنها النمو الاقتصادي من عدة جوانب.

تعريف النمو الاقتصادي:

من بين التعاريف المقدمة للنمو الاقتصادي نذكر:

– النمو الاقتصادي هو عبارة عن الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أو الناتج المحلي الإجمالي بين فترتين، أو هو ارتفاع معدل الدخل الفردي، و الذي هو عبارة عن الناتج القومي الحقيقي مقسوما على عدد السكان[1].

– النمو الاقتصادي هو تحقيق زيادة في الدخل القومي أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن، و يقاس معدل النمو الاقتصادي بمعدل نمو في الناتج القومي الحقيقي أو الدخل القومي الحقيقي أي قياس من خلال التعرف على المتغيرات في الناتج القومي الحقيقي أو الدخل الحقيقي عبر الزمن[2].

– إن النمو الاقتصادي يشير إلى مجرد الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي الذي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية اقتصادية أو اجتماعية و المفهوم العكسي للنمو الاقتصادي هو الركود الاقتصادي أو الكساد، كما يمكن أن يتحقق النمو الاقتصادي سريعا عندما يكون النمو الاقتصادي مصحوبا بتقليص المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، ز نهب الحريات و التعدي على الحقوق المدنية للمواطنين في الدول النامية فهو عفو تلقائي لا يحتاج على وضع البرامج و الخطط الإستراتجية المختلفة[3] .

---

[1]. محمود حسين الوادي و آخرون، " **الأساس في الاقتصاد العام** "، دار البازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 33.

[2]. عبد المطلب عبد الحميد، "**النظرية الاقتصادية تحليل جزئي و كلي**"، الدار الجامعية الإبراهيمية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 467.

[3]. جمال حلاوة و علي صالح، " **مدخل إلى علم التنمية** " ، دار الشروق، عمان،الأردن، 2009، ص ص 30– 32.

– النمو الاقتصادي هو نمو الناتج القومي الحقيقي، و يمكن أيضا أن نقول نمو الدخل القومي الحقيقي لأننا

نعرف أن الدخل القومي و الناتج القومي متساويان حيث يعبران عن نفس الشيء[1] .

و من خلال هذه التعاريف يعرف النمو الاقتصادي بأنه : النمو الاقتصادي هو متغير عن التوسع الاقتصادي، و لهذا ارتبط تعريفه بالناتج الحقيقي الخام الذي يعبر فعلا عن المقدرة الاقتصادية و التوسع الاقتصادي.

المطلب الثاني: عناصر النمو الاقتصادي.

من خلال التعارف السابقة للنمو الاقتصادي نرى أن هذا النمو لا يتحقق صدفة بل يجب أن تتوفر فيه مكونات أساسية ينطلق بها، فهناك العديد من العوامل التي تعمل على أحداث النمو ومن أهمها:

1– رأس المال المادي:

ينطوي رأس المال المادي على كل أصل منتج، و ينتج سلعا أخرى، كالآلات و المعدات بالإضافة إلى التجهيزات و البنية الأساسية اللازمة لقيام المشروعات الإنتاجية سواء زراعية أو صناعية أو خدمية، و يتخذ رأس المال الصورة العينية في الأساس، و عند إعطاء قيمة فيتحول إلى شكل نقدي.

و رأس المال لأن دولة أو أي اقتصاد، هو عبارة عن كمية رأس المال في تلك الدول أو الاقتصاد في لحظة معينة أن يعبر عما تملكه تلك الدولة من مباني و معدات و آلات في تلك اللحظة، و هذا الموجود من رأس المال أن يتغير عبر الزمن و من ناحية أخرى يلاحظ أن عملية الإضافة إلى الموجود من رأس المال يضار إليها بعبارة " **التكوين الرأسمالي**"، و بالتالي فإن التكوين الرأسمالي هي عملية تراكمية، تضاف من سنة لأخرى و هي تكشف عن معنى الاستثمار ، فالاستثمار في النهاية لا يعد و عن كونه مقدار الإضافة إلى الطاقة الإنتاجية التي تمت و بالتالي فالاستثمار هو المرادف لعملية التكوين الرأسمالي، حيث يعبر عن الزيادة في رأس المال المجتمع، و يتمثل في الفرق بين الموجودات من رأس المال في نهاية العام عما كانت عليه في بداية العام، أي أن الاستثمار يمثل في نهاية مقدار الإضافة إلى رأس مال المجتمع.

[1] . عبد الرحمان يسري، " **مقدمة في الاقتصاد**"، الدار إبراهيمية إسكندرية،مصر، 2007، ص 283.

و في كل الأحوال فالتكوين الرأسمالي أو الاستثمار، هو أحد العوامل الرئيسية المحددة للنمو الاقتصادي فكلما زاد التكوين الرأسمالي أو الاستثمار كلما زاد النمو الاقتصادي و العكس صحيح. و يتخذ التكوين الرأسمالي معيار للتفرقة بين الدول المتقدمة و الدول النامية و الدول الغنية و الدول الفقيرة.

و من ناحية أخرى فإن التأثير الإيجابي للتكوين الرأسمالي أو الاستثمار، أي زيادة معدل النمو الاقتصادي تأتي من منطلق أنه كلما زاد التكوين الرأسمالي أو الاستثمار كلما زادت الطاقة الإنتاجية كلما زاد الإنتاج، كلما زادت أمكن الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير أو الحجم الكبير للإنتاج مما يؤدي إلى المزيد من التقدم التكنولوجي مما يؤدي إلى زيادة التقدم الاقتصادي و زيادة معدل النمو الاقتصادي الذي يفوق معدل النمو السكاني.

2- رأس المال البشري:

و يعبر رأس المال البشري أو الاستثمار البشري عن أهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي في الاقتصاد القومي أو المجتمع.

و لا يعتمد تكوين رأس المال البشري على التعليم و التدريب فقط بل على مقدار الخدمات الصحية و الاجتماعية التي تعمل على بناء و صيانة رأس المال البشري، و من ناحية أخرى فإن أهم عنصر في تكوين رأس المال البشري هو السكان و نوعية هؤلاء السكان و الهرم السكاني، و زيادة السكان في هذه الحالة تعني زيادة عرض العمل، مع الأخذ في الاعتبار أثر النمو السكاني على مستوى نصيب الفرد من الناتج القومي أو الدخل القومي، حيث يشكل ذلك مصدرا رئيسيا للطلب الفعال و من ثم استمرار دورة النشاط الاقتصادي و زيادة النشاط الاقتصادي أو النمو الاقتصادي.

و بالتالي يمكن القول أن زيادة الاستثمار في رأس المال البشري لابد أن يتوازن و يتواكب مع الزيادة في رأس المال حيث يمكن زيادة إنتاجية العمل و بالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي و من ثم الإسراع بعملية التنمية الاقتصادية.

و من هنا وجب الاهتمام بتدريب العنصر البشري، و تنمية الموارد البشرية، لأنها هي التي تميز الدول المتقدمة عن الدول النامية، و التدريب الفني و الإداري مسألة ضرورية لتنمية المهارات الفنية الأساسية، و تنمية المهارات المتوسطة و توفير المهارات المرتفعة، و مجموع هذه المهارات تؤدي إلى زيادة الإنتاجية و من ثم الإسراع بعملية التنمية و زيادة معدل النمو الاقتصادي[1].

[1] . عبد المطلب عبد الحميد، " **النظرية الاقتصادية تحليل كلي و جزئي** "، مرجع سبق ذكره، ص ص 468، 470.

3- التقدم التكنولوجي:

إن البحث عن أسباب النمو تعود إلى التقدم التقني المرتبط بالتكنولوجيا فهو إنتاج مجموعة من المتغيرات الإبداعية و الاختراعات التي تحسن الظروف الاقتصادية بشكل عام و يتمثل التقدم التقني في التغيرات ذات الطابع التكنولوجي لطرق الإنتاج و طبيعة السلع المنجزة التي تسمح إما بإنتاج أكثر من نفس كمية المدخلات و إما حل مشاكل الاختراقات و الصعوبات التي تحد من الإنتاج كما أن للتقدم التكنولوجي أثر ما على الحكومة، ففي بعض الصناعات أدت الاختراعات إلى تشجيع قيام شركات المساهمة الاحتكارية لذلك اضطرت الحكومات على وضع النظم المقيدة و اللوائح المحددة لهذه الاحتكارات كما هو الحال في المرافق العامة[1].

المطلب الثالث: أنواع النمو.

من خلال ما تم التطرق إليه فيما يخص النمو الاقتصادي من تعاريف و عناصر إضافة إلى ذلك وجود أنواع متعددة يمكن إنجازها في النقاط التالية.

1- النمو الطبيعي :

ويقصد به ذلك النمو الذي يتم بشكل تلقائي من القومي و لا يستخدم أسلوب التخطيط العلمي الشامل، و يتم هذا النوع من أنواع النمو بصورة تدريجية و هو ما حدث في أوروبا الغربية منذ قيام الثورة الصناعية، كما يتطلب درجة عالية من المرونة في الإطار الاجتماعي الذي يحدث فيه بحيث يمكن له أن ينتقل من قطاع إلى آخر[2].

2- النمو العابر :

و كما يدل اسمه فهو عابر، غير مستمر يحدث نتيجة لعوامل طارئة عادة ما تكون خارجية لا تلبث و أن تختفي حتى يختفي معها النمو الذي أحدثته، يسود هذا النمط بشكل كبير في الدول النامية حيث ينشأ كنتيجة لتوفر مؤشرات إيجابية مفاجئة في تجارتها الخارجية سرعان م تتلاشى بنفس السرعة التي ظهرت بها،إن كون هذا النمو يحصل في ظل بني اجتماعية و ثقافية جامدة، فذلك يجعله غير قادر على خلق الكثير من آثار المضاعف و المعجل أو يؤدي في أحسن الأحوال إلى تكريس ظاهرة النمو بلا تنمية و التي تسود في المجتمعات النامية عموما و العربية على وجه الخصوص.

---

[1] . صالح الشنواني، " **إدارة الإنتاج التطور التكنولوجي**." مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية،مصر، 1996، ص 19.

[2] . رقيق فاطمة و آخرون، "**أثر تغيير أسعار النفط على النمو الاقتصادي**"، (رسالة الماستر ، مالية، جامعة إبن خلدون تيارت، غير منشورة)، تيارت 2015. ص 09.

3– النمو المخطط :

ينتج النمو المخطط عن عملية تخطيط شاملة للاقتصاد القومي و يكون إطار هذا النمو هو سيادة الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج الأساسية و التخطيط المركزي الشامل، حيث ينمو الاقتصاد الوطني بناءا على خطة شاملة و يتصف بالاستمرارية، كما يرتبط هذا النمو ارتباطا وثيقا بقدرات المخططين وواقعية الخطط المرسومة و فعالية التنفيذ و المتابعة. في الأخير يمكن اعتبار هذا النمو المخطط بمثابة نمو ذاتي الحركة في حين يعد النمو العابر نمو تابع يفتقد إلى صفة الحركة الذاتية، كما تجدر الإشارة أيضا إلى النمو الذاتي إذا ما استمر خلال فترة طويلة يتحول إلى نمو مضطر الذي يتحول بالضرورة إلى تنمية اقتصادية بالمعنى الكامل للتنمية[1].

4– النمو الموسع :

يتمثل في كون نمو الدخل يعادل نمو السكان و عليه فإن الدخل الفردي ساكن.

5– النمو المكثف :

في هذا الصنف يفوق نمو الدخل نمو السكان و بالتالي فان للدخل الفردي يزداد عند التحول من النمو الموسع إلى المكثف ليبلغ نقطة الانقلاب و ذلك ما يعبر عن التحسن في ظروف المجتمع[2].

[1] ماصمي أسماء، " **أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر1971 –2011**"، (رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، ، تخصص اقتصاد كمي ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، غير منشورة)، تلمسان– 2014، ص ص 86، 87.

[2] . أشواق بن قدور، "**تطور النظام المالي و النمو الاقتصادي**"، الطبعة الأولى ، دار الراية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 65.

المبحث الثاني: نظريات و نماذج النمو الاقتصادي.

تعددت النظريات التي تناولت دراسة النمو الاقتصادي حيث أن كل نظرية ارتبطت بمجموعة من النماذج و فيما يلي عرض لهذه النظريات من أهم النماذج البارزة فيها.

المطلب الأول: نظريات النمو عند الكلاسيك ونماذجه.

يعتبر الاقتصاديين الكلاسيك من الأوائل الذين تطرقوا لموضوع النمو الاقتصادي و العوامل المؤثرة فيه، و فيما يلي نحاول تتبع فكر كل من Adam Smith، David Ricardo بالإضافة إلى النظرية الماركسية Karl Marx .

1- نظريات النمو عند الكلاسيك:

1-1- نظرية Adam Smith في النمو الاقتصادي (1723- 1790) :

تمثل أراء Smith* بداية التفكير الاقتصادي المنظم و المتصل منه بعملية النمو الاقتصادي بصورة خاصة. و يعتبر بأن العمل مصدر لثروة الأمة، و تقسيم العمل هو وسيلة الزيادة إنتاجية العمل[1] .

ينتج عن التخصص و تقسيم العمل حسب مايلي:

- التحسن في براعة العاملين؛
- الادخار بالوقت الذي ربما يسخر العامل في حالة عدم وجود تقسيم للعمل و التحول من نوع العمل إلى آخر؛
- ابتكار آلات محددة أو طرق ووسائل و أنظمة يدار بها العمل.

ثم بعد ذلك اعتقد أدم سميث أن هناك ميل معين في الطبيعة البشرية إلى إنتاج شيء مقايضته أو مبادلته بشيء أخر و هذا يبدو أن جذوره موجودة في الأسباب التي أوردها سميث لتبرير أهمية تقسم العمل و يكمل أدم سميث تحليله عبر التأكيد على أن تقسيم العمل يتحدى مدى السوق و هذا يعني أن السوق الكبير يولد تقسيم عمل أكبر بين الناس و كذلك بين الشركات فات تقسيما أكبر للعمل يولد إنتاجية عمل أكبر لكل الشركات[2] .

---

* . **Adam Smith** ، فيلسوف اسكتلندي و رائد في الاقتصاد السياسي، من أهم رواد مدرسة الكلاسيكية ولد عام 1723 و توفي في عام 1790.

[1] . مدحت القريشي، " **التنمية الاقتصادية (نظريات و سياسات و موضوعات)**"، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، 2007. ص 56.

[2] . محمد صالح تركي القريشي، "**علم اقتصاد التنمية**"، الطبعة الأولى ، إثراء للنشر و التوزيع، الأردن، 2010، ص ص 76، 77.

أوضح أدم سميث النمو الاقتصادي على نحو عميق بوصفه ظاهرة داخلية، و أن معدل النمو يعتمد على قرارات و نشاطات الوحدات أو الوكالات.

1-2- نظرية David Ricardo في النمو الاقتصادي:

يعد فكر **David Ricardo*** من العهد الرئيسية التي يقوم عليها البناء النظري للمدرسة الكلاسيكية و يحلل ريكاردو عملية النمو من خلال تقسيم المجتمع إلى ثلاث مجموعات رئيسية ومن العلاقة التي تنشأ نتيجة التوزيع النسبي للدخل على هذه المجموعات الثلاثة و هي:

أ- الرأسماليون:

و يعتبر دور هؤلاء مركزي و أساسي في عملية النمو إذ أنهم يوفرون رأس مال الثابت للعمليات الإنتاجية، و يدفعون أجور العمال و يوفر مستلزمات هذه العمليات رأس المال المتداول و ذلك من خلال سعيهم لتحقيق الربح و باندفاعهم لتحقيق أقصى ممكن من الأرباح فإنهم يعملون على تكوين رأس المال و التوسع فيه و هذا يتضمن المساهمة في تحقيق عملية النمو.

ب- العمل:

و هذه المجموعة الأكثر عددا في المجتمع و لكنها لا تمتلك وسائل الإنتاج و معداته، و تعتمد في عيشها على الأجور التي يدفعها لهم الرأسماليون مقابل العمل الذي يؤدونه في العمليات الإنتاجية.

ج- ملاك الأراضي:

و هؤلاء يحصلون على دخلهم عن طريق الربح مقابل استخدام الأراضي المملوكة لهم[1].

1-3- نظرية Karl Marx في النمو الاقتصادي:

كان **Karl Marx*** الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي تنبأ بانهيار الرأسمالية، و يتفق جميع الاقتصاديين الكلاسيك بأن معدل الربح على رأس المال سوف ينخفض مع نمو الاقتصادي.

و يرى Marx بأن الأجور تتحدد بموجب الحد الأدنى لمستوى الكفاف (أي بتكلفة إعادة إنتاج طبقة العمال بتعبير Marx)، و أن فائض القيمة الذي يخلقه العامل، يمثل الفرق بين كمية إنتاج العامل و

---

* . **David Ricardo**، اقتصادي انجليزي هولندي يهودي الأصل، كتب عن الحرية الاقتصادية في مؤلفه "مبادئ الاقتصاد السياسي و الضرائب"، ولد سنة 1766 و توفي سنة 1823

[1] . فليح حسن خلف، " **التنمية الاقتصادية و التخطيط الاقتصادي**"، الطبعة الأولى،جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع،عمان ، 2006، ص ص 111، 112.

* . **Karl Marx** ، اقتصادي و سياسي ألماني، ساهم في عدة حركات ثورية، و اشتهر بمؤلفه " رأس المال" الذي خصصه لتشريح و تحليل الرأسمالية، ولد سنة 1818 و توفي سنة 1883.

بين الحد الأدنى لأجر العامل. وفي معرض تقييم البعض لأراء Marx فإنهم يؤكدون بأن تحليلات Marx تتضمن نظرة ثاقبة و قيمة لأداء الرأسمالية، إلا أن تنبؤاته بخصوص انهيار النظام الرأسمالي العالمي لم تتحقق و ذلك لسببين:

– الأول أن زيادة الأجور النقدية الناجمة عن اختفاء فائض العمل لا يعني بالضرورة زيادة في الأجور الحقيقية، و أي زيادة في الأجور الحقيقية يمكن أن يعوضها زيادة في الإنتاجية، مما يترك معدل الربح دون تغيير؛

– و الثاني أن Marx قلل من أهمية التقدم التكنولوجي في الصناعة (كما قلل بقية الاقتصاديين الكلاسيك من أهمية التقدم التكنولوجي في الزراعة) و الذي يمكن أن يعادل أثر تناقص العوائد، و يؤثر على إنتاجية العمل. و الجدير بالذكر أن التقدم التكنولوجي يعني أنه ليس هناك تعارضا بين الأجور الحقيقية و بين معدل الربح. كلاهما يمكن أن يرتفع[1].

2– نماذج النمو عند الكلاسيك:

2–1– نموذج بارو BARRO 1990:

في هذا النموذج اهتم Baroo* بدور النفقات العمومية (نشاط الدولة) كعامل للنمو الاقتصادي الداخلي من خلال الاستثمار في رأس المال العام في البنية التحتية، واعتمد Barooفي دراسته على دراسة كل من أشوي (Asch auer) في أواخر الثمانينات وكذا مينل (munnell) في أوائل التسعينات التي تضمنت تأثيرات رأس المال العام (البنية التحتية) على أداء القطاع الخاص الأمريكي، حيث وجد انخفاض في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج وذلك، بسبب انخفاض الاستثمار العام، ويعتبر Baroo من الأوائل الذي عالجوا الاستثمار العام للبنية التحتية والتأثيرات الخارجية، وانطلق Baroo من فكرة بسيطة مفاده أن النفقات الموجهة للبني التحتية مثل بناء طريق سريع أو خلق طريق للسكة الحديدية أو شبكة للاتصالات تجعل النشاط الإنتاجي أكثر فاعلية.

بالنسبة Baroo فإن النفقات العمومية تفرض تأثيرين متعاكسين، الأول هو أن رأس المال الخاص أكثر إنتاجية، ويحد من تناقص إنتاجيته الحدية تدريجيا عندما يزيد الدخل، أما الثاني فهو تأثير مصدر تمويل النفقات العمومية وهي الضريبة بحيث لها تأثير سلبي على إنتاجية رأس المال الخاص، لأنها تقلل من عائدها الخاص وتقتطع جزءا من دخلها.

---

[1] . مدحت القريشي، " **التنمية الاقتصادية (نظريات و سياسات و موضوعات)**"، مرجع سبق ذكره، ص ص 60،61،62.

*. **Robirt Jozife Baroo**، اقتصادي أمريكي، ولد سنة 1994، كان أستاذا للاقتصاد بجامعة هارفرد، يعتبر من مؤسسين للاقتصاد الكلي النيوكلاسيكي.

في هذا النموذج دالة الإنتاج التقليدية توسعت بإدخال متغير ثالث هو النفقات العمومية (G) المقدمة من طرف الدولة إضافة إلى متغير رأس المال الخاص (K) والعمل(L) وتكون بالصيغة التالية:

$$Y=AK^{a}L_{(1-a)}G_{(1-a)}.....1$$

يكون دخل الدولة هنا عن طريق النفقات العمومية والاقتطاعات الجبائية و التوازن في سوق السلع و الخدمات يكون كالاتي:

$$Y=C+I+G=C+K+\pounds K+G$$

بما أن الضرائب (T) تقتطع من الدخل فإن : $T= \quad Y$

بما أن النفقات ممول من الضرائب فإن: $T=G= \quad Y \quad \ldots\ldots\ldots (1_1)$

عليه فإن الدخل المتاح يساوي: $Yd=(1- \quad Y$

لدينا كذلك الاستهلاك يساوي: $C=(1-S)yd$

وبالتالي تصبح معادلة التوازن على التوازن على شكل التالي:

$$Y=(1-S)(1- \quad)y+k+\pounds k+ \quad y$$

$$Y=(1-S+s \quad)y+k+\pounds k$$

$$S(1- \quad)y=k+\pounds k.....(2)$$

بتعويض المعادلة (1_1) في (1) نجد: $Y=AK^{a}L^{(1-a)} \quad y^{(1-a)}$

ويمكن كتابتها على الشكل التالي:

$$.....(3)$$

ومن معادلة التوازن المطور تعويضها في المعادلة (2) يمكن استخراج معادلة تطور مخزون رأس المال بالطريقة التالية:

$$S(1-\tau)\tau\frac{1-a}{a}A\frac{1}{a}kl\frac{1-a}{a}=k+\pounds K$$

$$\frac{k}{k}=S(1-\tau)\tau\frac{1-a}{a}A\frac{1}{a}l\frac{1-a}{a}-\pounds K$$

عليه فإن معدل الضريبة المثلي الذي تفرضه الدولة لتمويل النفقات العمومية لتعظيم النمو الاقتصادي يعطي بالصيغة التالية:

$$\frac{\mathcal{L}\left(\frac{k}{k}\right)}{\mathcal{L}}\tau = 0 <=> \left[-\tau\frac{1-a}{a} + \frac{(1-a)}{a(1-\tau)}\tau\left(\frac{1-a}{a-1}\right)\right] SA\frac{1}{a}L\frac{1-a}{a} = 0$$

$$\tau = \left[\frac{1-a}{a}\right](1-\tau)$$

$$a=(1-a)(1- \quad)$$

$$\tau * = (1-a)$$

ومنه يجب عليه الدولة لتعظيم نموه الاقتصادي أن تنفق جزءا من دخلها على البنية التحتية وذلك بالصيغة التالية:

$$(G/Y)^* = \tau * = (1-a)$$

كان هدف هذا النموذج نمذجة العلاقة بين النفقات العمومية المنتجة والنمو الاقتصادي في المدى الطويل بحيث تضمن دور الدولة من خلال السياسة الاقتصادية الموجهة نحو التأثيرات الخارجية لتحقيق النمو الأمثل الذي عجز عن تحقيقها القطاع الخاص[1] .

2-2- نموذج Romer 1986[2]:

في هذا النموذج أرجع رومر[*] النمو إلى عامل التمرن عن طريق التطبيق الذي استعمله تفاديا لاتجاهات المردودية المتناقصة، متبنيا في ذلك الفكرة المثارة من طرف " Arrow" سنة 1962 والقائلة بأن التقدم التقني ناتج من التعلم عبر الممارسة "learning by doing"، فالمعرفة التكنولوجية تعتبر سلعة تسمح بزيادة الإنتاج والتقليل من تكاليفه.

ومن المنطق صاغ رومر نموذجه بالشكل التالي:

---

[1] . طاوش قندوسي، "**تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي: دارسة حالة الجزائر(1970_2012)**"، (أطروحة دكتوراه، علوم تسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، منشورة)، تلمسان 2014، ص ص129-131.

[2] . زكاري محمد، **دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012**، (رسالة ماجستير، جامعة محمد بوقرة بومرداس)،بومرداس 2014،ص ص68،71.

[*] مايكل بول رومر romer مواليد 1955 هو اقتصادي أمريكي،رجل الأعمال وناشط، حاصل على دكتوراه في الاقتصاد عام1983، حيث تطلع إلى إجراء إيجابية تتخذ بعيدا عن الانكماش الاقتصادي من 2008-2009.

في هذا النموذج لدينا n مؤسسة لها نفس دالة الإنتاج من نوع كوب-دوغلاس cobb-Douglas:

$$\mathbf{Yit} = (\boldsymbol{kit})^{1-\beta} \cdot (\boldsymbol{lit})^{\beta} \cdots\cdots (1)$$

حيث Yit: تمثل إنتاج المؤسسة (i) في الفترة (t)

Lit و kit: تمثلان على التوالي كمية العمل و رأس المال المستخدمة من طرف كل مؤسسة.

A: يمثل رأس الممرن أو المعرفة لكل المؤسسات و المرتبط برأس المال الإجمالي .

وليكن لدينا:

$$\boldsymbol{At} = (\boldsymbol{A})^{1/\beta} \cdot \left(\sum \boldsymbol{Kit}\right)^{\boldsymbol{\alpha}} \cdots\cdots (2)$$

حيث A معامل

بالإمكان كتابة دالة إنتاج المؤسسة (i) في شكل يسمح باستخدام خصائص هذا النموذج:

$$\mathbf{Yit} = (\boldsymbol{kit})^{1-\beta} \cdot [\boldsymbol{A}^{1/\beta} \cdot (\sum_{\boldsymbol{i=1}}^{\boldsymbol{n}} \boldsymbol{Kit})^{\alpha} \cdot \boldsymbol{lit}]^{\beta} \cdots\cdots (03)$$

في حالة التناظر بمعني العمل و رأس المال موزعين بخصص متساوية بين المؤسسات،فالإنتاج الكلي لمجموعة الاقتصاد يكتب بالشكل التالي:

$$\sum_{i=1}^{n} Yit = \left(\sum_{i=1}^{n}\right)^{1-\beta} \cdot [A^{1/\beta} \cdot (\sum_{i=1}^{n} Kit)^{\alpha} \cdot \sum_{i=1}^{n}]^{\beta}$$

$$<=> \sum_{i=1}^{n} Yit = \left(\sum_{i=1}^{n} Yit\right)^{1-\beta} \mathrm{A} \cdot (\sum_{i=1}^{n} Kit)^{\alpha\beta} \cdot (\sum_{i=1}^{n} Lit)^{\beta}$$

$$<=> \sum_{i=1}^{n} Yit = \mathrm{A}(\sum_{i=1}^{n} Lit)^{1-\beta+\alpha\cdot\beta} (\sum_{i=1}^{n} Lit)^{\beta} \cdots\cdots (03)$$

بوضع الإنتاج مجمعا أي:

$$Yt = \sum_{i=1}^{n} Lit \text{ و } Kit = \sum_{i=1}^{n} Kit \text{ ، } Y = \sum_{i=1}^{n} Yit$$

تكتب دالة الإنتاج مجمعة كمايلي:

$$\mathbf{Yt = A(kt)^{1-\beta+\alpha-\beta}(lt)^{\beta} \cdots\cdots (04)}$$

ومنه المردودية الخاصة هي:

$$\mathbf{rit = (1-\beta)\cdot (Kt)^{-\beta}\cdot (At\cdot Lt)^{\beta} \cdots\cdots (05)}$$

بتعويض (02) في (05):

$$\mathbf{rit = (1-\beta)A\cdot Lt^{\beta}\cdot Kt^{\beta\cdot(\alpha-1)} \cdots\cdots (06)}$$

المردودية الاجتماعية تعرف كمايلي:

$$\mathbf{rt^{*} = (1-\beta+\alpha\cdot\beta)\cdot ALt^{\beta}\cdot Kt^{\beta\cdot(\alpha-1)} \cdots\cdots (07)}$$

من المعادلة (06) و (07) تظهر أن المردودية الاجتماعية r أكبر من الخاصة rt وهذا ما يفسر بالخارجية.

يدرس النمو في هذا النموذج من خلال المرور عبر تكوين هاملتون لدالة المنفعة:

$$\mathbf{MaxV = \int_{0}^{+\infty} \frac{c^{1-\sigma}-1\cdot e^{-pt}}{1-\sigma}\cdot dt \cdots\cdots (08)}$$

حيث تمثل C: الاستهلاك الكلي مرونة التبادل مرونة التبادل للظروف الداخلية و p معامل تفعيل الحاضر.

كما يعطي تطور رأس المال الفردي بالعلاقة التالية:[1]

$$\mathbf{K^{\cdot} = f(k) - c(s+\delta)k}$$

[1] . زكاري محمد، **دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970–2012**، مرجع سبق ذكره ص ص70-71.

و بافتراض أن عدد السكان ثابت أي إذن:

$$f(k)=A.k. \quad (09)$$

و:

$$K^{\cdot} = f(k) - c - \delta \cdot k \cdots\cdots (10)$$

حيث تمثل معدل إهتلاك رأس المال

حسب شرط هاملتون:

+

نستعمل تقنيات المراقبة المثلى من أجل التعظيم داخل الزمن فنحصل على معدل نمو المجتمع:

$$g0 = \frac{c^{\cdot}}{c} = \sigma(A.L^{\beta} - \delta - P) \cdots\cdots (12)$$

بقسمة العلاقة (10) على k يستنتج معدل نمو رأس المال لكل فرد:

$$\frac{K^{\cdot}}{K^{\cdot}} = \frac{f(k)}{K} - \frac{c}{K} - \sigma \cdots\cdots (13)$$

بتعويض (09) في (10) نجد:

$$\frac{K^{\cdot}}{K} = A \cdot L^{\beta} - \frac{C}{K} - \sigma \cdots\cdots (14)$$

نفس المبدأ ونفس الطريقة تمكن من حساب معدل النمو غير الممركز بمعني التوازن التنافسي الذي يعطي بالعلاقة التالية:

$$ge = \frac{c^{\cdot}}{c} = \sigma[(1-\beta) \cdot a \cdot L^{\beta} - \delta - P] \cdots\cdots (15)$$

من العلاقة (12) و(15) نستنتج أن ge أكبر من g0 أي أن التوازن غير الممركز جزء من الأعظمية ما يعني أن لا تأخذ بعين الاعتبار الخارجية الناتجة من مساهمة رأس المال الإجمالي (المعرفة) أثناء اتخاذ قراراتها الفردية.

المطلب الثاني: النمو الاقتصادي في النظرية الكنزية

تعددت نظريات النمو الاقتصادي حيث أن كل نظرية ارتبطت بمجموعة من النماذج التي سايرت الواقع الاقتصادي و تفسير عملية النمو و نجد من بين هذه النماذج الأفكار الكنزية.

1- نظرية النمو الكنزية نموذج Harold-Domar:

لقد كان النمو الاقتصادي سريعا و منتظما قبل الثلاثينات من القرن العشرين و لم تتخلله أية مشكلات حتى جاء الركود الاقتصادي و الذي سمي بالكساد العظيم خلال الفترة (1930- 1939) و الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية لذلك بدأ الاهتمام بمسألة النمو الاقتصادي و ذلك بسبب الثورة الكنزية في نظرية الدخل من جهة و بروز مشكلة الفقر بشكل واسع من جهة أخرى.

فقد انتقد Keynes النظرية الكلاسيكية و قانون Say، و أكد بأن مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من الاستخدام و الدخل ليس بالضرورة عند مستوى الاستخدام الكامل. و تجدر الإشارة إلى أن مستوى الاستخدام عند Keynes يتحدد من خلال الطلب الكلي، و أن المشكلات التي يمر بها النظام الرأسمالي لا تكمن في جانب العرض من السلع و الخدمات بل تكمن في جانب الطلب الفعال و اعتبر Keynes أن قصور الطلب هو جوهر المشكلة الرأسمالية، و أن الاستثمار هو دالة لسعر الفائدة و أن الادخار هو دالة للدخل. و أكد Keynes بأن دالة الإنتاج تعتمد على حجم العمل المستخدم (على اعتبار أن الاقتصاد يحتوي على طاقات إنتاجية غير مستغلة).

و النموذج الكينزي الأصلي يركز على القصور في الطلب، و يؤشر احتمال حصول توازن اقتصادي عند مستوى أقل من مستوى الاستخدام الكامل، و قد ركز Keynes اهتمامه على استقرار الاقتصادي أكثر من اهتمامه بالنمو، و تعامل نموذجه مع تحديد مستوى الدخل في المدى القصير جدا. و بموجب التحليل الكينزي فإن توازن الدخل و الإنتاج (في الاقتصاد المغلق) هو عندما يتساوى الاستثمار المخطط مع الادخار المخطط.

-نموذج Harold-Domar:

يعتبر نموذج Harold- domar توسعه ديناميكية لتحليلات التوازن الكنزية (الستاتيكية) و يستند هذا النموذج على تجربة البلدان المتقدمة، و يبحث في متطلبات النمو المستقر في هذه البلدان. و قد توصل النموذج إلى استنتاج مفاده أن للاستثمار دورا رئيسيا في عملية النمو.

وقد طرح Harlod [*] **السؤال التالي**: إذا كان التغيير في الدخل يحفز الاستثمار (المعجل) فما هو معدل نمو الدخل لكي يتساوى الادخار و الاستثمار المخططين لكي يتم تأمين التوازن المتحرك في اقتصاد بنمو مع الزمن؟ و بعبارة أخرى هل يمكن للاقتصاد أن ينمو بمعدل مستقر إلى الأبد.

و من جهة أخرى بحث Domar [*] الظروف التي يمكن أن تجعل الاقتصاد الذي ينمو أن يحافظ على حالة الاستخدام الكامل؟

و قد ركز نموذج Harlod-Domarعلى النظرية الدينامكية و على العلاقة بين الإدخارات و الاستثمارات و الناتج، و يوضح النموذج العلاقة بين النمو و البطالة في المجتمعات الرأسمالية. إلا أن هذا النموذج قد اتخذ بشكل مكثف في البلدان النامية كوسيلة للنظر في العلاقة بين النمو و متطلبات رأس المال. و يستند النموذج على عدد من الافتراضات أهمها:

1– ابتداء هناك توازن الاستخدام الكامل؛

2– الاقتصاد المغلق؛

3– أن الميل المتوسط للادخار يساوي الميل الحدي للادخار؛

4– أن الميل الحدي للادخار يبقى ثابتا؛

5– أن معدل رأس المال الناتج (k/y) يبقى ثابتا؛

6– أن المستوى العام للأسعار يبقى ثابتا؛

7– أن الأسعار تبقى ثابتة و كذلك أسعار الفائدة.

إن هذه الفرضيات ليست ضرورية للحل و لكنها لتبسيط التحليل[1].

---

[*]. **Harlod** اقتصادي إنجليزي، ولد سنة 1900، درس في أكسفورد وكمبردج، وضع نموذجا شهيرا للنمو واهتم بالنقود والتضخم، توفي سنة 1987.

[*] . **ألفريد دافيد دومار E.D. Domar**، اقتصادي أمريكي (بولندي الأصل) ولد عام 1914، اشتهر بنموذج اقتصادي للنمو، له عدة مؤلفات: التوسع والتشغيل، مشكل تراكم رأس المال...إلخ توفي سنة 1997.

[1] . مدحت القريشي، " **التنمية الاقتصادية (نظريات و سياسات و موضوعات)**"، مرجع سبق ذكره، ص ص 73، 75.

المطلب الثالث: نظريات ونماذج النظرية الحدية (النيوكلاسكية)

ركز الحديون اهتمامهم على المشكلات الأساسية العائدة لكل من نظريتي القيمة و الثمن و من ثم تكوين الدخل و إعادة توزيعه على العوامل الداخلية في الإنتاج و تتضمن نظرياتهم بالإضافة إلى نموذجي سولو ورامسي.

1- النظريات الحدية (النيوكلاسكية):

أ- حينما تتوافر سلعة ما بعدد معين فإنه كلما استعملت وحدة من هذه السلعة بصورة متتالية تعطي قيمة تنخفض حدتها كلما استعملت وحدة إضافية من هذه السلعة؛

ب- كما يوجد أساس للقيمة على الصعيد الذاتي و النفساني، هذا على صعيد النظرية بشكل عام أما مساهمة الحديين في إثراء الفكر التنموي يمكن معرفتها انطلاقا من أفكار بعض روادها و من أهمهم:

1-1- القيمة و الثمن:

يعتبر Alfride Marshelle* بلا شك مؤسس هذه المدرسة أو التيار و قد تناول التنمية في نظريته عن القيمة و الثمن حيث في:

أ- نظرية القيمة:

أدخل العرض و الطلب معاني تحليل القيمة في نظره تتوقف على الجانبين معا (النفقة و المنفعة)

ب- نظرية الثمن:

و تتضمن آليتي العرض و الطلب من خلال منحنييهما:

- منحنى العرض؛
- منحنى الطلب.

ج- نظرية التوزيع:

إن تحليل التوزيع عند مارشال يعتمد على تقسيم عناصرها و عائداتها على الترتيب: الربح، الأجر، الفائدة، و المنظم عائده الريع.

د- نظرية الإنتاج:

و تتمركز حول مسألتين أساسيتين:أولهما حول كيفية التي يمزج بها عنصر الإنتاج و ثانيتهما تختص بالتعديلات في هذا المزج و المتوقع أن يقوم بها المنتج حينما تتغير ظروف السوق.

---

* . **Marshell. A**، اقتصادي انجليزي (نمساوي الأصل) صاحب المؤلف الشهير " مبادئ الاقتصاد السياسي" ولد في سنة 1842 و توفي سنة 1924.

و- التوازن الاقتصادي:

يرتبط ثمن السلع بالكلفة و تتألف كلفة السلع من مجموع ثمن عوامل الإنتاج حيث تتأثر كلفة السلع بالكميات المنتجة فالكل مرتبط في توازن معقد بشكل أن كل تعديل لأحد العوامل يؤدي إلى تعديل بالمجموع و عليه فإن وضع التوازن سيحقق.

1-2- الثمن و التوازن الاقتصادي:

يتضمنه تحليل ليون warlars*:

1- نظرية الثمن:

فقد اهتم فالراس warlers بالقيمة التبادلية و من ثم فقد توصل إلى نتائج هامة، فلقد اعتبر أن قيمة الأشياء تتبع من إمكانية تبادلها و يشكل المعيار الأساسي ميزتان أساسيتان هما:

- أنه انتقل من العام إلى الخاص و بالتالي فهو يعتبر المبادلة تتم بموجب المقايضة أي بدون نقد.
- يمكن القول أن فالراس أتى بنتائج مختلفة عن من سبقه فهو يرى أن الثمن ينتج عن انتقاء كل منحنيي العرض و الطلب.

2- نظرية التوازن الاقتصادي:

إن أهمية ما توصل إليه فالراس تكمن في تحديد التوازن الاقتصادي العام إذ كان يرى النشاط الاقتصادي يشكل نوعا من الآلية المؤلفة من عوامل تتفاعل فيما بينها لتشكل الأثمان المتوفرة في السوق.

1-3- المنظم و الدورات الاقتصادية:

اعتبرت النظرية لجوزيف شومبيتر* في كتابه " التطور الاقتصادي" من النظريات الأساسية الأولى في فرع اقتصاد التنمية بم يجلب الانتباه إلا بعد الحرب العالمية الثانية و قيام حركة البناء و التعمير و قد أحدث فكرتي المنظم و الدورات الاقتصادية.

أ- المنظم الرأسمالي و الإبداع:

فيرى أن ظهور المنظم مرتبط أساسا بالرغبة في تحقيق الربح و يشكل إبداع الأداة الأساسية للتغيير و الذي من نتاجه تفاعل المتغيرات فيما بينها في ترابط مستمر و على ذلك فانه من أجل تشجيع حوافز الإبداع لابد من تنظيم يفترض ما هو بحاجة إليه من سواه.

---

*. **ليون فالراس Warlars. L اقتصادي** سويسري، له عدة مؤلفات مثل: أصول الاقتصاد البحث، دراسة في الاقتصاد السياسي ...الخ، ولد سنة 1843 و توفي سنة 1910.

*. **جوزيف شومبيتر** اقتصادي سويسري، كتب عدة كتب منها: الرأسمالية ، الاشتراكية و الديمقراطية ...الخ، ولد سنة 1883، و توفي سنة 1950

ب– الدورات الاقتصادية و النمو: أوضح " شومبيتر" أن سند التعاقد الدوري لمراحل الازدهار و الانكماش يعود إلى الإبداع الذي يولد إبداعا آخر حتى أنه من الممكن القول أن الإبداع يشكل حلقة متصلة تؤدي إلى إطلاق التوسع الاقتصادي و لقد ميز بين عدة دورات الاقتصادية[1].

2– نماذج النظرية الحدية (النيوكلاسيكية):

2–1– نموذج سولو Solow [2]:

يحتل احد نماذج النمو النيوكلاسيكية، قام Solow [*] بنشر بحثه مساهمة في نظرية النمو الاقتصادي عام 1956،و الذي حاول فيه بناء نموذج للنمو على المدى الطويل مع افتراض إمكانية الإحلال بين العمل و رأس المال .

أ– افتراضات للنموذج:

– الاقتصاد يتكون من قطاع واحد ،و يقوم بإنتاج منتج مركب واحد؛

– الاقتصاد مغلق و تسود المنافسة الكاملة ،جميع أسواقه؛

– إن هناك تشغيل كامل للمعاملة ومخزون لرأس المال؛

– سريان مفعول كل من قانون تناقض الغلة، و قانون تناقض المعدل الحدي للإحلال؛

– دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة الأولى ،و بالتالي يكون هناك ثبات في عوائد السلعة .

ب– تحليل النموذج:

انطلاقا من إن هناك منتج مركب واحد yباستخدام عنصرين فقط لإنتاجهما العمل l و رأس المال k فان الناتج الإجمالي للفترة tيتعادل مع الدخل الإجمالي لنفس الفترة، و بافتراض ثبات الميل المتوسط للادخار S

وثبات معدل نمو العمل N يمكن توظيف نموذج على النحو التالي:

وإن كان مخزون رأس المال في الفترة يرمز له بالرمز Kt فإن معدل الاستثمار الصافي *K يعادل:

$$K^{*}=dk/dt.....(1)$$

تصبح المعادلة الأساسية للنموذج:

---

[1]. إسماعيل محمد بن قانة، " **اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج، استراتيجيات)**"، دار أسامة للنشر و التوزيع،الأردن، عمان، 2011، ص ص 31، 34.

[2] . إسماعيل محمد بن قانة، " **اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج، استراتيجيات)**"، نفس المرجع ،ص ص114– 116.

[*] . **روبرت مرتن R.M.Solow** (1924) ،اقتصادي أمريكي ولد بروكلين بنيويورك، متخصص في ميدان الشغل وسياسات النمو،متحصل على عدة جوائز من بينها جائزة نوبل للاقتصاد عام 1987.

$$K^*=S.Y.....(2)$$

أي أن معدل الاستثمار الصافي يساوي الميل المتوسط الادخار مضروب في إجمالي الناتج ونظرا لأن الناتج تم باستخدام كل من العمل و رأس المال فقط فإن دالة الناتج تصبح:

$$K^*=f(k.l).....(3)$$

وبالتعويض بقيمة Y من المعادلة (3) في المعادلة (2):

$$K^*=S.F(k.l).....(4)$$

وهي معادلة تفاضلية في متغيرين هما L.K وكلاهما دالة للزمن Tونظرا لاعتبار أن معدل نمو السكان متغير خارجي يتزايد بمعدل نمو نسبي ثابت N فإن معادلة تصبح:

$$L_1=L_0.E^{nt}.....(5)$$

أي أن عرض العمل المتاح L(t) يعادل معدل نمو قوة العمل في الفترة (.) إلى القترة (t) بمعني أن سولو هنا يستخدم كامل العمل المعروض، أي أن هناك عمالة كاملة.

بالتعويض بقيمة L(t) من المعادلة (5) في المعادلة (4):

$$K^*=S.F(Kk\ ;L_0.E^{nt}).....(6)$$

وبحل هذه المعادلة التفاضلية يمكن مخزون رأس المال، أي معدل الاستثمار الصافي وبمعلومة لكل من K(t).L(t) ويمكن حساب مميزا الإنتاج عبر الزمن Y بالتفاضل الجزئي لدالة الإنتاج (3) نحصل على عائد العمل الأجور، وعائد رأس المال (الأرباح) وعلى ذلك تصبح العوائد:

عائد العمل W: (الأجور)

$$W = \frac{S(k-l)}{l} \dots\dots\dots (7)$$

عائد رأس المال P: (الأرباح)

$$P = \frac{S(k-l)}{k} \dots\dots\dots (8)$$

2-2- نموذج رامسي:

جاء نموذج Ramsey* ليعطي أفضل مسار، حيث تعريف المسار من خلال أفضلية الوكلاء، من أجل تفادي المشاكل المتعلقة بجمع الأفضليات، ثم تقليص الوكلاء إلى فرد وحيد وهو العامل الإداري المخطط تمثل أفضلية هذا الوكيل بداية المنفعة غير المنتهية زمنيا[1].

أ- عرض النموذج:

بافتراض مجموعة معتبرة من المؤسسات المتشابهة، التي لها نفس دالة الإنتاج من الشكل Y=f(k.al)، التي لها نفس خصوصيات دالة إنتاج سولو، وأن تنتج سلعة واحدة، بالإضافة إلى أنة يوجد العديد من العائلات متشابهة فيما بينها أي حجم كل عائلة ينمو بنفس المعدل وليكن h، و دالة منفعتها غير منتهية زمنيا و تعطي كالأتي:

$$_0\int^t e^{-}{}_t\mu(ct)dt$$

- معدل الأفضلية للحاضر، كلما مان مرتفعا تفضل العائلات الاستهلاك الحاضر على الاستهلاك المستقبلي.

وعليه فإن في الزمن t+1 يتم التقسيم بين الاستهلاك c+1و الاستثمار Kt+1 عن طريق الإنتاج والذي هو دالة للاستثمار في الفترة t، أخذا بعين الاعتبار إهتلاك رأس المال بمعدل ℒ والاستثمار الضروري من أجل تخصيص رأس المال للسكان الإضافيين h*k ويمكن كتابة معادلة التغير الزمني للاستثمار كمايلي:

$$\mathbf{DK/dt=k=f(k)-(\mathcal{L}+h)k-e}$$

ومنه فحسب رامسي فإن النمو الأمثلي يتم عند تعظيم المنفعة التالية:

$$\mathbf{Max\ {}_0\int\ e^{pt}\mu\ (ct)\ dt}$$

$$\mathbf{K=f(k)-(\mathcal{L}+h)k-c}$$

ذات قيمة ل k تساوي N0/K0

يتم حل هذا النموذج وفقا لتقنية المراقبة المثلي والتي تعطي الحل التالي:

$$\mathbf{i/c=\ \ (c)[f'(k)-\mathcal{L}-n-p]}$$

حيث ℒ(c) تمثل المرونة الاستبدالية للاستهلاك.

---

* . **Frank Plumpton Ramsey** ولد في 1903، اقتصادي إيطالي، تحمل واحدة من النظريات (ربما العمل و أهم نظرياته المتداولة اليوم فرع كامل في رياضيات نظرية ومبرهنة ramsey، توفي 1930.

[1] . أشواق بن قدور، " **تطور النظام المالي الاقتصادي**"، مرجع سبق ذكره ، ص ص 90 92 .

المبحث الثالث: أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي.

إن أساس عملية تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي هو الوضعية القائمة في كل بلد، حيث يختلف تأثيره في الأنظمة الليبرالية مقارنة بالأنظمة الداخلية.

المطلب الأول: الناتج الوطني الإجمالي في ظل اقتصاد مغلق.

يعد الناتج الوطني الإجمالي بمثابة الأداء الأكثر استخداما لقياس الأداء الاقتصادي للمجتمع، في ظل اقتصاد مغلق وتعددت تعاريفه ومن بينها:

1- مفهوم الناتج الوطني الإجمالي PNB:

يشير مفهوم الناتج الوطني الإجمالي إلى مجموع السلع والخدمات التي ينتجها أفراد المجتمع خلال فترة زمنية معينة عادة سنة[1] .

– هو قيمة السلع والخدمات التي ينتجها أفراد مجتمع معين من خلال السنة عادة والذين يحملون جنسية ذلك البلد بغض النظر عما كانوا يعملون في الداخل أو في الخارج.

فقد سمي قوميا لأنه يمثل متابعة الإنتاج أبناء الوطن فقط أينما كانوا ويسمي إجماليا لأنه يتضمن اندثارات أو استهلاك رأس المال الثابت. إن الناتج القومي الإجمالي هو مقياس للإنتاج الكلي، حيث أنه يساعد في التعرف على التغيرات الاقتصادية سواء في الأمد القصير أو الطويل[2] .

الناتج القومي الإجمالي= الناتج المحلي + مجموع دخول المقيمين عن عملهم في الخارج – مجموع دخول غير المقيمين عن عملهم في الداخل.

2- توازن الدخل الوطني في ظل الاقتصاد المغلق:

يعد تحديد المستوى التوازني للدخل الوطني أحد الأهداف الأساسية التي تسعى إلى تحقيقها الاقتصاد الكلي. وفي سبيل تحقيق ذلك سيتم تحديد المستوى التوازني للدخل الوطني من خلال عدة نماذج، حيث نبدأ بالنموذج المبسط (أي في حالة اقتصاد مغلق بدون حكومة)، ثانيا: في حالة اقتصاد مغلق به حكومة.

---

[1] . محمدي فوزي أبو السعود،"**مقدمة في الاقتصاد الكلي**"، الدار الجامعية،مصر، 2004 ،ص06.

[2] . محمود حسين الوادي و آخرون،"**الاقتصاد الكلي**"، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الأردن، 2008، ص37.

2-1- تحديد توازن الدخل الوطني في حالة اقتصاد مغلق بدون حكومة[1] :

في هذا النموذج المبسط عدم وجود كل من القطاع الحكومي و القطاع الخارجي، ومن ثم فإن الاقتصاد الوطني يتكون فقط من قطاعين هما قطاع العائلي و القطاع الإنتاجي، وسيتم في هذا القسم تحديد مستوى الدخل التواني في حالة الاقتصاد المبسط على النحو التالي:

أ- تحديد التوازن الدخل القومي باستخدام طريقة الطلب الكلي:

في حالة الاقتصاد المبسط فإن الطلب الكلي (ط ك) يتكون من مكونين فقط هما:

الطلب على الاستهلاك من قبل القطاع العائلي (س)، و الطلب على الاستثمار من قبل القطاع الإنتاجي (ث)، أي أن (ط ك =س +ث). ويكون شرط التوازن هو أن[2]:

العرض الكلي= الطلب الكلي

التوازن بيانيا: كيفية تحديد مستوى التوازني للدخل القومي باستخدام دالة الطلب الكلي في حالة اقتصاد مغلق بدون حكومة.

الشكل (1.2): توازن الدخل القومي في حالة اقتصاد مغلق بدون حكومة باستخدام دالة الطلب الكلي

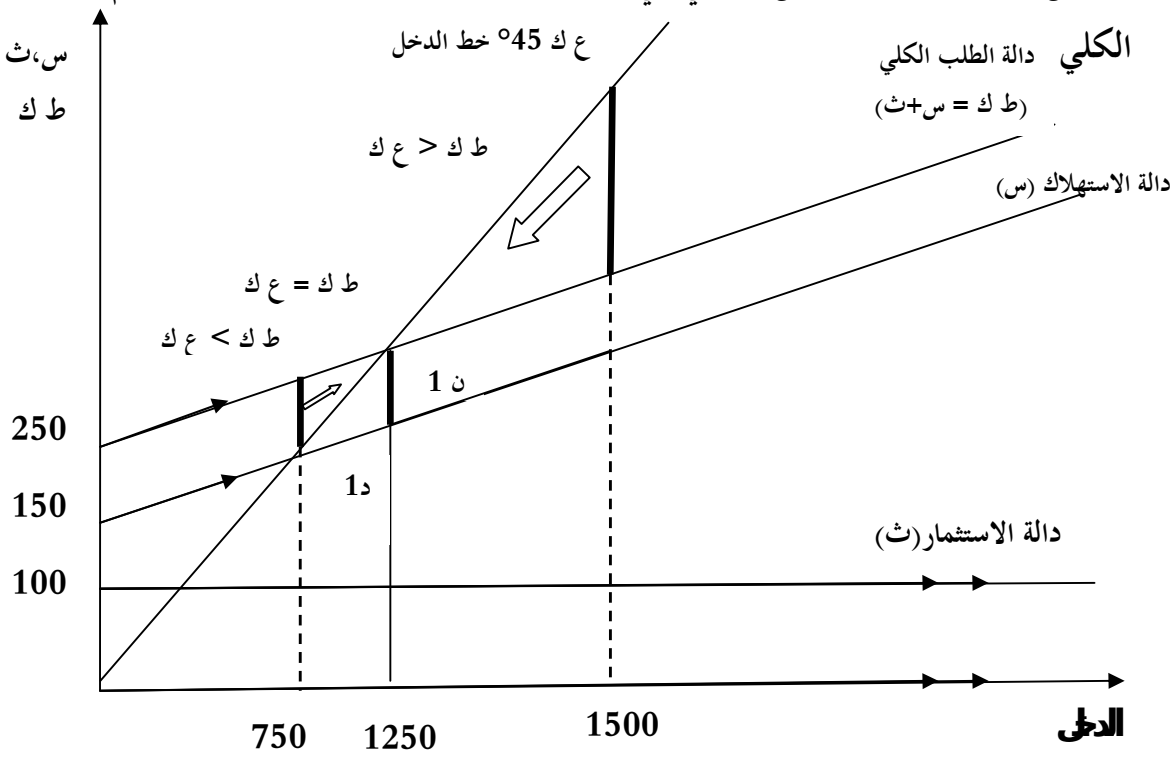

المصدر: محمد السيرتي، وآخرون، " **مبادئ الاقتصاد الكلي**"، الدار الجامعية،الاسكندرية،مصر،2013،ص 162

[1] . محمد السريتي،وآخرون ،"**مبادئ الاقتصاد الكلي**"، الدار الجامعية، مصر، 2013، ص 159.

[2] . محمد السيرتي ، وآخرون،"**مبادئ الاقتصاد الكلي**"، مرجع سبق ذكره، ص 159.

يتضح لنا من الشكل (2_1) مايلي[1]:

– أن دالة العرض الكلي تم تمثيلها بيانيا بالخط ($45°$) أو الخط الاسترشادي حيث كل نقطة عليه هي نقطة توازن متحملة لأنها قد تحقق شرط التوازن؛

– قد تم رسم دالة الاستثمار موازية للمحور الأفقي (محور الدخل) للدلالة على ثبات الحجم الاستثمار مهما زاد الدخل؛

– ثم رسم دالة الاستهلاك على أساس أنها دالة كنزية قصيرة الأجل، حيث تقطع المحور الرأسي عند قيمة موجبة تساوي(س/=150) الاستهلاك التلقائي؛

تتمثل دالة الطلب الكلي بالتجمع الرأسي لدالتي الاستهلاك والاستثمار عند المستويات المختلفة للدخل.

ب– تحديد التوازن الدخل الوطني باستخدام مدخل تساوي الإضافات مع التسربات:

الشكل رقم (2– 2): تحديد توازن الدخل الوطني باستخدام دوال الإضافات مع التسربات.

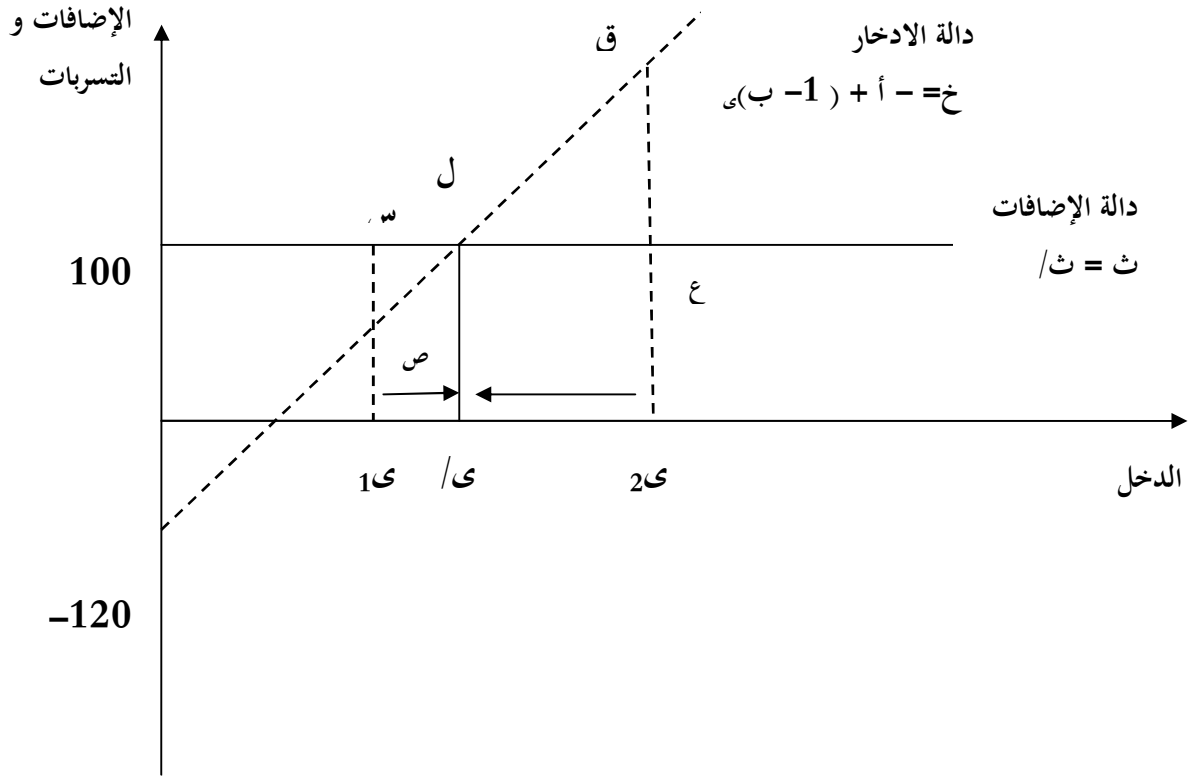

مصدر:إيمان عطية ناصف، " **مبادئ الاقتصاد الكلي**" ، دار الجامعية الجديدة، مصر،2007، ص 141

[1] . محمد السريتي، وآخرون، " **مبادئ الاقتصاد الكلي** "، مرجع سابق الذكر،ص ص162– 162.

المطلب الثاني: الناتج الوطني في ظل الاقتصاد مفتوح

سوف نحاول توسيع النموذج المغلق من خلال إدخال ميزان المدفوعات في ظل نظام أسعار الصرف الثابتة أو أسعار الصرف المتغيرة و العرض النقدي المحلي بإضافة إلى منحني LM و IS .

1- أسعار الصرف الثابتة والمتغيرة:

لكي نقوم بتوسيع النموذج المغلق نحتاج إلى إدخال سوق صرف أجنبي حيث أن التعامل مع العالم الخارجي يتطلب استخدام عملات الدول المختلفة و سوق الصرف الأجنبي وهو الإطار الذي يتم فيه بيع وشراء العملات الأجنبية، مقابل العملة المحلية، وبطبيعة الحال فإن المتعاملين في هذه الأسواق يحتاجون إلى معرفة أسعار العملات المختلفة مقومة بوحدات من العملة الوطنية وهو ما يعرف بسعر الصرف الأجنبي.

و بصفة عامة هناك نظامين مختلفين لتحديد أسعار الصرف هما نظام أسعار الصرف الثابتة ونظام أسعار الصرف المتغيرة أو المرنة.

– نظام أسعار الصرف الثابتة يعني ببساطة أن سعر الصرف يتحدد من قبل الحكومة بدلا من قوي الطلب و العرض في السوق. و الفرق الأساسي بين أسعار الصرف الثابتة و أسعار الصرف المرنة، أن سعر الصرف في نظام أسعار الصرف الثابتة يعتبر أحد أدوات السياسة الاقتصادية التي تتحكم فيها الحكومة ولكن في ظل أسعار الصرف المرنة، فإن سعر الصرف يتحدد وفقا لظروف الطلب و العرض في السوق، وبالتالي يصبح متغيرا داخليا يخرج عن سيطرة السياسة الاقتصادية.

2- سعر الصرف والعرض النقدي المحلي:

التدخل الحكومي في سوق الصرف سواء بالبيع أو الشراء للعملات الأجنبية إنما يؤثر مباشرة في العرض النقدي المحلي حيث أن تدخل الحكومة في الشراء العملة الأجنبية و بيع العملة المحلية يتسبب في زيادة العرض النقدي المحلي و بالتالي فإن تعرض ميزان المدفوعات للفائض في ظل ثبات أسعار الصرف يتسبب في النهاية في زيادة العرض المحلي.

و ذلك فإن أغلب الدول الخاصة الدول المتقدمة قد حاولت عزل العرض النقدي المحلي عن ظروف ميزان المدفوعات من خلال الخروج من نظام أسعار الصرف الثابت وإتباع في ظل نظام أسعار الصرف المرنة فإن ظهور عجز في ميزان المدفوعات سيؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف، ومن ناحية أخرى فإن ظهور فائض في ميزان المدفوعات سيؤدي إلى انخفاض سعر الصرف.

هكذا يتحقق الانفصال بين موقف ميزان المدفوعات والعرض النقدي المحلي من خلال التغيرات المستمرة في سعر الصرف[1].

3- فعالية سياسة الإنفاق العام في ظل نظام الصرف الثابت:

تتم الموائمة في سعر الصرف الثابت عن طريق الكميات، حيث أن العجز الخارجي يؤدي إلى تخفيض قيمة العملة وبما أن الدولة تتبع نظام صرف الثابت يقوم البنك المركزي بالتدخل للمحافظة على قيمتها ومنع انخفاضها من خلال شراء العملة الوطنية مما يقلص الكتلة النقدية الداخلية، حيث ينتقل منحني LM إلى اليسار فينخفض الدخل[2].

حيث يتوقف أثر سياسة الإنفاق التوسعية على حساسية حساب رأس المال لسعر الفائدة التي بدورها دالة في درجة حرية انتقال رأس المال لذا نميز بين:

3-1- حركة ضعيفة نسبيا لرؤوس الأموال الدولية:

تتميز هذه الحالة بأن منحني BP أقل مرونة لسعر الفائدة بالمقارنة مع LM، هذا ما يفسر الميل الكبير لمنحني BP كما هو موضح في الشكل التالي:

[1]. أحمد رمضان نعمة الله ، وأخرون، **"النظرية الاقتصادية الكلية"**، الدار الجامعية، مصر،2000، ص ص 224_228.

[2]. ماصمي أسماء،"**أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر(1971_2011)**"،مرجع سبق ذكره ،ص ص142- 143.

الشكل رقم (2– 3): فعالية سياسة الإنفاق العام في حالة نظام الصرف الثابت و حركة ضعيفة نسبيا لانتقال رؤوس الأموال.

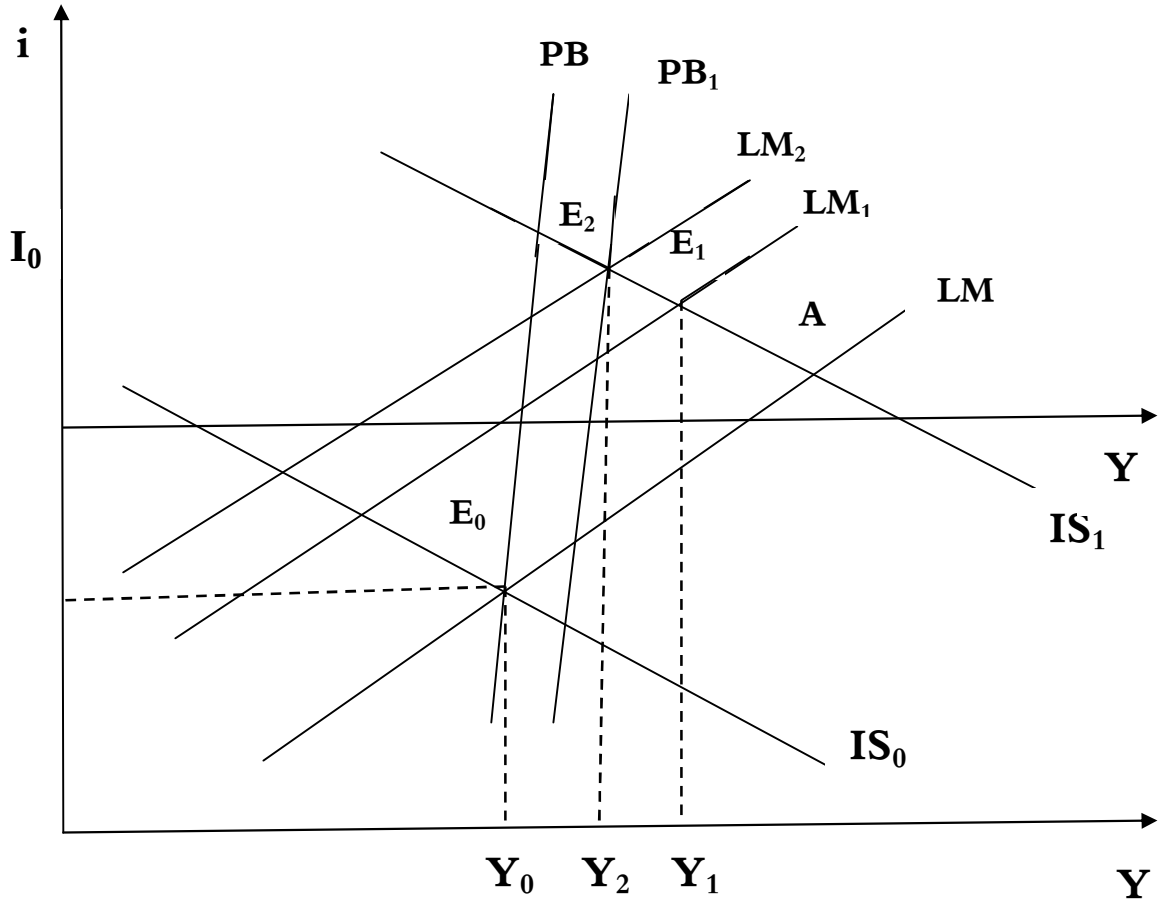

المصدر: ماصمي أسماء،"**أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر**"، (رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان) تلمسان 2014 ،ص 143.

يمثل Y0 الدخل التوازني الداخلي والخارجي، لكن نفترضه دخل أقل من مستوي التشغيل الكامل لذا تسعي الحكومة لزيادته من خلال إتباع سياسة إنفاقية توسعية (ما يؤدي لانتقال IS0 إلى IS1 فقط) التي تتعلق بعجز في الميزان الكلي هذا ما يوجب بانخفاض في عرض العملة الوطنية.

3–2– حركة كبيرة نسبيا لرؤوس الأموال الدولية[1]:

يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

[1] . ماصمي أسماء،،"**أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر**"، مرجع سبق ذكره،ص ص143– 144.

الشكل (2– 4): فعالية سياسة الإنفاق العام في حالة نظام الصرف الثابت و حركة كبيرة نسبيا لانتقال رؤوس الأموال

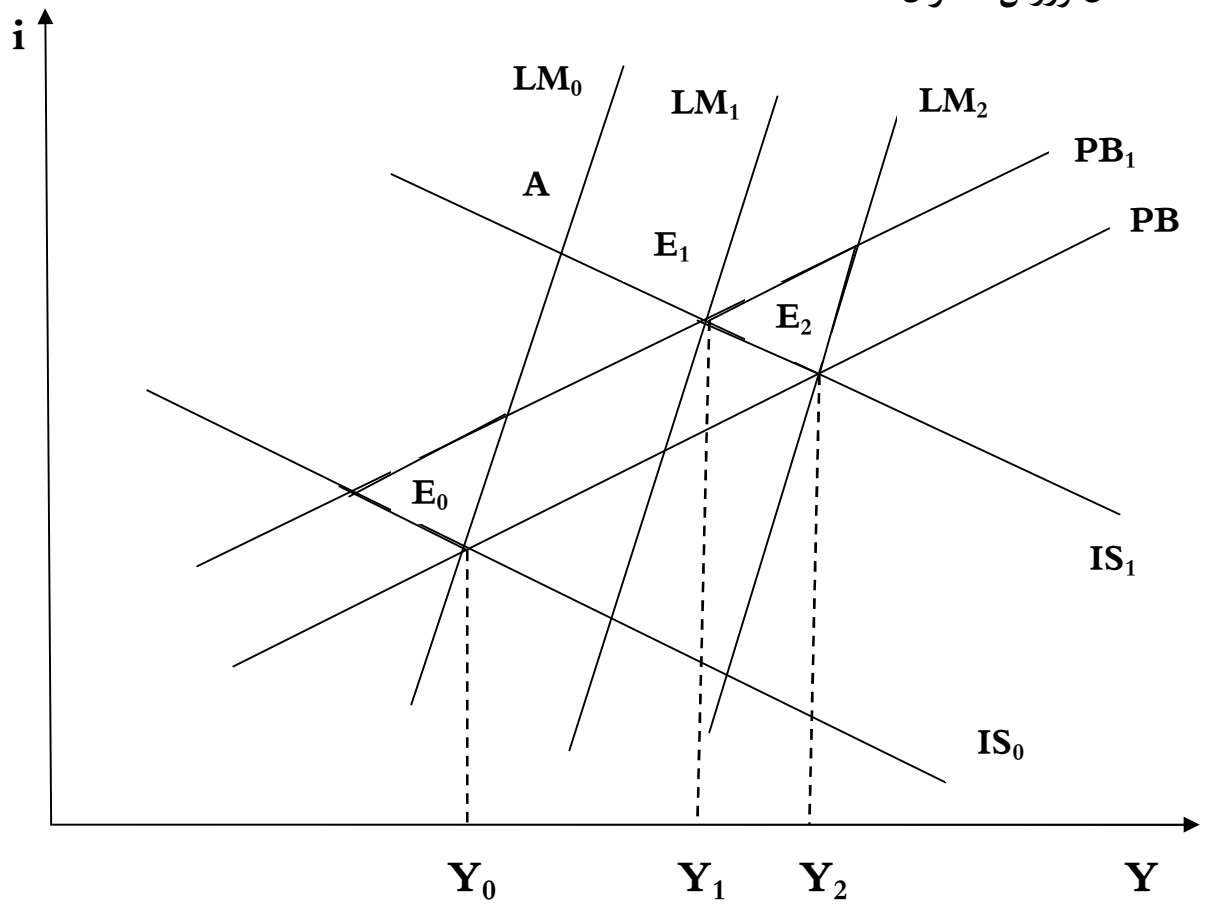

المصدر: ماصمي أسماء،"**أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر**"، (رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان) تلمسان 2014 ، ص144.

إن زيادة الإنفاق العام تؤدي إلى انتقال IS0 و IS1 حيث يرتفع الدخل التوازني ومعدل الفائدة إلى نقطة التوازن الداخلي A التي تتعلق هنا بفائض في الميزان الكلي هذا ما يوحي بارتفاع في الطلب على العملة الوطنية.

4– فعالية سياسة الإنفاق العام في ظل نظام الصرف المرن:

إن التوازن الاقتصادي الكلي يعني تحقيق شروط التوازن الثلاث لكل من IS، LM، BG في أن واحد وفي ظل نظام الصرف المرن، البنك المركزي لا يمكنه التدخل للحفاظ على قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأخرى[1].

4–1– حركة ضعيفة نسبيا لرؤوس الأموال الدولية: توضح هذه الحالة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (2–5):فعالية سياسة الإنفاق العام في حالة نظام الصرف المرن و حركة ضعيفة لرؤوس الأموال.

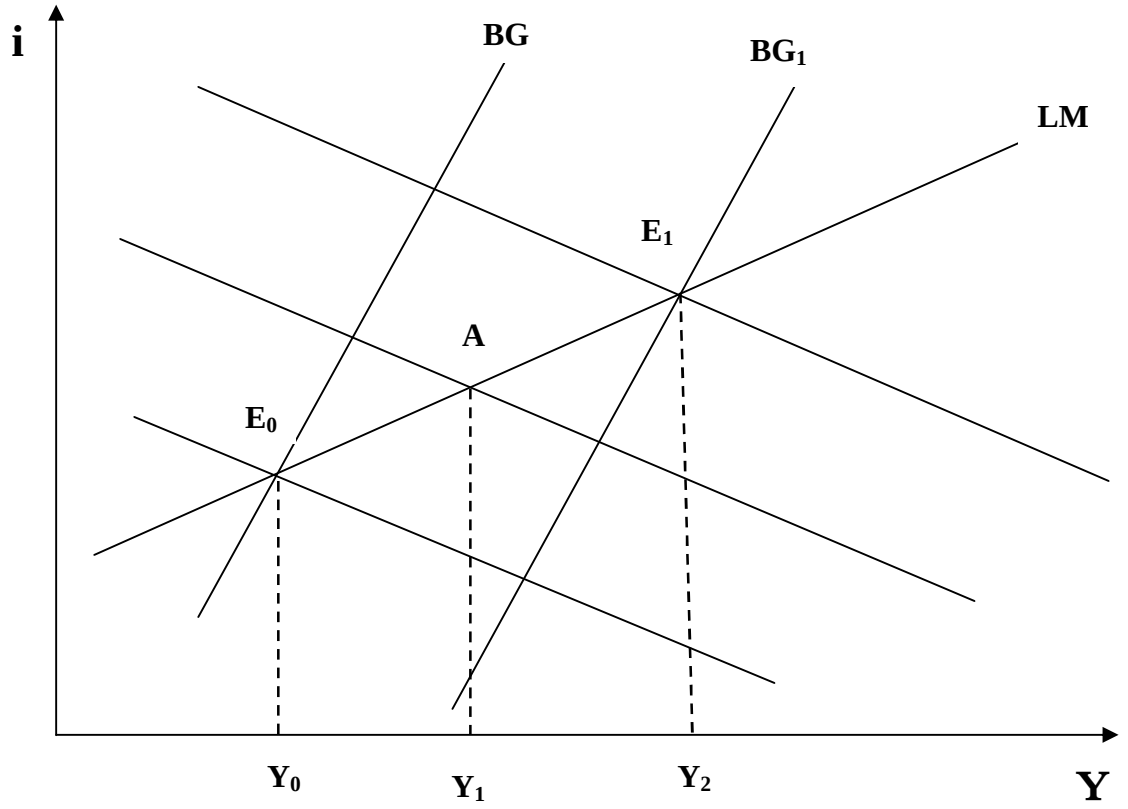

المصدر: ماصمي أسماء،"**أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر**"، (رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان) تلمسان 2014 ،ص 145.

نلاحظ من خلال الشكل أن توسع في الإنفاق العام أدي إلى ارتفاع الدخل و معدلات الفائدة الناتجة عن انتقال IS0، إلى اليمن IS1 بحيث ينتقل التوازن من E0 إلى A (التوازن الداخلي) بينهما

[1] . ماصمي أسماء،"**أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر**" ، مرجع سبق ذكره، ص ص14– 145.

سيظهر عجز في ميزان المدفوعات الناتج عن ارتفاع الواردات نتيجة. ارتفاع هذا الدخل مما سيؤدي إلى ارتفاع عرض العملة الوطنية في سوف الصرف.

4-2- حركة كبيرة نسبيا لرؤوس الأموال الدولية:

يمكن توضيحها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (2-6):فعالية سياسة الإنفاق العام في حالة نظام الصرف المرن و حركة كبيرة لرؤوس الأموال.

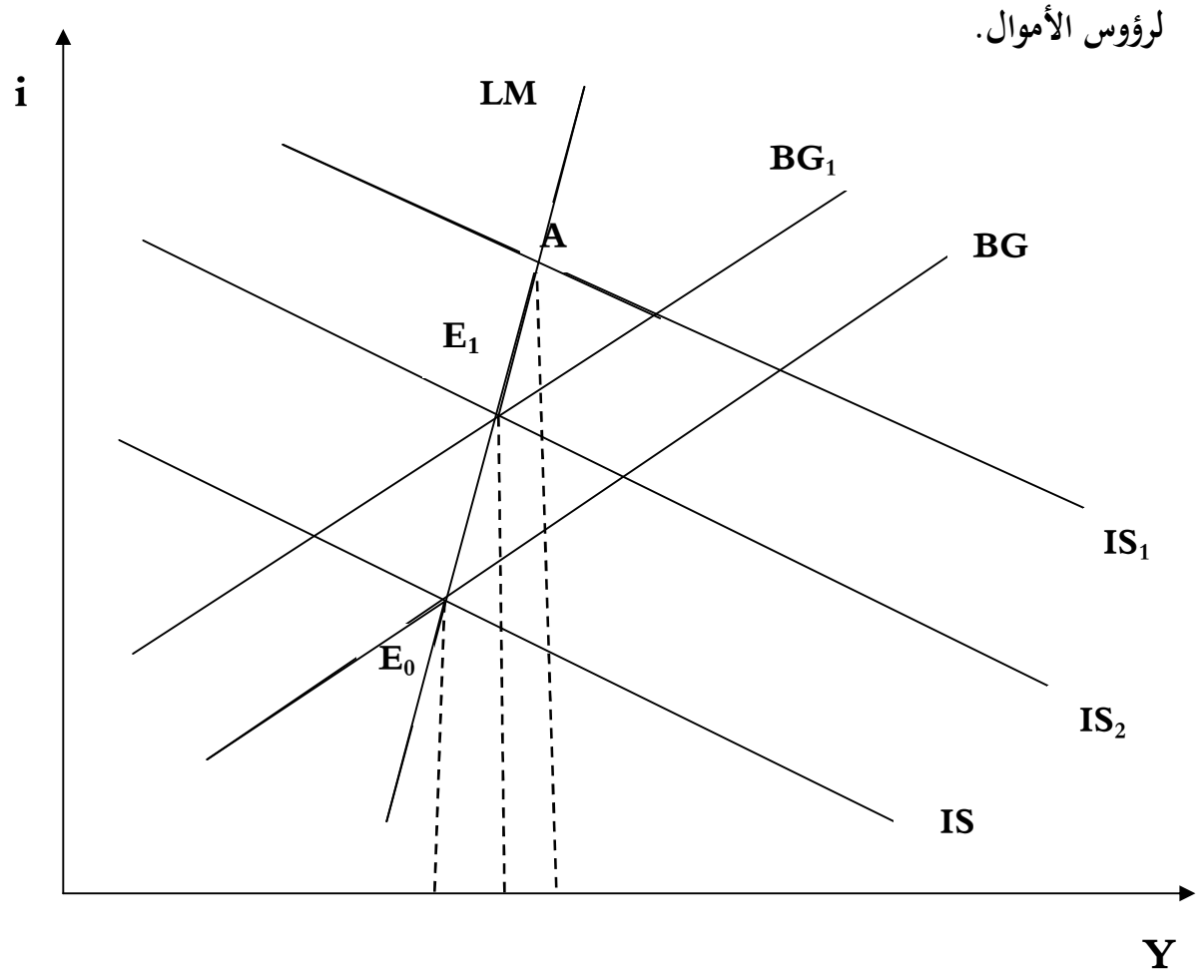

المصدر: ماصمي أسماء،"**أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر**"، (رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان) تلمسان 2014 ،ص146.

إن ارتفاع الإنفاق العام يؤدي إلى الانتقال من وضعية التوازن الأول E0 إلى الوضعية A إذ ينجم عن ارتفاع معدلات الفائدة دخول قوي لرؤوس الأموال أي فائض في ميزان المدفوعات، الذي سيؤدي إلى ارتفاع الطلب على العملة الوطنية و منه ارتفاع قيمتها الخارجية (و انخفاض سعر الصرف).

المطلب الثالث:الناتج المحلي الإجماليPIB

الناتج المحلي الإجمالي يعبر عن الاقتصاد الوطني،له عدت مفاهيم ، إذ أنه يواجه صعوبات لحسابه ويمكن اختصارها في النقاط التالية.

1 – مفهوم الناتج المحلي الإجماليPIB:

يعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه عبارة عن قيمة السلع المنتجة و الخدمات الباعة في السوق و التي ينتجها المجتمع أو الاقتصاد المحلي في فترة زمنية معينة عادة سنة داخل حدود الدولة، و بعبارة أخرى يمثل الناتج المحلي الإجمالي ما ينتجه المجتمع أو الاقتصاد المحلي فوق البقعة الجغرافية للدولة، و لا يشمل بالتالي ما ينتجه المواطنون العاملون في الخارج[1] .

– هو عبارة عن قيمة السلع المنتجة و الخدمات المباعة في السوق خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة و الناتج المحلي الإجمالي إنما يشمل مشتريات المستهلكين من السلع والخدمات و مشتريات منشآت الأعمال للمباني غير السكنية هذا بإضافة إلى مشتريات الحكومة من السلع و الخدمات وفائض الصادرات[2].

– هو عبارة عن كمية أو قيمة السلع و الخدمات التي ينتجها أفراد المجتمع معين خلال سنة عادة و الذين يعشون ضمن رقعة جغرافية لذلك البلاد بغض النظر عن جنسيتهم سوءا كانوا من مواطني البلد أم من الأجانب و هذا يعني أن الناتج المحلي هو مفهوم جغرافي يتحدد احتسابه بالرقعة الجغرافية لذلك البلاد[3] .

2– صعوبات حساب الناتج المحلي الإجمالي:

الصعوبات التي يترتب عليها اختلاف التقدير الذي يحصل عليه هؤلاء الخبراء عند التقدير الفعلي للناتج المحلي الإجمالي، و على قدر تذليل هذه الصعوبات و إيجاد الحلول المناسبة للتقدير مستواه الفعلي، نشير إلى بعض الصعوبات وهي كالأتي[4]:

2–1– مشكلة التغيرات في هيكل الأسعار: إن تغير مستوى الأسعار يولد مشكلة مقارنة قيم الناتج المحلي عبر الزمن خاصة عندما تتغير سنة الأساس أو سلة السلع الداخلة في حساب الرقم القياسي للأسعار عندما نريد حساب الناتج المحلي بالأسعار الثابتة.

---

[1] . إسماعيل عبد الرحمن، وآخرون، "**مفاهيم و نظم اقتصادية**،" الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع ،الأردن، 2004، ص 70.

[2].حسام علي داوود، "**مبادئ الاقتصاد الكلي**"، الطبعة الرابعة ، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الأردن، 2014، ص 53.

[3]. محمود حسين الوادي وآخرون،"**مبادئ الاقتصاد الكلي**"، مرجع سبق ذكره ص 38.

[4]. حسام علي داوود، "**مبادئ الاقتصاد الكلي**"، مرجع سابق ذكره، ص ص82– 84.

2-2- مشكلة أخطاء القياس و عدم توفر البيانات الدقيقة: فمثلا في كثير من الدولة التي لا يتوفر فيها أساليب إحصائية متطورة، يصعب التعرف على القيمة المضافة في مراحل الإنتاج المختلفة، لذا يصعب التوصل إلى نفس القيمة للناتج المحلي بطريقتي المنتج النهائي و القيمة المضافة. وحتى لو توفرت معلومات عن القيمة المضافة فكثيرا ما يحدث ازدواج حسابي مما يؤدي إلى إظهار الناتج المحلي بأكثر من الحقيقة.

2-3- مشكلة الإنتاج غير المتداول في السوق: في بعض الأحيان لا يتم تداول إنتاج المجتمع بأكمله خلال فترة زمنية معينة في الأسواق، و ذلك إما استهلاكه بصفة نهائية في منبع إنتاجه أو عن طريق القائمين بالعملية الإنتاجية.

و لكن من جهة نظر المجتمع نجد أن مقادير السلع المتساوية التي تؤدي إلى نفس القدر من المنفعة أو إشباع لرغبات الأفراد لابد وأن تكون قيمتها متساوية وخلاصة القول في أن بعض الخدمات أو المنتجات التي ينتجها أفراد المجتمع يتم استهلاكها دون أن تمر بالسوق، فلا تقدر لها قيم سوقية حيث يصبح الإنتاج المعروض في الأسواق أقل من الإنتاج الحقيقي، ومن شأن هذه الصعوبات سالفة الذكر أن يقل تقدير الدخل عن حقيقته.

2-4- مشكلة تتعلق بتقدير بعض البنود التي تدخل في حسابات الناتج القومي: يلاحظ لأن بعض البنود في حسابات الدخل القومي، يتم تقديرها كإهتلاك رأس المال أو الأصول الثابتة عموما و التغير في المخزون، وكثيرا ما تأتي هذه التقديرات إما أقل مما يجب أو أكثر، مما يؤثر بالتالي على القيمة المضافة النهائية القومي.

3- حسابات الناتج المحلي الإجمالي [1] :

هناك طرقتان لحساب الناتج المحلي الإجمالي، الأولى عن طريق الإنفاق والأخرى عن طريق الدخل .

3-1- طريقة الإنفاق:

وفقا لهذا المنهج تحسب النفقات على أساس مستخدمها النهائي سواء كان ذلك استهلاكا خاصا من قبل الأفراد، أو عاما من قبل الحكومات، أو إنفاق استثماريا من قبل القطاع التجاري أو الخاص بالرمز (C)، و لاستثمار بالرمز (I)، و الإنفاق الحكومي بالرمز(G)، وصافي الصادرات (الصادرات ناقصا الواردات)بالرمز (NX) و قمنا بإضافة هذه المكونات لحصلنا على ما يسمي بالناتج الإجمالي (GDP)

[1]. خالد الواصف الوزاني، وآخرون، "**مبادئ الاقتصاد الكلي**"، الطبعة العاشرة ، دار وائل للنشر، الأردن، 2009، ص ص116_118.

$$GDP=C+I+G+NX$$

3-2- طريقة الدخل:

من الضروري أن ندرك من الشكل الذي يمثل التدفق الدوري، التي أشرنا إليه سابقا أن مجموع عوائد عناصر الإنتاج يساوي مجموع النفقات، بمعني أن طريقة النفقات لحساب الناتج المحلي يفترض أن تأتي بنفس إجابة طريقة الدخل لحساب الناتج المحلي.

و تعتبر طريقة الدخل عن مجموع ريع و عوائد عناصر الإنتاج، بمعني أن الناتج المحلي وهو عبارة عن مايلي:

- الأجور وتعد الأجور أكبر مكونات الدخل وتشمل إجمالي الأجور و الرواتب و العلاوات المدفوعة من قبل القطاع التجاري و الحكومات إلي القوى العاملة؛
- ريع الأرض وهي المبالغ التي يتلقاها القطاع العائلي نتيجة تأجير الممتلكات أو استغلالها؛
- الفوائد وهي التدفقات النقدية من القطاع التجاري للقطاع البنكي والإقراض. وعادة ما يشار إليها بصافي الفوائد وهي صاغي الفوائد التي يحصل عليها القطاع التجاري بعد دفع ما عليه من فوائد القروض ؛
- دخول المالكين من غير المساهمات في الشركات
- عوائد المساهمون من استثماراتهم في الشركات
- إهتلاك رأس المال نحن نعلم أن حياة لآلات والمعدات تستمر لفترة من الزمن عدا سنة الشراء، وهذا ما يسمي بالعمر الافتراضي للآلة، وبالتالي تقوم المؤسسات باقتطاع مبلغ من أرباحها لغايات الإحلال والتجديد، بيد أن هذا المبلغ هو دخل متحقق خلال العام و لابد من إدراجه ضمن الدخل التدفقات الدخل، ومن هنا يدخل إهتلاك رأس المال ضمن الدخل للوصول إلى الناتج المحلي؛
- الضرائب التجارية غير المباشرة، وتعد هذه الضرائب ضمن تكاليف الإنتاج و مثال ذلك ضرائب المبيعات، رسوم الرخص والتصاريح، ضرائب الملكية التجارية و الجمارك، وجميعها دخول للحكومة؛
- أرباح الشركات وتشمل أرباح الشركة قبل خصم ضرائب الدخل التي تدفع للحكومة، أو الأرباح المتبقية في الشركة لأغراض التوسع أو ما يسمي الأرباح المحتجزة.

خاتمة الفصل:

يعتر النمو الاقتصادي ذو أهمية في تحليل الواقع الاقتصادي لكل بلد على اعتباره مؤشر يعكس اتجاه تطور النشاط الاقتصادي، بحيث يعد من أهم مواضيع التي تقف عليها مختلف دول العالم.

وقد حاولت مختلف النظريات و النماذج تفسير عملية النمو بدأ من المدرسة الكلاسكية التي اعتمدت بشكل أساسي على التراكم الرأس المالي، ونفس الأمر بالنسبة للمدرسة الكنزية اهتمت بدراسة النمو الاقتصادي حيث تمثلت في نموذج **"هارود–دومار"**،ومن ثم المدرسة النيوكلاسكية التي أكدت على أهمية الدور الذي تلعبه الدول في عملية النمو.

أجمعت تعاريف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة الكمية في إجمالي الناتج الوطني بما يضمن نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، إذ أن الإنفاق العام يؤثر على النمو الناتج من خلال تأثير على البنية التحتية التي تساهم في زيادة إنتاجية القطاع الخاص، أي الإنفاق العام له أثار إيجابية على النمو الاقتصادي.

الفصل الثالث:

دراسة تحليلية وقياسية لأثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة

(1990 – 2014)

- المبحث الأول: الإنفاق من خلال المخططات التنموية (دراسة تحليلية للإنفاق العام من 2001 – 2014.
- المبحث الثاني: دراسة تحليلية لأثر الإنفاق العمومي على بعض المتغيرات الاقتصادية.
- المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي.

تمهيد:

انتهجت الجزائر برامج ومخططات تنموية لرفع وتيرة النمو الاقتصادي، كمخطط الإنعاش الاقتصادي 2000-2004، برنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة 2001 -2009و أيضا برنامج آخر لدعم النمو للفترة 2010-2014، صخرت لهذه الأخيرة موارد مالية معتبرة، ما أسفر عن زيادة الإنفاق العام.

ولتحديد الأثر الكمي للإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي نحاول القيام بدراسة اقتصادية استذكارية لمعدلات النمو الاقتصادي والإنفاق العام في الجزائر ثم الدراسة القياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2014)، باستخدام أساليب التحليل القياسي.

وهذا يدفعنا إلى طرح التساؤلات التالية:

– ما المقصود بنموذج الانحدار المتعدد؟ وما هو واقع الإنفاق العام في الجزائر؟

وللإجابة على هذه التساؤلات قمنا بتقسيم الفصل إلى عدة مباحث وهي:

– **المبحث الأول**: الإنفاق العمومي من خلال المخططات التنموية (دراسة تحليلية للإنفاق من 2001- 2014)؛

– **المبحث الثاني**: دراسة تحليلية لأثر تطور بعض المتغيرات الاقتصادية؛

– **المبحث الثالث**: دراسة تحليلية لأثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990- 2014.

المبحث الأول: دراسة تحليلية قياسية لأثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي

تعد النفقات العامة الوسيلة الأنجع في يد الدولة التي تقوم بتنفيذها من خلال الموازنة العامة للدولة من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يرمي المجتمع إلى تحقيقها خلال فترة زمنية معينة ومن خلال هذا المبحث سنحاول تسليط الضوء على السياسة الاتفاقية المنتهجة من طرف الدولة وذلك وفق مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001- 2004 ومخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005- 2009 ومخطط توطيد نمو الاقتصادي2010- 2014.

المطلب الأول: الإنفاق من خلال المخططات التنموية (دراسة تحليلية للإنفاق العمومي من 2001- 2014).

قامت الدولة الجزائرية بإعداد برنامج طموح للنهوض بالاقتصاد الوطني خلال الفترة مابين 2001 و2014 ضمن ما سمي بالمخططات التنموية.

1- التعريف بالمخطط:

يعتبر مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي أقر في أفريل 2001 عبارة عن مخططات مالية موزعة على طول 2001- 2004 بنسب متفاوتة ، وقدرت القيمة الإجمالية للاعتمادات المالية التي خصصت لهذا البرنامج حوالي7 مليار دولار أمريكي وهو ما يعادل 525 مليار دينار جزائري وتمثل هذه الاعتمادات مبلغ قياسي نظرا لوضعية الجزائر في تلك الفترة حيث بلغ احتياطي الصرف الأجنبي لسنة 2001 حوالي 11,2 مليار دولار أمريكي[1]. وتم التركيز خلال هذا البرنامج على ضرورة تنشيط الطلب الكلي من خلال تعزيز دور الإنفاق العام كآلية لدعم النمو وخلق مناصب الشغل ، بجانب تعزيز القاعدية باعتبارها ركيزة أساسية لتنشيط الاقتصاد الوطني ، وقد تضمن البرنامج على المجالات الأساسية التي ترتبط بتعزيز التنمية البشرية ودعم القطاعات الإنتاجية إضافة إلى تعزيز الإصلاحات وتطوير الخدمات والهياكل القاعدية.

[1] . مسعود زكرياء، " **سياسة التشغيل وفعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ2001** "، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي المرسوم ب : ملتقى برامج الاستثمارت العامة وانعكاساتها على التشغيل والنمو على الاستثمار- من تنظيم كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1 خلال الفترة 11-12 مارس، ص 7.

2- أهداف مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي:

إن أهداف هذا البرنامج جاءت ضمن إستراتيجية وطنية لمكافحة الفقر والبطالة ودعم الجهوي ونذكر منها[1]:

- تنشيط الطلب الكلي؛
- الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة؛
- خلق مناصب شغل والحد من البطالة؛
- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي و المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسط؛
- تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يحص تنمية الموارد البشرية؛
- دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

3- محتوى مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي:

إن برنامج الإنعاش الاقتصادي هو برنامج بادر به رئيس الجمهورية يمتد على أربع سنوات 2001-2004 ويتمحور حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات الاقتصادية والأنشطة الزراعية المنتجة وغيرها وإلى تعزيز المرافق العمومية في ميدان الري والنقل و المنشآت القاعدية وتحسين الظروف المعيشية وتنمية الموارد البشرية والتنمية المحلية[2].

وتطبيقا لبرنامج الحكومة فإنه يدفع بالأنشطة الاقتصادية عبر كل التراب الوطني وعلى وجه الخصوص في المناطق الأكثر حرمانا ، كما ترمي تلك الأنشطة إلى خلق مناصب شغل وتحسين القدرة الشرائية، فهي تندرج في إطار مكافحة الفقر وسياسة التهيئة العمرانية الرامية إلى تقليص من عدم التوازن الداخلي و الجهوي.

ضمن هذا الإطار يمكن تقسيم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إلى أربعة برامج رئيسية يخص قطاع الرئيسي يتكون من القطاعات فرعية و الجدول التالي يوضح ذلك:

---

[1] . نبيل بوفليح ،" **دراسة تقييميه لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر الفترة 2000- 2010** "، أكاديمية الدراسات الاجتماعية والإنسانية العدد 9، الجزائر 2013، ص 109.

[2] . المجلس الاقتصادي والاجتماعي: الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني سنة 2001/ جوان 2012.

الجدول رقم (3–1): تقسيم مخطط الدعم للإنعاش الاقتصادي

الوحدة: مليار دولار

القطاع/ السنوات	2001	2002	2003	2004	مج المبالغ	مج النسب B
أشغال كبرى وهياكل القاعدية	100,7	70,2	37,2	2,0	210,5	%40,1
تنمية محلية و بشرية	71,8	72,8	53,1	6,5	204,2	%38,8
دعم قطاع الفلاحة	10,6	20,3	22,5	12,0	65,4	%15,6
دعم الإصلاحات	30,0	15,0	-	-	15,0	%8,6

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، " **تقرير حول وضعية الاقتصادية والاجتماعية خلال السداسي الثاني من سنة 2001/ جوان 2012** "، ص 87.

إن الجدول أعلاه يبين لنا :

1– إن قطاع الأشغال العمومية الكبرى والهياكل قد خص أكبر نسبة من المبالغ مخصص للبرامج حيث استفاد برنامج خاص بمبلغ قدره 210,5 مليار دينار جزائري على مدى أربع سنوات ما يعادل 40,1% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج ، يدل على عزم الحكومة على تدارك العجز والتأخر الحاصل في هذا القطاع نتيجة تأثيرات كل من الأزمة الاقتصادية التي شهدتها البلاد منذ سنة 1986 والإصلاحات الاقتصادية التي طبقت في فترة التسعينات القرن العشرين والتي أجبرت الحكومة على تقليص حجم الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار بغية استفادة التوازن المالي للموازنة العامة كما أن دعم هذا القطاع سيساهم في إنعاش المؤسسات الإنتاجية الوطنية " العامة والخاصة " من خلال توسيع مجال نشاطها مما سيؤدي إلى توفير مناصب الشغل جديدة مباشرة أو غير مباشرة وبالتالي تقليص نسبة البطالة ويساهم الاستثمار في مجال الهياكل القاعدية في توفير الظروف الملائمة للاستثمار وبالتالي رفع معادلات الاستثمار محلية والأجنبية؛

2– كما بلغت نسبة مبالغ مخصصة لقطاع تنمية محلية و بشرية 38,8% من إجمالي مبلغ المخصص للبرامج، من أجل تحقيق أهداف برامج المتمثلة في تحقيق التوازن بين مناطق الوطن وتحسين الإطار المعيشي

للمواطن خاصة في المناطق الريفية المعزولة، كما سيؤدي دعم الموارد البشرية إلى رفع معدلات التنمية البشرية وبالتالي تحقيق التنمية بين أفراد المجتمع؛

3– أما بالنسبة للفلاحة والصيد البحري فلم يقل إلا بمبلغ 65,4مليار دينار أي ما يعادل 12,4% من إجمالي المبلغ المخصص، يعدو ذلك إلى أن القطاع استفاد من برنامج الوطني للتنمية الفلاحية وهو برنامج مستقل ضمن مخطط الإنعاش الاقتصادي يعتبر بمثابة دعم الإنعاش الاقتصادي يعتبر بمثابة دعم للمخطط السابق؛

4– فيما يخص المبلغ لدعم الإصلاحات يقدر ب 45 مليار دينار أي بنسبة 8,6% من إجمالي المبلغ المخصص لبرنامج دعم ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية العامة والخاصة .

أما فيما يخص التوزيع السنوي لمخطط دعم فيلاحظ أنه يرتكز أساسا على سنوات 2001، 2002، 2003، بقيمة 205,4 مليار دينار ، 113,2 مليار على التوالي بالنسبة 39,12%، 35,4%، 21,76% من قيمة المبلغ الموجود وهو الأمر الذي يدل على عزم [1] الحكومة على تنفيذ معظم العمليات والمشاريع الخاصة بالبرنامج خلال أقصر فترة زمنية ممكنة بغرض تحسين ظروف الاقتصادية للشعب الجزائري التي تدهورت بسبب الأزمة الاقتصادية التي عرفتها البلاد وما تبعها من الإصلاحات الاقتصادية خلال فترة التسعينات من القرن العشرين.

3– نتائج مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي:

السنوات 2001–2004 بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية رافقت استعادة الأمن عبر ربوع بلادنا وتجسد هذا الإنعاش من خلال نتائج عديدة هامة نذكرها على الخصوص ما يلي[2]:

– استثمار إجمالي حوالي 46 مليار دولار أي 3700 مليار دينار ، منها حوالي 30 مليار دولار أي 2350 مليار دينار من الإنفاق العمومي؛

– نمو مستمر يساوي المتوسط 3,8% طول السنوات الخمس بالنسبة 6,8% في سنة 2003؛

– تراجع في البطالة أكثر من 29% إلى 24%؛

– إنجاز الآلاف من المنشآت القاعدية وكذلك للأبناء وتسليم الآلاف من المساكن الجاهزة.

---

[1] . نبيل بوفليح ،" **دراسة تقييميه لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر الفترة 2000– 2010** "، مرجع سبق ذكره، ص ص 252، 254.

[2] . نبيل بوفليح ،" **دراسة تقييميه لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر الفترة 2000– 2010** "، نفس المرجع ، ص 109.

لقد خرجت الجزائر بسلام من هذه التجربة إذ أن التوازنات الاقتصادية الكلية قد استرجعت، وحققت الجائر سنة 2003 نسبة نمو قدره 6،8% واحتياطات صرف قدرها 32,9 مليار دولار في زيادة مستمرة بالمقابل فإن ديون الجزائر خارجية قد انخفضت من 28,3 مليار دولار إلى 22 مليار دولار كما تقلصت الديون العمومية الداخلية للدولة من 1059 مليار دينار جزائري سنة 1999 إلى 911 مليار دينار جزائري في سنة 2003.

المطلب الثاني: المخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005– 2009.

من أجل تحقيق الأهداف الإستراتيجية، المتمثلة في تحسين مستوى معيشة السكان وتعميم التقدم الاقتصادي وتوزيع عادل لثمار النمو، ومواصلة سياسة الإنعاش الاقتصادي، اتخذت السلطات سياسة اتفاقية تمثلت في البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.

1– التعريف بالمخطط:

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها. وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 ، وذلك بعد تحسين الوضعية المالية للجزائر بعد الارتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري والذي بلغ سنة 2004 حدود 38,5 دولار مما نتج عنه تراكم احتياطي الصرف إلى ما يقارب 43,1 مليار دينار في السنة ذاتها ومع تزايد التفاؤل بخصوص المداخيل المتوقع تحصيلها والوضعية المالية المستقبلة أقرت الدولة هذا البرنامج الذي من شأنه تحريك عجلة الاقتصاد وخلق ديناميكية اقتصادية تسمح بازدهار الاقتصاد الجزائري[1] .

تمحورت السياسات ضمن إطار برنامج دعم حول تعزيز النمو المستدام من خلال التركيز على المجالات الأساسية التالية[2]:

- تحفيز الاستثمار ورفع كفاءة الاقتصاد الوطني من خلال تحسين معدل النمو الاقتصادي؛
- تعزيز الأفراد وتحسين مستوى معيشتهم؛
- تحديث وتوسيع الخدمات العامة؛

[1] . بودخدخ كريم،" **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر 2001–2009** "، (رسالة ماجستير جامعة دالي براهيم الجزائر،تخصص نقود ومالية، منشورة)، الجزائر ا 2009-2010، ص 202.

[2] . بوعشة مبارك ، الاقتصاد الجزائري: " **من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية– مقارنة نقدية–** "، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي، المرسوم ب: تقييم برامج الاستثمار العامة وانعكاساتها على التشغيل والنمو والاستثمار من تنظيم كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سطيف 1 خلال الفترة 11-12 مارس 2012 ص ص 12،13.

- تعزيز الاندماج في الاقتصاد العالم.

2- أهداف مخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي:

تم بعث برنامج دعم النمو بغية تحقيق مجموعة من الأهداف تمحورت في ثلاث نقاط رئيسية وهي[1]:

1- تطوير البنية التحتية الاقتصادية وذلك باعتبارها الركيزة الأساسية لتطوير النشاط الاقتصادي والإنتاجي ودعم الاستثمار الخاص المحلي والخارجي؛

2- تحديث الاقتصاد خاصة في ميدان تكنولوجيا الإعلام والاتصال وذلك لماله من أهمية بالغة في عملية بعث التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

3- تحسين الظروف المعيشية للسكان وذالك لما كان الإنسان هو الهدف الأسمى من التنمية كان لزام الاهتمام بالنواحي الصحية والتعليمية والأمنية المتعلقة به.

3- محتوى المخطط التكميلي لدعم النمو:

يعتبر المخطط التكميلي لدعم النمو مخططا غير مسبوق في تاريخ الجزائر الاقتصادي من حيث قيمته والتي بلغت في شكله الأصلي 4203 دينار جزائري (55 مليار دولار) حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين، أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دينار جزائري و آخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دينار جزائري، زيادة على المارد المتبقية من المخطط السابق والمقدرة ب 1071 مليار دينار والصناديق الإضافية المقدرة ب 1191 مليار دينار والتحولات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دينار.

وقد اشتمل في مضمونه خمسة محاور رئيسية كما يبرزه الجدول التالي:

[1] . وليد عبد الحميد عايث ، " **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي: دراسة تطبيقية لنماذج التنمية الاقتصادية** "، الطبعة الأولى، بيروت- لبنان-، 2010 ، ص 201.

الجدول رقم (03-02): مضمون مخطط البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

الوحدة: مليار دينار جزائري

القطاعات	المبالغ	النسب
1- تحسين ظروف معيشة السكان:		%45,5
- السكن؛	1908,5	
- التربية، التعليم العالي، التكوين المهني؛	555	
- البرامج البلدة للتنمية؛	399,5	
- تنمية مناطق الهضاب العليا والمناطق الجنوبية؛	200	
- تزويد السكان بالماء، الكهرباء، الغاز؛	250	
- باقي القطاعات: قطاع الشباب والرياضة، الثقافة، الصحة العمومية، عمليات التهيئة العمرانية وتطوير وسائل الإعلام.	192,5 311,5	
2- تطوير الهياكل القاعدية:	1703,1	%40,5
- قطاع الأشغال العمومية والنقل؛	1300	
- قطاع المياه؛	393	
- قطاع التهيئة العمرانية.	10,15	
3- دعم التنمية الاقتصادية:	337,2	%8
- الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري؛	312	
- الصناعة وترقية الاستثمار؛	18	
- السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف.	7,2	
4- تطوير الخدمة العمومية:	203,9	%4,8
- العدالة والداخلية؛	99	
- المالية التجارة وباقي الإدارات العمومية؛	88,6	
- البريد والتكنولوجيا الحديثة للإتصال.	16,3	

5- تطوير التكنولوجيا الحديثة للإعلام والإتصال.	50	%1,2
المجموع	**4202,7**	**B 100**

المصدر: رئاسة الحكومة، " **البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2007/06/21)**" ، بوابة الوزير.
www.prmierministre.gove.dz/arabe/media/pdf/texteference/texteessemt irls/proqb.bialan/progc/roissance.pdf تم الإطلاع عليه بتاريخ 2016/03/12 على الساعة 19:35 H.

يبن الجدول أعلاه أن القطاعات المستفيدة من البرنامج التكميلي تتمثل في:

- **قطاع التنمية المحلية والبشرية**: استفاد من برنامج خاص يصل 1908,5 مليار دينار جزائري أي نسبة 45,5% من إجمالي البرنامج التكميلي؛
- **قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية**: يقدر المبلغ المخصص له ب 1703,1 مليار دينار جزائري أي نسبة 40,5% من إجمالي البرنامج؛
- **قطاعات الصناعة الفلاحية والصيد البحري**: استفادت من 337,2 دينار جزائري وهو ما يمثل 8% من إجمالي البرنامج؛
- **القطاع الإداري الحكومي**: استفاد من برنامج خاص لتطوير وإصلاح الهياكل الحكومية على غرار الداخلية، العدالة، المالية، تصل قيمته إلى 203,9 مليار دينار جزائري أي بنسبة4,3% من البرنامج التكميلي؛
- **قطاع التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال**: استفاد من 50 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 1,2% من البرنامج التكميلي.

وعلى هذا الأساس يمكن القول أن محور تحسين ظروف معيشة السكان النسبة الأكبر من قيمة البرنامج وهو تكملة لما جاء به المخطط السابق في برنامج التنمية المحلية والبشرية، يليه مباشرة محور تطوير المنشآت وهو يعكس مدى الأهمية التي توليها الدولة لقطاع البنى التحتية لدوره الهام في دعم الاستثمار وعمليات الإنتاج أما محور دعم التنمية الاقتصادية وزعت على خمس قطاعات والمحور الأخير تمثل في تطوير الخدمة العمومية وتحديثها والهدف منه هو تحسين هذه الخدمة وجعلها في مستوى القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الجارية.

4- نتائج المخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009):

من أهم نتائج مخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) نذكر[1]:

1- الخروج النهائي من المديونية فقد بلغ الدين العمومي الخارجي 480 مليون دولار أمريكي فقط، أي أقل من 1% من الناتج الداخلي الخام مع نهاية 2009/12/31؛

2- تراجع نسبة البطالة من 15,3% سنة 2005 إلى 10,2% سنة 2009 وهذا راجع إلى مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة (2005-2009) والتي بلغت 5.031.692 منصب شغل؛

3- تشير إحصائيات السياسة العامة على أن فترة برنامج التكميلي لدعم النمو قد سمحت بإنجاز 1.045.269 سكن، وذلك من خلال مختلف الصيغ التي أقرها القانون عبر مختلف الولايات، وعلى هذا الأساس انخفضت نسبة شغل المساكن من 5,79% سنة 1998 إلى 4و89% مع نهاية 2009، بالرغم من الزيادة المحسوسة في عدد السكان خلال العشرية الماضية؛

4- قفز الغلاف المالي الموجه لمصالح الصحة من 60 مليار دينار جزائري سنة 2000 إلى حدود 200 مليار مع نهاية 2009، مما ساعد كثيرا على تحسين مؤشرات الصحة العمومية حيث ارتفع معدل الأمل في الحياة من 6،73% سنة 1999 إلى 75,5% سنة 2009. وهذا نتيجة تطور مختلف أنواع هياكل الصحة العمومية من مستشفيات، العيادات المتعددة الاختصاصات، المراكز الصحية وقاعات العلاج، حيث بلغ مجموعها خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى: 1527 هيكل صحي؛

5- في مجال التنمية البشرية تم تحقيق تطور ملحوظ في المؤشرات البيداغوجية لقطاع التربية الوطنية، التعليم العالي والتكوين المهني وهذا راجع إلى تطور الأغلفة المالية لهذه القطاعات، حيث تقدر النسبة الوطنية لشغل الأقسام في حدود 30 تلميذا، كما أن نسبة التأطير بلغت 23 تلميذا لكل أستاذ في الطور الابتدائي، و17 تلميذا لكل أستاذ في الطور الثانوي وبلغ عدد المقاعد البيداغوجية في قطاع التعليم العالي خلال الفترة (2005- 2009): 351000 مقعد؛

6- تجاوز الاستثمار العمومي 13% بالنسبة للناتج الخام خلال الفترة (2000- 2009) وهو أعلى معدل إذ ما قورن بالدول المتخلفة وحتى المصدرة للبترول؛

[1] . عبد الرحمن تومي، " **الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر والإنفاق** "، طبعة 2011، دار الخلدونية للنشر، الجزائر، ص 262.

7- أما القطاع الصناعي فقد حقق نتائج ضعيفة (5% كمتوسط)، بشقية العام والخاص منذ سنة 2000، كما جاء في المرتبة الأخيرة من حيث خلق الثروة بنسبة 5,3% فقط من إجمالي القيمة المضافة وهذا راجع إلى معاناة القطاع الخاص من صعوبات مالية في أغلب الأحيان بالإضافة مشكلة الاقتصاد الموازي والمنافسة المتزايدة للمنتجات الأجنبية وتنامي تفكيك التعريفة الجمركية. هذه الأوضاع ساعدت على ترك البعض من الصناعيين لصناعتهم وتحولهم إلى المستوردين لمنتجات تباع على حالها.

المطلب الثالث: مخطط توطيد النمو الاقتصادي 2010- 2014.

نظرا لأهمية التخطيط في تسهيل إنجاز مشاريع اعتمدت الجزائر على مجموعة من البرامج التنموية ذات مدى زمني متدرج وحجم استثماري متزايد تبلور في مخطط توطيد النمو الاقتصادي 2010- 2014 الذي يعتبر أضخم برنامج تنموي يطبق في الجزائر منذ الاستقلال ليصل غلى 286 مليار دولار.

1- التعريف بالمخطط:

أعلنت الرئاسة الجزائرية عن إطلاق برنامج توطيد النمو الاقتصادي أو ما يعرف بالبرنامج الخماسي لفترة مابين 2010- 2014 ويأتي هذا البرنامج بعد انتهاء مدة المخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي السابق 2005-2009 وتبلغ تكلفته الإجمالية 286 مليار دولار ويتضمن عدد هائلا من المشاريع في الميادين البنية التحتية والتعليم والصحة والسكن، إلى غير ذلك ونظرا لضخامة الاستثمارات المعلق عليها في هذا المخطط[1].

تم تمويله من خلال حساب التخصيص الخاص 134- 302 المتعلق بصندوق تسيير الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان توطيد النمو.

يستلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة مابين 2010-2014 من النفقات 21,214 مليار دج وهو يشمل شقين اثنين هما:

1- استكمال المشاريع الكبرى الجارية إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9,700 مليار دينار جزائري ما يعادل 130 مليار دولار؛

[1] . محمد مسعي، " **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو** "،مجلة الباحث، العدد 10 ،2012 ، ص 21.
http://carmegie.irg/puplication / ?fa= 41344 تم الإطلاع عليه بتاريخ 2016/03/18، عل الساعة 15:05 H.

2- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11,534 مليار دينار جزائري أي ما يعادل حوالي 130 مليار دولار ويتميز هذا البرنامج بحجمه الاستثنائي وحرص الحكومة على تثمينه على الصعيد الاقتصادي من أجل:

-تدعيم النمو ؛

- تعميق تنويع الاقتصاد الوطني و تنافسيته.

2- أهداف مخطط توطيد النمو الاقتصادي:

يهدف هذا البرنامج لتحقيق جملة من الأهداف نذكر منها ما يلي[1]:

- القضاء على البطالة من خلال خلق ثلاثة ملايين منصب عمل؛
- دعم التنمية البشرية وذلك بتزويد البلاد بموارد بشرية مؤهلة وضرورية لتنميتها الاقتصادية؛
- تحسين الظروف المعيشية في العالم الريفي؛
- ترقية اقتصاد المعرفة وهو هدف أدرج ضمن متعدد الأبعاد من خلال تجنيد منظومة التعليم الوطنية وتعبئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال ودعم تطوير البحث العلمي؛
- تحسين إطار الاستثمار ومحيطه الإداري والقضائي والقانوني للمؤسسة؛
- تحسين المحيط المالي؛
- مواصلة التجديد ألفلاحي وتحسين الأمن الغذائي؛
- تثمين السياحة والصناعة التقليدية؛
- تثمين الموارد الطاقوية.

3- محتوى مخطط توطيد النمو الاقتصادي 2010- 2014:

يعتبر مخطط توطيد النمو الاقتصادي غير مسبوق في تاريخ الجزائر الاقتصادي من حيث قيمته ويشمل هذا المخطط في مضمونه 6 محاور رئيسية يوضحها الجدول التالي:

[1] . بوعشة مبارك، " **الاقتصاد الجزائري: من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية** "، " مرجع سبق ذكره ، ص 16.

جدول رقم (03-03): مضمون مخطط توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014.

الوحدة: مليار دينار

المحاور	المبالغ	النسب
1- تحسين ظروف معيشة السكان: - السكان؛ - التربية، التعليم العالي، التكوين المهني؛ - الصحة؛ - تحسين وسائل وخدمات الإدارات العمومية؛ - باقي القطاعات.	9903 3700 1898 619 1800 1886 8400 5900	%45,42
2- تطوير الهياكل قاعدية: - قطاع الأشغال العمومية والنقل؛ - قطاع التهيئة العمرانية.	8400 5900 2000	%38,52
3- دعم التنمية الاقتصادية: - الفلاحة والتنمية الريفية؛ - دعم القطاع الصناعي العمومي؛ - دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل.	3500 1000 2000 500	%16,05
المجموع	**57406**	**%100**

المصدر: نبيل بوفليح، " **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر الفترة 2000- 2010** "، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثاني عشر ديسمبر 2012، جامعة بسكرة، الجزائر، ص 255.

يظهر هذا الجدول أهم القطاعات التي استهدفتها الحكومة من أجل التأثير مباشرة على معدلات النمو ومستويات التشغيل، حيث استفاد قطاع التنمية المحلية والبشرية من برنامج خاص رصد له 9903 مليار دينار جزائري بنسبة 45,42% من إجمالي المبلغ وذلك بهدف تحسين ظروف التعليم العالي بمختلف أطواره، والتكفل الطبي وتحسين ظروف السكن وغيرها.

– وخصص لقطاع تطوير الهياكل القاعدية مبلغ 8400 مليار دينار جزائري بنسبة 38,52% من إجمالي مبلغ من أجل استكمال المشاريع كطريق السيار شرق غرب (830 كلم) ومشاريع أخرى الخاصة بقطاع النقل وتغطية تكاليف المحافظة الخاصة بتهيئة الإقليم والبيئة؛

– أما قطاعات برامج التنمية الاقتصادية كالصناعة والفلاحة والتشغيل فحظيت بمبلغ 3500 مليار دينار جزائري ما يمثل نسبة 16,05%. وباعتبار أن قطاع التنمية البشرية هو الذي نال حصة الأسد من هذا البرنامج؛

– مما يوضح أن الحكومة من خلال هذا البرنامج أعطت أولوية كبيرة لتحسين ظروف معيشة السكان في جميع المجالات الاجتماعية، الثقافية والصحية.

وهذا عرض مختصر لبعض المشاريع المهمة:

- قطاع الطاقة والمناجم عرف استثمارات ومشاريع هامة في العشرية الأخيرة أهم هذه المشاريع؛
- مشروع " ميدغاز " وهو أنبوب ناقل للغاز يربط الجزائر بإسبانيا؛
- مشروع " غالسي " لتمويل إيطاليا بالغاز؛
- مشروع " تي أس جي بي " الذي سيمون السوق الأوروبية بالغاز؛
- 75 حقلا بتروليا منها 37 بالجهود الخاصة سوناطراك؛
- تعتزم الجزائر الانتهاء من إنشاء المحطة الأولى للطاقة بطاقة الرياح بأدرار بحلول 2012؛
- مجمع سونلغاز أعلن عن إنشاء أول مصنع للصفائح الشمسية ينطلق نشاطه بحلول 2012.
- مشروع ديزرتيك والذي يلوح في الأفق والذي يعتبر أكبر مشروع لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية في العالم؛
- برنامج وطني يمتد من 2000 إلى 2020؛
- احتضانها لعدة مؤتمرات وملتقيات منها الندوة الدولية 16 التي انعقدت بالجزائر بالدول المنتجة للغاز؛
- عضوية الجزائر بمجلس الأمن 2003؛

- البعد الإفريقي للدبلوماسية الجزائرية وآلية نيباد؛
- سعيها لتحقيق التكامل ألمغاربي؛
- مصنع الحديد والصلب بوهران.

3- نتائج مخطط توطيد النمو الاقتصادي:

في إطار مخطط توطيد النمو الاقتصادي تم تجسيد سياسة التجديد الفلاحي والريفي الذي يرمي إلى تحقيق النتائج التالية:

1- تحسين نسبة نمو الإنتاج الفلاحي الوسط؛

2- الرفع من الإنتاج الوطني وتحسين اندماجه عبر عصرنة وتكثيف فروع الإنتاج ذات الاستهلاك الواسع بفضل إدخال المكنة على الزراعة واستخدام أوسع المخصبات وتطوير البيوت البلاستيكية المقببة؛

3- تعميم استعمال التجهيزات الخاصة بالري الاقتصادي للمياه؛

4- تطوير إنتاج البذور والنباتات وحلول التكاثر التي تستجيب لاحتياجات الفلاحين والمربيين والمستثمرات والرفع من نسبة تربية الأبقار؛

5- تطوير أنظمة الضبط؛

6- حماية مداخيل الفلاحين؛

7- دعم إنجاز مخازن حبوب جديدة؛

تعزيز التنمية المستديمة والمتوازنة للأقاليم الريفية وتحسين الظروف المعيشية لسكانها عبر المشروع في إنجاز 102000 مشروعا جواري للتنمية المدمجة على مستوى 2174 منطقة وستسمح هذه المشاريع من جانب آخر في التنمية والحفاظ على أكثر من 8 مليون هكتار نفع في مناطق جبلية و فضاءات سهبية ومناطق صحراوية.

فضلا من ذلك فإن إجراءات دعم تكثيف الفروع ستساعد على تطوير الصناعة ،الفلاحة ، وبروز شبكة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإنتاج المكونات والخدمات الفلاحية وذلك من أجل الاستجابة لاحتياجات الكبرى التي سيوفرها البرنامج.

من جانب آخر سيتم إبلاء متابعة ل:

- سياسة البحث والتكوين والتعميم التقني للفلاحين والمربيين؛
- تعزيز خريطة إنشاء مراكز تقنية متعددة التخصصات؛

- تعزيز الفرع والمهن المشتركة وأنظمة الضبط من أجل حماية مداخيل الفلاحين وتشجيعهم على مزيد الإنتاجية وتأمين تموين السوق بالمنتجات من قبل الفلاحين وحماية القدرة الشرائية للمستهلكين؛
- توفير المكننة آلية تؤدي إلى فلاحة عصرية حول المستثمرات الفلاحة التي تتحكم في التقنيات المبتكرة؛
- توسيع المساحة الفلاحية القابلة للاستغلال سيما تلك الخاصة بالأراضي المستقية التي تفرضها متطلبات أمننا الغذائي؛
- مواصلة برنامج حماية الأراضي الفلاحية غير مكافحة التصحر وتهيئة الأحواض المنحدرة وتعزيز أعمال التشجير وحماية الأنظمة الإيكولوجية في إطار سياسة التجديد الريفي؛
- إطلاق برنامج أعمال يرمي إلى تجنيد جميع الطاقات المتوفرة في ميدان الموارد المائية من أجل التكفل بالاحتياجات الضرورية لتأمين الإنتاج الوطني؛
- السقي التكميلي للحبوب والمساحات أخرى خاصة بالزراعات المكثفة لموارد البقول والبطاطا، وزراعة الأشجار المثمرة وأشجار الزيتون؛
- تحضير اندماجه الكامل في الاقتصاد العالمي بشكل أمثل.

يعتبر مشروع قانون المالية لسنة 2016، آلية من آليات تنفيذ البرنامج الخماسي 2015-2019، و ذلك لاستكمال تجسيد القرارات المتخذة في بداية السداسي الثاني لسنة 2015 وكذا تلك المتخذة في قانون المالية التكميلي لسنة 2015، والمتعلقة بالتدابير الهادفة للتخفيف من الأثر السلبي الناجم عن انخفاض أسعار المحروقات على التوازنات المالية الداخلية والخارجية للدولة، إن تراجع النمو الاقتصادي العالمي وانهيار أسعار البترول قد أثر على القدرات المالية للدولة، مما تطلب عند إعداد مشروع الميزانية لسنة 2016، التوفيق بين الطلب المالي الخاص لتنفيذ العمليات المسجلة في إطار برنامج الاستثمار العمومي 2015-2019 وتقلص الموارد المالية ، وذلك تحت الضغط الناجم عن مواجهة الطلب المحلي الذي يجب أن يحقق مستويات مقبولة في مجال الاستثمار والاستهلاك[1].

[1] . **التقرير التمهيدي**، عن مشروع قانون المالية لسنة 2016، الفترة التشريعية السابعة، دورة الخريف 2015، لجنة المالية والميزانية.

المبحث الثاني: دراسة تحليلية لتطور بعض المتغيرات الاقتصادية.

شرعت الجزائر في انتهاج سياسة توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل سيما من حيث أهمية الموارد المخصصة لها وذلك عبر برامج استثمارات العامة المنفذة أو الجاري تنفيذها على طول المدة من 1990-2014 وسعت الجزائر من خلال هذه البرامج إلى تحقيق أهداف اقتصادية و اجتماعية... إلخ والتي صاحبها هذا الأخير ارتفاع فاحش لحجم النفقات العامة التي كان لها أثار إيجابية وسلبية على الاقتصاد.

المطلب الأول: تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر 1990-2014.

من خلال عرض وتتبع تطور النفقات العامة الإجمالية في الاقتصاد الجزائري سوف نتأكد من مدى توافق النفقات العامة في الجزائر مع الاتجاه العام في النمو الذي سلكته في مختلف الدول أو عدم ذلك.

1- تحليل تطور النفقات العامة 1990-2014: عرف معدل النفقات العامة تصاعدا كبيرا وخاصة في الآونة الأخيرة بالجزائر، وهذا بفعل البرامج التنموية التي كلفتها مبالغ هائلة والتي عرفناها سابقا.

الشكل رقم (03- 01): تطور النفقات العامة 1990- 2014.

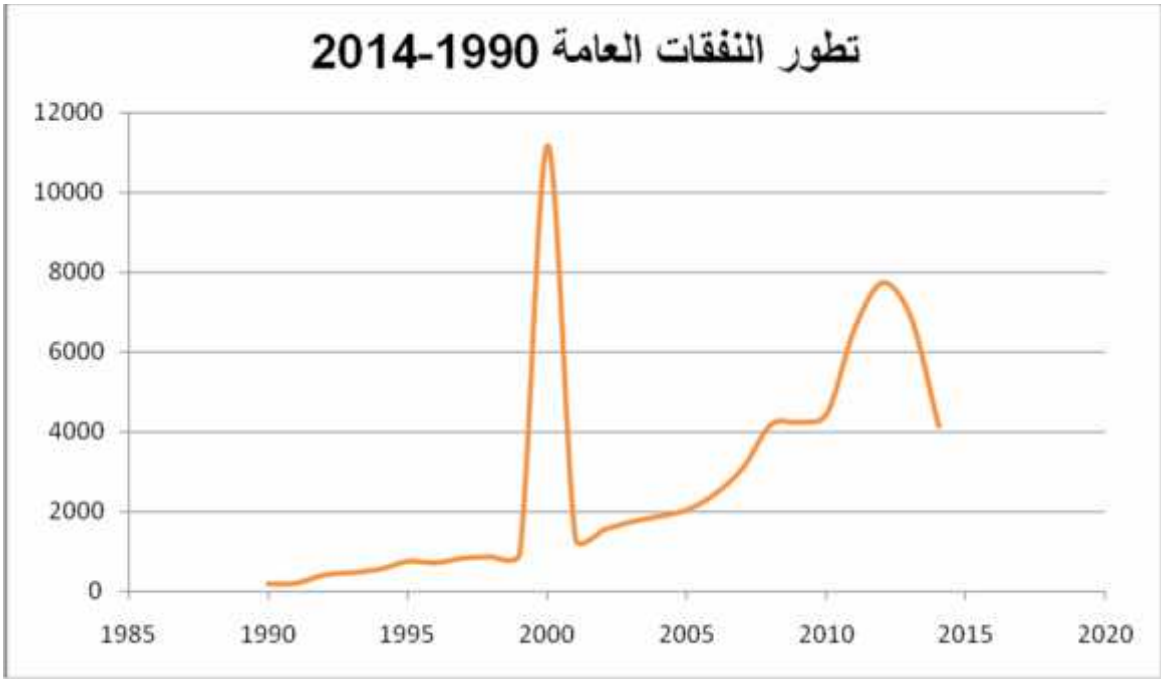

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات الملحق رقم 03- 01.

ما يمكن ملاحظته من الشكل التالي و الذي يبن بأن النفقات العامة في الجزائر شهدت نموا متزايدا عبر الزمن، حيث قدرت 1990 ب 198,3 مليار دج لتتزايد بالشكل الملحوظ خلال فترة 2012 775,5 مليار دج كما يجب الإشارة أن خلال هاته الفترة سجلت النفقات العامة إنخفاظ وحيدا بين سنتي 1995و 1996 وهذا ما يوضحه معدل نمو النفقات العامة الذي ظهر بالإشارة السالبة وبلغ 4,61%- ويعلل هذا الانخفاض بسياسة ترشيد النفقات العامة التي استهدفتها الإصلاحات الهيكلية المبرمة بين الجزائر وصندوق النقد الدولي.

لكن إذا أردنا أن نتبع تطور النفقات العامة كما يبينها الجدول وربطها بالسياسة المتبعة من طرف الدولة قسمنا تحليلنا إلى أربعة مراحل كالآتي:

– **المرحلة الأولى**: وهي مرحلة تزايد النفقات العامة من سنة 1990-1995 والتي شهدت فيها معدلات نمو مرتفعة بلغت 34,13% في نهاية المدة، وكانت تلك الزيادة بسبب تحسن الإرادات العامة للدولة جراء ارتفاع أسعار البترول بعد الانخفاض الذي عرفته الأزمنة البترولية سنة 1986 [*] و أنجز عليه من زيادة في نسبة الانخفاض على الأجور والرواتب وتسديد المديونية العمومية التي عرفتها مرحلة اتفاقات الاستعداد الائتماني.

– **المرحلة الثانية**: وهي المرحلة التي بدأت بتسجيل معدل نمو النفقات العامة سالبا سنة 1995 وتسجيل معدلات نمو في الإنفاق العام أقل من الفترة السابقة التي بلغت كحد أقصى16,64% سنة 1997 و 9,81 % سنة 1999 وسبب ذلك الانخفاض هو الأهداف الرامية إلى تقلص الإنفاق العام ورفع الدعم المتقدم من طرف الدولة التي عرفته مرحلة الإصلاحات الهيكلية التي مست مختلف القطاعات الاقتصادية المبرمة مع صندوق النقد الدولي.

– **المرحلة الثالثة**: هي المرحلة التي عرفت باستعادة ارتفاع وتيرة الإنفاق العام اعتبارا من سنة 2000 الذي بلغ 1178,1 مليار دج ليشهد وتيرة نمو عبر السنوات بلغت 4466,9 مليار دج سنة 2010 أي بمعدل نمو في الإنفاق العام قدر ب 48,18% بالإضافة إلى سنة 2011 سجلت ب 6618,4 مليار دج كما سجلت أعلى قيمة سنة 2012 والتي قدرت ب 7745,5 مليار دج ويفسر وتيرة زيادة

[*] . سعر برميل النفط 23,73 دولار سنة 1990 في حين لم يتجاوز سعره 10 دولار للبرميل سنة 1986.

الإنفاق العام خلال طيلة هته الفترة إلى تخصيص للدولة لمبالغ ضخمة في إطار معارف باسم برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي خصص له غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار د (ما يعادل 16 مليار دج).
إضافة إلى البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 والذي قدرت الاعتمادات المالية المخصصة له بمبلغ 4202,7 مليار دج، إضافة إلى مختلف البرامج الإضافية لاسيما برنامجي الجنوب والهضاب العليا.
برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010- 2014 بقوام مالي إجمالي قدره 21214 مليار دج (ما يعادل 286 مليار دولار). وتحسين أسعار النفط*.

- المرحلة الرابعة: لوحظ في الآونة الأخيرة بين سنتي 2013 وسنة 2014 تناقص في قيمة النفقات العامة انخفاض أسعار وكميات المحروقات المصدرة سجلت انخفاض بنسبة 43,71% قدر بنحو 18,09 مليار دولار مقابل 32,14 مليار دولار خلال نفس الفترة من سنة 2004. وهذا ما أدى إلى تراجع للمداخيل على مستوى الميزانية العامة.

2- تحليل تطور نفقات التسيير والتجهيز خلال فترة 1990-2014

بما أن النفقات العامة الإجمالية تنقسم إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز ارتأينا من خلال هذا الفرع إلى التطرق إلى تحليل تطور نفقات التجهيز والتسيير.

2-1- تطور نفقات التسيير:

بعدما عرفنا التطور الإجمالي للنفقات العامة سوف نحاول التعرف إلى تطور النفقات العامة بحسب طبيعتها من حيث كونها نفقات التسيير (النفقات الجارية)، أو من حيث كونها نفقات تجهيز (النفقات الاستثمارية) ليقودنا إلى معرفة توجيهات الدولة من حيث تخصيص وتوزيع الدولة لنفقاتها بين النوعين.

* . بلغ سعر برميل النفط حوالي 38,66 دولار للبرميل سنة2004.

الشكل رقم (03- 02): تطور نفقات التسيير خلال الفترة 1990-2014.

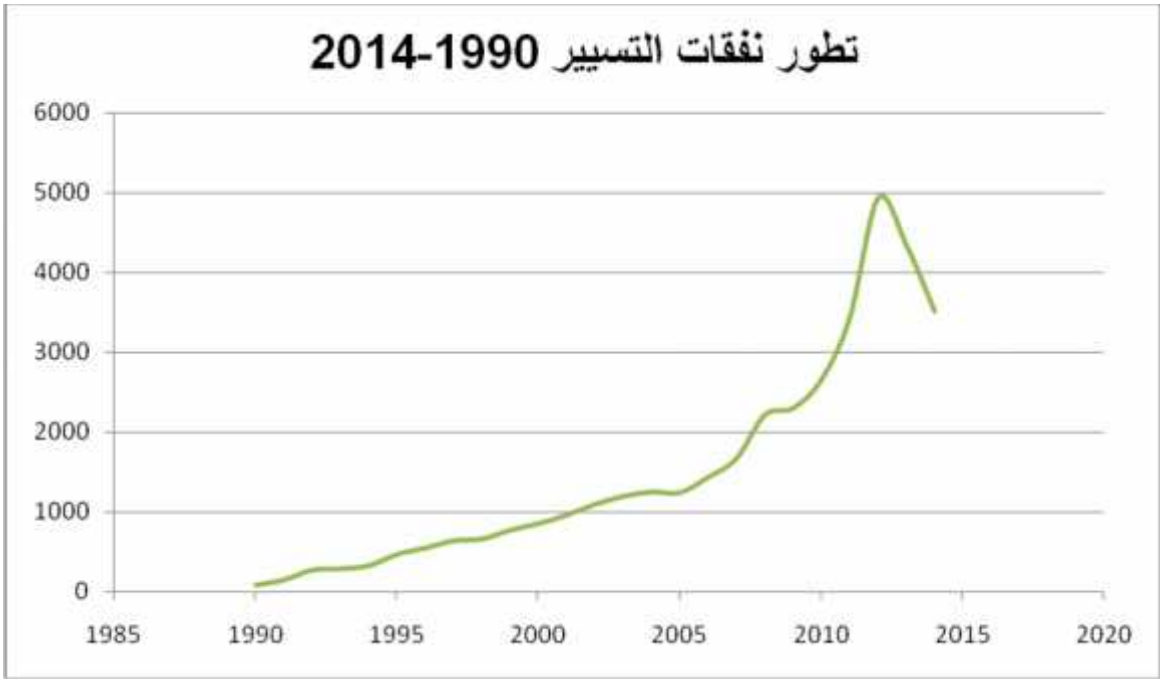

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات الملحق رقم 03- 02.

يتضح لنا من خلال الشكل 03- 02 أن نفقات التسيير أخذت اتجاها عاما نحو الزيادة وهذا خلال طول فترة 1990-2012 وهذا الاتجاه ما هو انعكاسا للاتجاه العام الذي عرفته النفقات العامة، حيث شهدت ارتفاعا محسوسا خلال الفترة الممتدة 1990-1999 إذ انتقلت من 276,13 مليار دج إلى 774,7 مليار دج ففي خلال هاته الفترة كانت حصة نفقات التسيير كنسبة من الإنفاق العام مرتفعة حيث بلغت 80,56% وهي أعلى نسبة، وهذا الارتفاع كانت نتيجة ارتفاع مستوى الأجور والرواتب والمنح من جهة أخرى وإلى وأحداث برنامج الشبكة الاجتماعية ابتداءا من قانون المالية لسنة 1990.

وخلال الفترة الممتدة بين سنتي 2000-2004 شهدت نفقات التسيير وتيرة ارتفاع منخفضة مقارنة بالفترة السابقة وهذا راجع إلى تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي أعطيت فيه أهمية كبيرة لنفقات التسيير.

ونظرا للجمود النسبي الذي يميز الإنفاق الجاري وصعوبة تقليصه فقد شهد ارتفاعا بعد سنة 2004 ليحقق معدل نمو بين سنتي 2007 و 2008 قدر ب 32,49%، كما أنه بالرغم من الاهتمام الكبير

بالمنشآت القاعدية وغيرها في برنامجي دعم الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو وانخفاض قيمتها إلا أنها لا تزال تمثل أكبر من نصف النفقات العامة بسبب الاختلال الهيكلي في النفقات العامة.

أما فيما يخص سنتي 2013-2014 نلاحظ تراجع نفقات التسيير مقارنة بالسنوات السابقة وسبب ذلك راجع إلى انتهاج سياسة التقشف.

2- تطور نفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة 1990- 2014:

سوف نتبع تكو نفقات التجهيز خلال فترة الدراسة وذلك من خلال الجدول التالي:

الشكل رقم (03-03) : تطور نفقات التجهيز 1990-2014

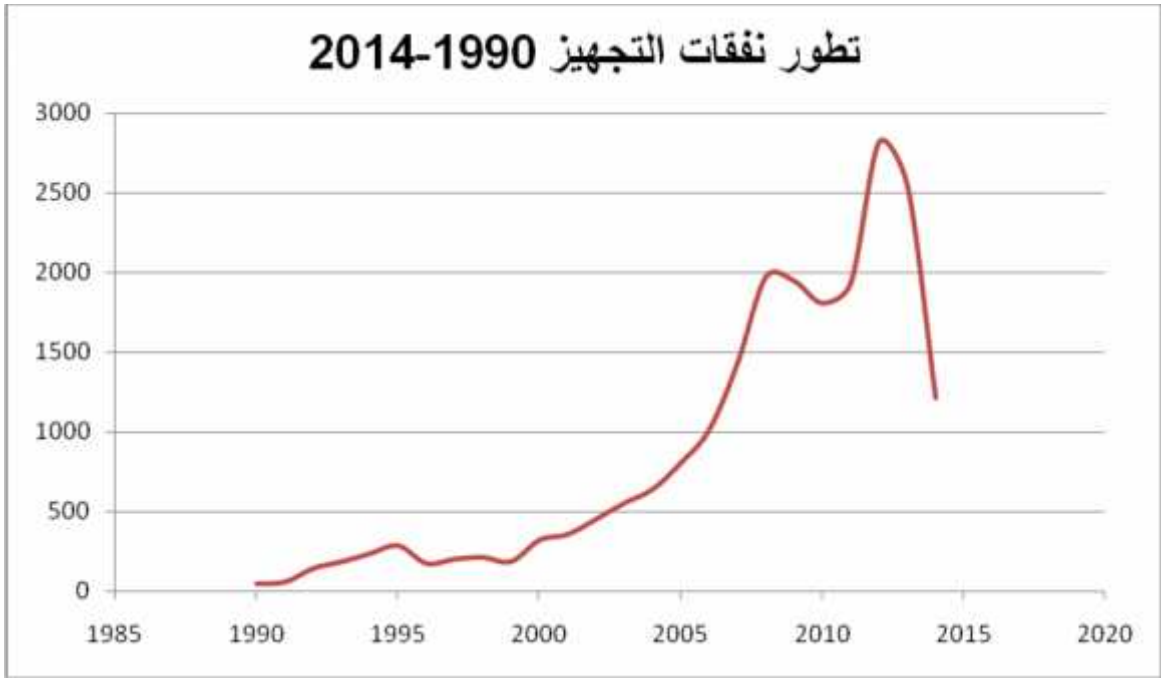

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الملحق رقم 03- 03.

من خلال الشكل 03- 03 نلاحظ أن نفقات التجهيز شهدت هي كذلك ارتفاعا وتناقصا خلال فترة الدراسة إلا أن نسبة الارتفاع فيها كانت أقل سابقتها ففي خلال فترة الممتدة مابين 1990 و 2009 شهدت فيها تذبذب في سنة زيادتها بل وشكلت نسبة متدنية من إجمالي النفقات العامة فبالرغم من أنها شهدت تزايدا في السنوات الأولى بلغت 286 مليار دج سنة 1995 أي بنسبة 37,65% من إجمالي النفقات العامة إلا أنها عرفت انخفاض في نهاية التسعينات حيث قدرت ب 187 مليار دج سنة 1999

أي بنسبة 19,44% من إجمالي النفقات العامة ويرجع ذلك التراجع إلى برنامج الإصلاح الهيكلي المدعم من طرف صندوق النقد الدولي والذي اشترط فيه تقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية وفسح المجال للقطاع الخاص ابتداءا من انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي سنة 2000 وبرنامج دعم النمو الاقتصادي استعاد الإنفاق الاستثماري نمو ليرتفع من 312,9 مليار دج سنة 2000 إلى 1946,3 مليار دج سنة 2009 بمعدل نمو 50,4%، أي بسبب الاهتمام الكبير بمشاريع البنية التحتية وتحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى الذي حولتها البرنامجين الاقتصاديين في هاته الفترة. وبلغت قيمته 1807,9 مليار دج سنة 2010 وسبب راجع إلى تمويل البرنامج الخماسي 2014/2010.

إلا أن انخفضت قيمة نفقات التجهيز سنتي 2013 و 2014إلى قيمة 2544,2 مليار دج إلى 1213,5سبب ذلك راجع إلى عودت ارتفاع نفقات التسيير في هذه السنة.

3- تطور التوازن المالي بالجزائر بين مرحلة 2004-2015:

يعتبر تطور التوازن المالي للدولة خلال فترة الدراسة يظهر لنا أن هناك اهتمام مباشر من قبل الحكومة لتفعل دورها في الحياة الاقتصادية وهذا ناتج عن مختلف البرامج التي تبنتها من 2001-2014 والتي خصصت لها مبالغ مالية ضخمة التي يحتاج من تحليلها وتقييمها ضمن السياسة الإنفاقية التي قدمت عليها الحكومة وهذا في ضل تزايد حجم الإيرادات البترولية التي تعتبر المصدر الوحيد الذي يقوم من خلال تغطية كل النفقات المخصصة للبرامج من خلال هذا سنقوم بعرض جدول يظهر لنا تطور التوازن المالي للجزائر[1].

الجدول رقم (03- 04): تطور التوازن المالي بالجزائر بين 2004-2015

الوحدة: مليار دج

	2004	2006	2008	2010	2012	2014	2015
- إيرادات الميزانية	2278.9	2156.2	2245,8	2443,8	2666,9	2919,4	3058
-جباية البترولية	1538.1	1319.9	1274,3	1325,2	1378,9	1433,4	1491,8

[1] .عجلان العياشي " **تحليل وتقييم فعالية الحسابات الخاصة في تعزيز قدرات التمويل العمومي المستدام للتنمية بالجزائر** "، أبحاث المؤتمر الدولي 2013 جامعة سطيف1، ص 15.

-جباية العادية	571.8	654.9	756,2	881,2	1027,5	1198,6	1294,7
-نفقات الميزانية	1774.15	2001.4	2269,4	2506,8	2779,8	3089,9	3262,5
-نفقات التجهيز	594.2	691.6	829,2	940,9	1070	1213,5	1992,9
-نفقات التسيير	1180.3	1309.8	1440,1	1565,9	1709,7	1876,4	1969,6
-رصيد الميزانية	504,4	154.8	-23,5	-6,30	-112,9	-170,5	-204,5
-نسبة رصيد PIB	%8,7	%2,4	-0,3%	-0,7%	-1,1%	-1,4%	-1,5%

المصدر: عجلان العياشي " **تحليل وتقييم فعالية الحسابات الخاصة في تعزيز قدرات التمويل العمومي المستدام للتنمية بالجزائر** "، أبحاث المؤتمر الدولي 2013 جامعة سطيف1.

إن معطيات الجدول السابق حسب تقديرات خبراء البنك الدولي في سنة 2005 لتطور التوازن المالي العمومي بالجزائر لفترة بين 2004-2015 تؤشر على جز للميزانية كنسبة من الناتج الإجمالي هو رصيد سالب إلى غاية 2015.

المطلب الثاني: تحليل النمو الاقتصادي في الجزائر

بهدف عرض تحليل تطور النمو الاقتصادي وكذا تطور أهم القطاعات الاقتصادية خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1990- 2014 سيتم تقسيم هذه الفترة إلى خمسة فترات رئيسية.

– تطور النمو الاقتصادي: ويعرف النمو الاقتصادي على أنه " حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي ناتج الوطني، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي، " [1] وللوقوف على تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال معطيات الملحق رقم 03- 04 و الشكل التالي:

الشكل رقم(03– 04): تطور النمو الاقتصادي في الجزائر 1990 – 2014.

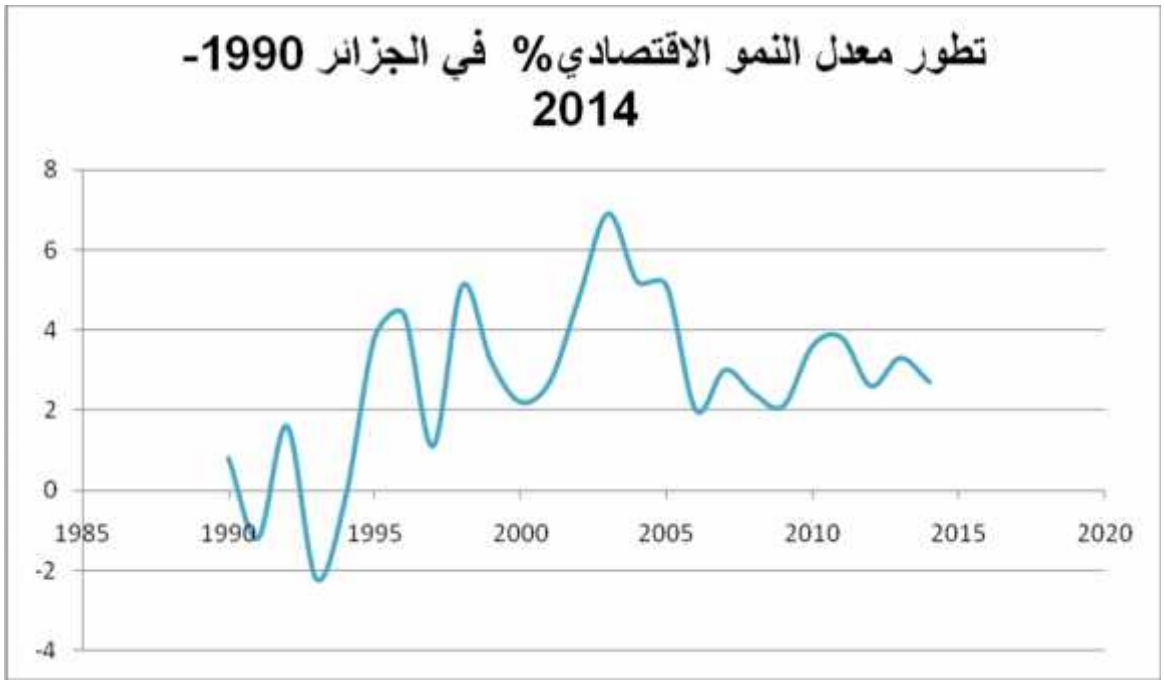

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات الملحق رقم 03- 04.

1– الفترة 1990– 1994: شهدت هذه الفترة معدلات نمو عام سلبية أو ضعيفة حيث بلغ متوسط نمو الإنتاج الوطني الإجمالي0,64 % نتيجة لتراجع سعر البترول وبداية الأزمة السياسية، ما انعكس على نمو القطاعات الاقتصادية حيث تراوحت معدلات نمو الفلاحة خلال هذه الفترة 6,2%- و 2% عدا

[1] . عجيمة عبد العزيز ، و آخرون، " **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق** " ، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 73.

سنة 1991أين بلغت 15% ويمكن إيعاز التذبذب الشديد الذي عرفته معدلات النمو بهذا القطاع إلى ارتباطه بالظروف المناخية، كما جاءت أغلب معدلات النمو في قطاع الصناعة خارج المحروقات سلبية نتيجة تخلي الدولة عن العديد من المؤسسات العمومية في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي التزمت بها أمام الهيآت الدولية بغرض الحصول على تمويلات تمكنها الخروج من الأزمة، في حين تعرضت مؤسسات أخرى لعمليات تخريب ونهب بسبب تردي الأوضاع الأمنية آنذاك فضلا عن عزوف قطاع الخاص عن الاستثمار في مجال الصناعي، وعرف قطاع البناء والأشغال العمومية بدوره معدلات نمو ضعيفة إلى جانب قطاع الخدمات الذي سجل متوسط نمو قدره 2,66% لتراجع القيمة المضافة لكل قطاعات السكن، الري، الطرقات، الاتصالات والسياحة نتيجة اهتمام تدهور الدولة بالوضعية الأمنية، وبالرغم من تجاوز متوسط معدل نمو قطاع المحروقات لمتوسط معدل النمو العام حيث بلغ 1,59% إلا أنه يعتبر محتشما ويفسر بانخفاض أسعار البترول.

2- الفترة 1995- 1999: يلاحظ التحسن الذي عرفته معدلات النمو العام خلال هته الفترة، إذ سجلت سنة 1995 أول معدل نمو إيجابي بعد سنوات من النمو السلبي ب 3,8% ليتحسن أكثر سنة 1996، في حين بلغ أدنى مستوياته السنة التي والتها ليبلغ أعلى معدلاته سنة 1998 بما يفوق 5% ويرجع ذلك لتطبيق الجزائر برنامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي، وعلى الرغم من انتعاش معدلات العام بعد سنوات من الركود إلا أنها تبقى غير كافية وهشة لاعتمادها على قطاع المحروقات حيث بلغ متوسط معدل نمو هذا القطاع 4,71% إل جانب معدلات النمو الهامة التي سجلت القطاع الفلاحي خلال هته الفترة باستثناء سنتي 1997 و 1999 حيث انتقلت من 15% إلى 27,3% بين سنتي 1995 و 1996 ووصلت سنة 1998 إلى 11,4% ما يدل على مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الجزائري ومدى مساهمة في خلق القيمة المضافة التي تحسن معدلات النمو العام، في الوقت الذي عرفت فيه معدلات نمو قطاع الصناعة تقهقرا كبيرا نتيجة تراجع الدولة عن الاستثمار في الصناعات الثقيلة (المعدنية والميكانيكية) حيث دفعتها هذه الأخيرة إلى العجز المالي ومن ثم الاقتراض، كما شهدت جل فروع الصناعة الأخرى تراجعا كبيرا ماعدا فرعي الصناعة الغذائية والبلاستيك التي يرجع لهما الفضل في تسجيل معدل نمو قدر ب 8,4% بقطاع الصناعة سنة 1998 وشهد قطاع البناء والأشغال العمومية معدلات نمو إيجابية لكنها متواضعة لتراجع حجم الاستثمار العام أو الخاص في هذا المجال، في حين تحسن معدلات

نمو قطاع الخدمات لبطئ انفتاحه على السوق الدولية حيث بلغ معدل النمو بهذا القطاع سنة 1998 ما يقارب 8% ما يؤكد مكانة هذا القطاع وقدرته على جلب القيمة المضافة.

3- الفترة 2000- 2004: عرف النمو في الفترة محل الدراسة معدلات أحسن من الفترتين السابقتين أين بلغ في المتوسط 3,99%، لارتفاع أسعار البترول وتحسن مناخ الاستثمار بسبب تحسن الأوضاع الأمنية الأمر الذي رفع الاستثمارات الأجنبية المباشرة و / أو الاستثمارات المحلية، احتل القطاع الفلاحي الصدارة بنمو متوسط بلغ 7,87% بفضل سياسات الدعم التي طبقتها الدولة والتي تهدف بالأساس إلى تحسين إنتاجية هذا القطاع، متبوعا بقطاع البناء والأشغال العمومية بنمو متوسط قارب 5,5% والمتأتي من الاستثمار في مجال السكن والبنى التحتية، كما سجل قطاع الخدمات خارج الإدارة العمومية معدلات نمو فاقت تلك التي عرفتها الفترتين السابقتين بمتوسط نمو قدره 5,06% نتيجة انتعاش قطاعات النقل، الاتصالات و السياحة، وبلغ متوسط نمو قطاع الصناعة خلال هذه الفترة 4,15% وهو معدل يفوق متوسط معدل النمو العام لكنه يعتبر ضئيلا إذا ما قورن بحجم التشجيع والتسهيلات التي عرفها الاستثمار الخاص في هذا المجال، كما حقق قطاع المحروقات تراجعا عن الفترة السابقة في معدل نموه المتوسط رغم تحسنه مقارنة بالفترة الأولى إذ بلغ 4,8%.

4- الفترة 2005- 2009: بعد تحسن معدلات النمو (خلال الفترة السابقة) عرفت هذه الأخيرة تراجعا وخصوصا بعد سنة 2007، تزامنا مع تداعيات الأزمة العالمية و تأثيراتها في الطلب على البترول حيث انخفضت أسعاره وبالتالي قطاع المحروقات لمعدلات نمو سالبة، في حين شهد النمو به 9,57% لمواصلة الدولة تنفيذ برنامجها القاضي بتدعيم البنى التحتية اللازمة لتحقيق التنمية الشاملة كالطرقات والري، قطاع الخدمات خاصة منها تلك المقدمة خارج الإدارة العمومية إذ فاق معدل النمو المتوسط لها 6,73% متجاوز بذلك معدلات نمو خدمات الإدارة العمومية نتيجة استثمارات الخواص في هذا القطاع كفروع الاتصالات والسياحة، كما تحسنت مردودية القطاع ألفلاحي سنتي 2006 و 200 ليسجل نموا سالبا سنة 200 بفعل الجفاف ثم عاود الارتفاع بعد ذلك ليبلغ 6,2% عام 2006 بفضل مردود الحبوب تلك السنة، رغم كل هذا بقي النمو بالقطاع الصناعي غير كافي خاصة العمومي منه إذ تجاوزت معدلات النمو بالقطاع الخاص تلك المسجلة بالقطاع العام إلا أنها تعتبر غير كافية مقارنة بالآليات و التحفيزات التي طبقت قصد دعم إنتاجية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار.

5- الفترة 2010- 2014: عرف النمو خلال الفترة محل الدراسة تحسنا ضئيلا مقارن بالفترة السابقة سواء في مستواه العام (حيث انتقل من 2,1 سنة 2009 إلى 2,7 سنة 2014) وقدرت مديريات وزارة المالية نموا اقتصاديا خلال السداسي الأول من سنة 2014 بنسبة4,5% خارج قطاع المحروقات، وحسب قطاع النشاط لا تزال الخدمات التجارية والبناء والأشغال العمومية من أهم المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي وبالرغم من النتائج السلبية التي يشهدها من حيث الانخفاض في حجم الصادرات والعائدات المالية للصادرات، يبقى هذا القطاع الرغم من ذلك المصدر الرئيسي للنمو في البلاد، كما شهد القطاع الفلاحي الجزائري العديد من النجاحات خلال الشهرية الأخيرة، وعلى الرغم من النتائج الايجابية المحققة، لاسيما تم تحقيقها في العشرية الأخيرة، سيستمر هذا القطاع في مواجهة العديد من التحديات سواء من خلال سياقها الخاص أو من حيث التحولات التي تحدث على المستوى الدولي فيما يخص قطاع المحروقات شهد تراجعا بنسبة% 7,1- خلال الثلاثي الأول بالإضافة إلى نتائج الثلاثي الثاني من سنة 2014 بنسبة% 1,9- مقارنة بالسنوات الأخرى 2010-2014 مما تسبب في معدل سلبي في إنتاج المحروقات خلال السداسي الأول تقدر بنسبة 4,5%- وتأثر بهذا الانخفاض جميع أجزاء هذا القطاع بدون استثناء إذا كان إنتاج البترول والغاز الطبيعي له صلة سببية بالانخفاض الحاد في أسعار البترول، يصعب تفسير تباطؤ التركيز بالنسبة للمتطلبات الجد هامة في الاستهلاك الداخلي للوقود، في الوقت الذي تنوي فيه الحكومة تبني مجموعة من التدابير من شأنها خفض فاتورة الواردات بشكل معتبر.

إن الوضع المتأزم الذي يعرفه اقتصادنا لا يعود إلى تراجع السوق الدولية للمحروقات، وإنما زاد هذا الأخير من تفاقم أعراض القلق والحصر والواقع أن الاقتصاد الوطني يعاني منذ فترة طويلة صعوبة تنويعه' ولم يسعه سوى تعزيز تبعية للمحروقات، لأسباب موضوعية بالنسبة للبعض، وأقل بالنسبة للبعض الآخر، يواجه الاقتصاد الجزائري وضعا عويضا يستدعي عند اقتضاء ضرورة إجراء تغير هيكلي نحو تنويع أكبر للإنتاج ورفع الصادرات ومصادر تميل التنمية والاقتصاد، وخاصة الديمومة ومن ثم يكون أقل عرضة للصدمات الخارجية.

على الصعيدين القصير والمتوسط، لا ينبغي أن تعرقل، في أي حال من الأحوال، الإجراءات الرامية إلى التخفيف من تبعات الصدمات الخارجية، المحرك الأساسي للنمو المتمثل في النفقات العمومية، حتى لا تتفاقم الأزمة ويتعثر أي مشروع للنمو مطولا.

المطلب الثالث: تحليل التباين الأحادي

يهدف تحليل التباين إلى اختبار مدى أهمية المتغيرات المختلفة في تأثيرها على سلوك الظواهر الاقتصادية، وذلك من خلال تحديد النسبة التي يعتبر كل متغير مسئول عنها في تغير الظاهرة.ويعتبر أبسط التصميمات التجريبية إذ فيه توزيع معاملات التجربة على كل الوحدات التجريبية أو الأفراد عشوائيا. بمعنى أنه إذا كان لدينا في التجربة خمس معاملات مختلفة وكل من المعاملات سوف تنفذ من أربع وحدات فإن استعمال التوزيع العشوائي سوف يجعل لكل مجموعة مكونة من أربع وحدات تجريبية فرصة متساوية لأن تعامل بأي معاملة من معاملات التجربة.

1- توطئة تمهيدية لمنهج تحليل التباين الأحادي(One Way Anova)

إن تحليل التباين هو أسلوب لتحليل البيانات للتجارب المختلفة، قدمه العالم فيشر (Ronald A.Fisher)، و هو عبارة عن مجموعة من الطرق الإحصائية المساعدة لاختبارات الفروض أبسطها One-Way Anova.

1-1- مفهوم تحليل التباين الأحادي:

هو أسلوب إحصائي الهدف منه تقسيم مجموع مربعات الانحرافات الكلي إلى مكوناته الأساسية، و من ثم إرجاع كل هذه المكونات إلى سببه[1] .

ويهدف تحليل التباين الأحادي إلى اختبار الفروق بين متوسطات عدة فئات أو مستويات للمتغير المستقل و تأثيرها على المستقل التابع [2].

1-2- استخدامات تحليل التباين:

من بين أهم استخدامات تحليل التباين ما يلي[3]:

- اختبار مدى أهمية المتغيرات في تفسير الظاهرة؛
- اختبار معنوية الاختلاف بين معلمات الحصول عليها من عينات مختلفة؛
- اختبار مدى استقرار معاملات الانحدار عند زيادة حجم العينة؛

---

[1]. بلحوت مريم، وآخرون،" **دراسة تحليلية لمتغيرات الجباية العادية حالة الجزائر (1990-2014)** " ، (رسالة الماستر، مالية، غير منشورة، جامعة ابن خلدون-تيارت-)، تيارت 2015، ص 99.

[2]. محفوظ جودة، "**التحليل الإحصائي الأساسي باستخدامspss** " ، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن، 2008 ، ص239.

[3]. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، " **الاقتصاد القياسي** "، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، مصر، 1998 ، ص345 .

- اختبار القيود المفروضة على معادلات دالة ما.

1-3- شروط تطبيق تحليل التباين الأحادي:

يعتمد تحليل التباين الأحادي على توافر بعض الشروط هي[1] :

- التوزيع الإعتدالي أو الطبيعي للبيانات؛
- تجانس المجتمعات المسحوبة منها العينات؛
- استقلال العينات عن بعضها؛
- وحدة القياس على الأقل مقياس المسافات المنتظمة.

لإجراء تحليل التباين الأحادي يتعين كخطوة أولى القيام بتقسيم فترة الدراسة إلى مجموعات وفقا للمتغير يراد اختبار تأثيره وهو المخططات التنموية في هذه الحالة.

بإدخال متغيرات السلسلة الزمنية للنمو الاقتصادي لفترة الدراسة من 1990 إلى 2014 نقسم هذه المتغيرات إلى:

- المجموعة الأولى من 1990- 2000: ماقبل المخططات؛
- المجموعة الثانية من 2001- 2004 : مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي؛
- المجموعة الثالثة من 2005- 2009: مخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي؛
- المجموعة الرابعة من 2010- 2014: مخطط توطيد النمو الاقتصادي.

وليس من الضروري أن تتساوى المجموعات ي Y_i= 11 ، Y_{i1}= 04 ،Yi2=05 ، Y_{i3}= 05.

2- تحليل التباين الخاص بالنمو الاقتصادي:

يهدف تحليل التباين للنمو الاقتصادي لمعرفة مدى تأثير المخططات التنموية في الجزائر على النمو الاقتصادي من خلال إحصائيات الخاصة بالنمو العام **الملحق رقم (03-04)** والوحدة المقاس بها هي نسبة مئوية.

2-1- صياغة الفروض:

-الفرض العدمي H_0 : لا يوجد تأثير جوهري للمخططات التنموية على النمو الاقتصادي في الجزائر؛

-الفرض البديل H_1: يوجد تأثير جوهري للمخططات التنموية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

[1].محفوظ جودة،" **التحليل الإحصائي الأساسي باستخدام spss** "، مرجع سبق ذكره، ص 239 .

2-2- حساب مقدار التغير أو الاختلاف في النمو الاقتصادي:

أ- حساب التغير الكلي في النمو الاقتصادي TSS حيث:

$TSS=\sum_{i}^{n}=1\ (Y_i-\bar{Y})^2$ أو $TSS=RSS+ESS$

مما يعني أن التغير الكلي في النمو يحتوي على عنصرين:

1- التغير العشوائي ESS : أي أن اختلاف النمو الاقتصادي في كل مجموعة لا يرجع إلى المخططات التنموية فقط، بل هناك عوامل عشوائية أخرى، ويحسب التغير العشوائي كما يلي:

التغير العشوائي الكلي:

$$\mathbf{ESS=\sum_{i}^{m}=1\ \sum_{i}^{ni}=1(y_i-\bar{Y}\bar{Y})^2}$$

$$ESS=(15,29+20,94+13,69+14,96)$$

$$\mathbf{ESS=64,889}$$

التغير العشوائي لكل مجموعة:

$$\mathbf{ESS_1=\sum_{i=1}^{n1}\ (Yi_{i1}-\bar{Y}_1)^2}$$

$$ESS_1=15,29$$

$$\mathbf{ESS_2=\sum_{i=1}^{n2}\ (Yi_{i2}-\bar{Y}_2)^2}$$

$$ESS_2=20,94$$

$$\mathbf{ESS_3=\sum_{i=1}^{n3}\ (Yi_{i3}-\bar{Y}_3)^2}$$

$$ESS_3=13,69$$

$$\mathbf{ESS_4=\sum_{i=1}^{n4}\ (Yi_4-\bar{Y}_4)^2}$$

$$ESS_4=14,96$$

2- التغير الحقيقي RSS : يشير هذا المؤشر إلى أن الاختلاف بين المتوسطات يمكن إرجاعه إلى المخططات التنموية، و يحسب كالآتي:

- التغير الحقيقي الكلي:

$$\mathbf{RSS=\sum_{j=1}^{m}\ \frac{\sum Yj\ i}{nj}-n\bar{Y}^2}$$

RSS=(52,67+ 59,69 +41,22+55,99)-26(2,752)²

RSS=37,894.

-التغير الحقيقي لكل مجموعة:

$$\mathbf{RSS1=n_1(\bar{Y}_1-\bar{Y})^2}$$

$RSS_1=11\ (3,86 - 2,752)^2$

RSS1=52,67

$$\mathbf{RSS_2=n_2(\bar{Y}_2-\bar{Y})^2}$$

$RSS_2=4\ (6,89 - 2,752)^2$

$RSS_2=59,69$

$$\mathbf{RSS_3=n_3(\bar{Y}_3-\bar{Y})^2}$$

$RSS_3=5\ (5,78- 2,752)^2$

$RSS_3=41,22$

$$\mathbf{RSS_4=n_4(\bar{Y}_4-\bar{Y})^2}$$

$RSS_4=5(6,22 -2,752)^2$

$RSS_4= 55,99$

-التغير الكلي:

TSS=RSS+ESS

TSS= 37,894 + 64,889

TSS= 102,782

3- اختبار مدى أهمية المتغيرات في تفسير الظاهرة:

حيث تعبر على أن الاختلاف بين متوسطات المجموعات اختلافا جوهريا، أي أن التغير حقيقي و لا يرجع لمجرد الصدفة.

-المستوى الراجع للتغير الحقيقي:

$$\mathbf{VRSS=}\frac{Rss}{m-1}$$

$$VRSS=\frac{37,894}{4-1}=12,631$$

-المستوى الراجع للتغير العشوائي:

$$\mathbf{VESS=\frac{Ess}{n-m}=\frac{64,889}{25-4}=3,089}$$

و عليه فإن النسبة $\frac{VRSS}{VESS}$ تسمى F^* المحسوبة، و تقارن مع F_t الجدولية:

$$F_{cal}=\frac{VRSS}{VESS}=\frac{12,631}{3,089}=4,089$$

يتم حساب درجات الحرية لتحديد قيمة F_{tab} عند مستوى معنوية 1% و 5 % كما يلي:

ما بين المجموعات (m-1 :أفقيا): 03

درجات الحرية (n-m :عموديا): 21

لدينا $F_{tab}=3,07$ ، أي أن $F_{tab}<F_{cal}$ ، و منه يتم قبول الفرض العدمي الذي مفاده أن المخططات التنموية تؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر.

4- حساب نسبة تفسير المتغير المستقل الجوهري و العشوائي:

-النسبة التي تفسرها المخططات التنموية من التغير في النمو الاقتصادي:

$$\mathbf{\frac{RSS}{TSS}=\frac{37,894}{102,782}=0,36}$$

وهذا ما يعني أن النمو الاقتصادي استجاب للإعتمادات المالية المقدرة في المخططات التنموية بنسبة 36%.

- النسبة التي يفسرها المتغير العشوائي هي:

$$\frac{ESS}{TSS}=\frac{64,889}{102,782}=0,63$$

جدول رقم (03-05):تحليل التباين الأحادي للنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2014.

ANOVA

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	37,894	3	12,631	4,088	,020
Within Groups	64,889	21	3,090		
Total	102,782	24			

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مخرجات IBM Spss Statistics 20.0

ومنه تم قبول الفرضية H_0 والتي مفادها هناك تأثير جوهري على النمو الاقتصادي وكانت قيمة F المحسوبة 4,088 والتي ظهرت بقيمة احتمالية (0,020)، والتي تعني عدم معنوية الاختلاف عند مستوى المعنوية 5%

2- تحليل التباين الخاص بالنفقات العامة:

يهدف تحليل التباين للنفقات العامة لمعرفة مدى تأثير المخططات التنموية في الجزائر على النفقات **الملحق رقم 03-01** والوحدة المقاس بها مليار دينار جزائري .

2-1- صياغة الفروض:

-الفرض العدمي H_0 : لا يوجد تأثير جوهري للمخططات التنموية على النفقات العمومية في الجزائر؛

-الفرض البديل H_1: يوجد تأثير جوهري للمخططات التنموية على النفقات العمومية في الجزائر.

2-2- حساب مقدار التغير أو الاختلاف في النفقات العامة:

أ- حساب التغير الكلي في النمو الاقتصادي TSSحيث:

$TSS=\sum_{i}^{n}=1\ (Y_i-\bar{Y})^2$ أو $TSS=RSS+ESS$

مما يعني أن التغير الكلي في النمو يحتوي على عنصرين:

1- التغير العشوائيESS : أي أن اختلاف النفقات العمومية في كل مجموعة لا يرجع إلى المخططات

التنموية فقط، بل هناك عوامل عشوائية أخرى، ويحسب التغير العشوائي كما يلي:

التغير العشوائي الكلي:

$$\mathbf{ESS}=\sum_{i}^{m}=1\sum_{i}^{ni}=1(y_i-\bar{Y})^2$$

ESS= (849292+ 97804+ 123766+76587)

ESS=13239780.

التغير العشوائي لكل مجموعة:

$$\mathbf{ESS_1}=\sum_{i=1}^{n1}(Yi_{i1}-\bar{Y}_1)^2$$

ESS_1= 849299

$$\mathbf{ESS_2}=\sum_{i=1}^{n2}(Yi_{i2}-\bar{Y}_2)^2$$

ESS_2= 97804

$$\mathbf{ESS_3}=\sum_{i=1}^{n3}(Yi_{i3}-\bar{Y}_3)^2$$

ESS_3= 123766

$$\mathbf{ESS_4}=\sum_{i=1}^{n4}(Yi_4-\bar{Y}_4)^2$$

ESS_4=76587

2- التغير الحقيقيRSS : يشير هذا المؤشر إلى أن الاختلاف بين المتوسطات يمكن إرجاعه إلى المخططات التنموية، و يحسب كالآتي:

-التغير الحقيقي الكلي:

$$\mathbf{RSS}=\sum_{j=1}^{m}\frac{\sum Yj\ i}{nj}-n\bar{Y}^2$$

RSS=(7894568+ 564739+ 4352656+676438)-26(22,12)^2

RSS=98339128,05.

-التغير الحقيقي لكل مجموعة:

$$\mathbf{RSS1}=n_1(\bar{Y}_1-\bar{Y})^2$$

RSS_1=11 (120- 22,12)^2

RSS1= 849299

$\mathbf{RSS_2=n_2(\bar{Y}_2-\bar{Y})^2}$

$RSS_2=4\ (55-22,12)^2$

$RSS_2=97804$

$\mathbf{RSS_3=n_3(\bar{Y}_3-\bar{Y})^2}$

$RSS_3=5(109-22,12)^2$

$RSS_3=123766$

$\mathbf{RSS_4=n_4(\bar{Y}_4-\bar{Y})^2}$

$RSS_4=5(66-22,12)^2$

$RSS_4=76587$

-التغير الكلي:

TSS=RSS+ESS

TSS= 98339128,05 + 13239780

TSS=111578908,1

3- اختبار مدى أهمية المتغيرات في تفسير الظاهرة:

حيث تعبر على أف الاختلاف بين متوسطات المجموعات اختلافا جوهريا، أي أف التغير حقيقي و لا يرجع لمجرد الصدفة.

-المستوى الراجع للتغير الحقيقي:

$$\mathbf{VRSS=\frac{Rss}{m-1}}$$

$$VRSS=\frac{98339128,05}{4-1}=32779709,05$$

-المستوى الراجع للتغير العشوائي:

$$\mathbf{VESS=\frac{Ess}{n-m}=\frac{13239780}{25-4}=630465.714}$$

و عليه فإن النسبة $\frac{\mathbf{VRSS}}{\mathbf{VESS}}$ تسمى F^* المحسوبة، و تقارن مع F_t الجدولية:

$$F_{cal}=\frac{VRSS}{VESS}=\frac{32779709,05}{630465.741}=51.99$$

يتم حساب درجات الحرية لتحديد قيمة F_{tab} عند مستوى معنوية 1% و 5 % كما يلي:

ما بين المجموعات (m-1 :أفقيا): 03

درجات الحرية(n-m :عموديا): 21

لدينا$F_{tab}=3.07$ ، أي أن $F_{tab}>F_{cal}$ ، و منه يتم قبول الفرض العدمي الذي مفاده أن المخططات التنموية لا تؤثر على النفقات العمومية في الجزائر.

4- حساب نسبة تفسير المتغير المستقل الجوهري و العشوائي:

-النسبة التي تفسرها المخططات التنموية من التغير في النفقات العمومية :

$$\frac{RSS}{TSS}=\frac{98339128,05}{111578908,1}=0,88.$$

وهذا ما يعني أن النفقات العمومية استجاب للإعتمادات المالية المقدرة في المخططات التنموية بنسبة 88%.

- النسبة التي يفسرها المتغير العشوائي هي:

$$\frac{ESS}{TSS}=\frac{13239780}{111578908,1}=0,11$$

جدول رقم (3-06):تحليل التباين الأحادي للنفقات العمومية في الجزائر للفترة 1990-2014.

ANOVA

	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	98339128,053	3	32779709,351	51,993	,000
Within Groups	13239779,997	21	630465,714		
Total	111578908,050	24			

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مخرجات IBM Spss Statistics 20.0.

ومنه تم قبول الفرضية H_0 والتي مفادها هناك تأثير جوهري على النمو الاقتصادي وكانت قيمة F المحسوبة 51,993 والتي ظهرت بقيمة احتمالية (0,000)، والتي تعني عدم معنوية الاختلاف عند مستوى المعنوية 5%

المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990– 2014).

في هذا المبحث سنحاول بناء نموذج اقتصادي للنفقات العامة في الجزائر، من أجل تحديد أهم المؤشرات المؤثرة على النمو الاقتصادي ، وبالاعتماد على تقنيات الاقتصاد القياسي السابقة الذكر خلال هذا الفصل.

المطلب الأول: ماهية الاقتصاد القياسي

يعتبر الاقتصاد القياسي أحد أهم أساليب التحليل الاقتصادي، حيث يهتم بالتقدير الكمي للعلاقات الناجمة بين المتغيرات الاقتصادية، وذلك عن طريق بناء النماذج القياسية، باعتماد النظريات الاقتصادية والرياضيات والإحصاء، من أجل الوصول إلى الهدف المتمثل في طبيعة العلاقة بين المتغيرات المدروسة، باختبار الفرضيات والتقدير، ثم التنبؤ بالظواهر الاقتصادية.

1- ماهية الاقتصاد القياسي:

يعرف بعض الاقتصاديين القياسيون بأنه القياس في الاقتصاد أو القياس الاقتصادي وبصورة أكثر تفصيلا يعرف الاقتصاد القياسي بأنواعه فرع المعرفة الذي يهتم بقياس العلاقات الاقتصادية من خلال بيانات واقعية، بغرض إخبار مدى صحة هذه العلاقات كما تقدمها النظرية، أو تفسير بعض الظواهر أو رسم بعض السياسات أو التنبؤ بسلوك بعض المتغيرات الاقتصادية[1].

يعتبر الاقتصاد فرع من فروع من علم الاقتصاد حيث يهتم القياس والتقدير الميداني للعلاقات الاقتصادية[2].

[1] . عبد القادر محمد عبد القادر عطية، " **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق** "، مرجع سبق ذكره، ص ص 4,3.

[2] . تومي صالح، " **مدخل لنظرية الاقتصاد القياسي، دراسة نظرية مدعمة بأمثلة وتمارين** "، الجزء الأول، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات جامعية، ص 01.

2- علاقة الاقتصاد بالعلوم الأخرى:

للاقتصاد القياسي علاقة وثيقة بالنظرية الاقتصادية والاقتصاد الرياضي، الإحصاء الاقتصادي، والإحصاء الرياضي، أن هذه الفروع تتكامل من أجل توفير قيم عددية لمعلمات المتغيرات الاقتصادية، المختلفة، إلا أن

أيا من هذه الفروع لا يعد بديلا عن الاقتصاد القياسي، ويمكن توضيح ذلك كما يلي[1]:

2-1- تقوم النظرية الاقتصادية بدراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية فتنص النظرية الاقتصادية الجزئية مثلا على أن زيادة سعر سلعة ما تسبب انخفاضا في الطلب عليها، فتفرض هذه النظرية وجود علاقة عكسية بين السعر والكمية المطلوبة من السلعة، ولكنها لم تعط أي قياس عددي للعلاقة بين هذين المتغيرين فكم تبين مقدار الانخفاض للكمية المطلوبة المصاحب لتغير معين في السعر فتصبح هذه المهمة من مهمات الاقتصاد القياسي بعد توصيفه رياضيا.

بذلك يمكن القول أن العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية المستوحاة من النظرية الاقتصادية تبقي مسألة مجردة ما لم يتم تقديرها أي تقدير مهامها في ضوء البيانات الإحصائية الواقعية و التي هي من مهمات القياس الاقتصادي.

(تحديد الطابع الكمي للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الجارية في واقع معين و ذلك بالاسترشاد بالنظرية الاقتصادية).

2-2- يتم الاقتصاد الرياضي بإعادة صياغة العلاقة التي تم تحديدها بالاعتماد على النظرية الاقتصادية رياضيا أي على هيئة معادلات ورموز رياضية بدون قياس أو برهنة عددية لتلك الصياغات، فالقياسات والبرهنة العددية هي من مهمات القياس الاقتصادي.

2-3- الإحصاء الاقتصادي يقتصر دوره على تجميع البيانات الإحصائية الخاصة بالمتغيرات الاقتصادية التي تتكون منها العلاقات المحددة في (1) و (2) أعلاه وتسجيلها وجدولتها أو رسمها وبنصب دور القياس الاقتصادي على تحليل و اختبار نوع العلاقة بين المتغيرات بهدف معرفة مدى مطابقة النتائج مع منطوق النظرية الاقتصادية.

[1] . حسين علي بخيث، وآخرون، " **الاقتصاد القياسي** "، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2009، ص ص 20,21.

3- أهداف الاقتصاد القياسي:

هناك مجموعة من الأهداف للاقتصاد القياسي تتمثل تلك الأهداف في الآتي[1]:

3-1- اختبار النظرية الاقتصادية:

وذلك من خلال الاعتماد على القروض المفسرة، والتي تعتمد على الافتراضات المبسطة مثل الاقتصاد السلوكية (مثل المستهلك هو تعظيم المنفعة، المنتج هو الربح 10%)، أما النوع فهو الافتراضات المقيدة مثل افتراض ثابت العناصر الأخرى، وللحكم على مدى صحة هذا الفرض Hypo يجب أن تلجأ للواقع ونقيس العلاقة أي نختبر صحة النظرية وهنا نميل لأحد حلين:

- إما أن تنفق مع الواقع وهنا تقبل النظرية على أنها صحيحة في ضوء الظروف الراهنة.
- إما أن تتعارض النظرية مع الواقع، وهنا أن ترفض النظرية في صورتها القديمة أو أن تعدلها ثم تختبرها من جديد.

3-2- تفسير بعض الظواهر الاقتصادية: يرى البعض أن وجود النظرية أولا ليس شرطا ضروريا حتى تتم عملية القياس، فعملية القياس ممكن أن تتم أولا ومنها يمكن التوصل إلى نظرية جديدة تفسر لنا الظاهر الاقتصادية (مدخل الاستقراء) أو القياس بدون نظرية، ولكن في هذه الحالة لا يمكن القول بأن النظرية ما باستخدام نفس المادة التي صنعت منها، ولذلك تبقى هذه النظرية محل شك حتى يتم اختبارها ببيانات أخرى غير التي تم اشتقاقها منه.

3-3- رسم السياسات الاقتصادية:

لأن معرفة القيم الرقمية لمعاملات العلاقات الاقتصادية لازم لسياسة اقتصادية سليمة (مثلا لمعرفة الإيراد الكلي يجب معرفة القيمة الرقمية لمرونة الطلب) مثال آخر لرسم سياسة ناجحة لسعر الصرف للقضاء على عجز ال Bop (ميزان المدفوعات) يجب معرفة القيمة الرقمية لمرونتي الطلب والعرض.

3-4- التنبؤ بقيمة المتغيرات الاقتصادية في المستقبل:

وذلك بالاعتماد على البيانات الواقعية المتاحة لفترات ماضية، ومثل هذا التنبؤ يساعد على رسم الخطط الاقتصادية الملائمة كما يمكن صانع القرار اتخاذ خطوات مبكرة لازمة لإنجاح الخطط الاقتصادية في المستقبل.

[1] . محمود حامد عبد الرزاق، " **الاقتصاد القياسي: الأسس النظرية والتطبيقية Spss** "، ، الدار الجامعية، جامعة جنوب الوادي،2015، ص ص 22،23.

4- أقسام الاقتصاد القياسي:

يتكون الاقتصاد القياسي من فرعين أساسين هما [1]:

4-1-الاقتصاد القياسي النظري: يستخدم الطرق الإحصائية لتبيان العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والتي تم تطويرها لتتلائم أكثر مع طبيعة وخصائص الظواهر الاقتصادية. وقد تم تطوير مجموعتين من الطرق الإحصائية تعتمد المجموعة الأولى على طرق المعادلة المفردة Single Equation Techniquesوالتي تطبق على علاقة اقتصادية واحدة من خلال مدة زمنية محددة. فيما تطبق طرق المعادلات الآتية Simultaneous Equation على أكثر من علاقة اقتصادية واحدة.

4-2- الاقتصاد القياسي التطبيقي: تطبيقات الطرق القياسية على فروع معينة من النظرية الاقتصادية، مثل نماذج الدخل القومي والنماذج القطاعية (سلوك المستهلك، المنشآت والصناعة، والتجارة الخارجية...إلخ).

المطلب الثاني: تحليل الانحدار

يمثل الانحدار أحد أهم الأساليب الإحصائية استعمالا في الاقتصاد القياسي، وذلك لسهولة قياسه للعلاقة بين متغير تابع ومتغير أو أكثر مستقل، لذا سنحاول إعطاء مفهوم عن نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

1- تعريف الانحدار الخطي المتعدد:

و الانحدار الخطي المتعدد هو عبارة عن إيجاد معادلة رياضية تعبر عن العلاقة بين متغيرين وتستعمل على لتقدير قيم سابقة ولتنبؤ بقيم مستقبلية، وهو عبارة أيضاً عن انحدار للمتغير التابع(Y) على العديد من المتغيرات المستقلة X_1 , X_2 , ... X_k لذا فهو يستخدم في التنبؤ بتغيرات المتغير التابع الذي يؤثر فيه عدة متغيرات المستقلة أي تعتمد فكرته على العلاقات الدلالية التي تستخدم ما يعرف بشكل التشتت أو الانتشار، فبإمكاننا التنبؤ بالمستوى الرقمي في فعالية رمي المطرقة على سبيل المثال اعتمادا على دراسة حالات أخرى للرامي كالعمر الزمني والعمر التدريبي والمهارة والمواصفات الجسمية وغيرها[2].

---

[1]. كامل علاوي كاظم الفتلاوي، وآخرون، "**القياس الاقتصادي: النظرية والتحليل** "، طبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان،2011، ص 24.

[2]. ثائر داود سلمان، " **الانحدار الخطي المتعدد Multipe Linear Regression مفهومه ونموذج مطبق باستخدام البرنامج الاحصائي Spss** "، محاضرات ملقاة في فرع العلوم النظرية –كلية التربية الرياضية- جامعة بغداد، ص 2.

2- صيغة نموذج الانحدار الخطي المتعدد:

إن الانحدار الخطي المتعدد ليس مجرد أسلوب واحد وإنما مجموعة من الأساليب التي يمكن استخدامها لمعرفة العلاقة بين متغير تابع وعدد من المتغيرات المستقلة، والمعادلة الخطية في الانحدار الخطي المتعدد هي:

$$Y = \alpha + b_1X_{1i} + b_2X_{2i} + \dots\dots\dots + \varepsilon$$

حيث أن Y= المتغير التابع؛

α = قيمة ثابة Constant؛

b_1= ميل الانحدار y على المتغير المستقل الأول؛

b_1= ميل الانحدار y على المتغير المستقل الثاني؛

X_{1i} = المتغير المستقل الأول؛

X_{2i} = المتغير المستقل الثاني؛

ε= تمثل الباقي ولتقدير معالم النموذج لابد من تحقيق فروض تسمى فروض جاوس- ماركوف حيث حدود الخطأ $?_n$،.....$?_3$، $?_2$، $?_3$ تكون غير مرتبطة وكل حد له متوسط صفري وتباين ثابت للبواقي.

وتكتب هذه الجملة من المعادلات على شكل مصفوفات كما يلي:

$$\begin{bmatrix} y_1 \\ y_2 \\ y_i \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 1x_{11} \cdots x_{21} \cdots x_{k1} \\ 1x_{12} \cdots x_{22} \cdots x_{k2} \\ 1x_{1i} \cdots x_{2i} \cdots x_{ki} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} \beta_0 \\ \beta_1 \\ \beta_i \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \varepsilon_1 \\ \varepsilon_2 \\ \varepsilon_2 \end{bmatrix}$$

Y_i: شعاع مشاهدات المتغير التابع؛

X_i: مصفوفة مشاهدات المتغيرات التفسيرية؛

βi: شعاع المعاملات؛

εi : شعاع الأخطاء العشوائية.

$(k \leq i) - ki$ حيث المصفوفة x ذات الرتبة.

3- فرضيات نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

-القيمة المتوقعة لمتجه الخطأ معدومة $E(\varepsilon)=0$؛

-المتغيرات المستقلة والتابعة لها قسم معلومة وبدون خطأ؛

- إن قيم (εi) غير مرتبطة بأي من المتغيرات المستقلة، أي انعدام الازدواج الخطي بين وX_i ؛
- لا يوجد ارتباط بين الأخطاء أي الاستقلال الذاتي بين البواقي؛
- عدم وجود تعدد خطي بين المتغيرات المستقلة؛
- يتوزع المتغير العشوائي توزيعا طبيعيا حول الصفر لأنه عبارة عن حصيلة مجموعة كبيرة من المؤثرات، كل واحدة مستقلة عن الأخرى ولها تأثير قليل.

4- منهجية التحليل:

عند البدء في تحليل الانحدار، يتم إتباع الآتي:

- افتراض أن نموذج الانحدار يأخذ الخطي بمعنى $y= \beta_0 + \beta_1 x_i$
- يتم استخدام بعض طرق التقدير الإحصائي مثل طريقة المربعات الصغرى في تقدير معالم النموذج.
- استخدام طرق الإحصاء طرق الإحصاء الاستدلالي في اختبار مدى صلاحية النموذج في تمثيل العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

5- اعتماد النموذج بطريقة المربعات الصغرى

تعرف طريقة المربعات الصغرى MCO بأنها الوسيلة أو الطريقة التي تستطيع بها تقدير بعض المعالم غير المعروفة ، بحيث نستطيع تقدير المعالم المجهولة عن طريق القيمة العددية الناتجة عن تطبيق ذلك القانون على مجموع بيانات العينة المدروسة.

كما تهدف هذه الطريقة إلى إيجاد خط مستقيم يقترب من جميع النقاط،أي إيجاد أحسن تعديل من خلال تصغير مربعات الأخطاء بين المشاهدات الفعلية والمقدرة في مجموعها[1].

$$\text{MIN} \sum_{i=1}^{n} 2i = \text{MIN} \sum_{i=1}^{n} (y - \hat{y})^2$$

بحيث: $\hat{y}$ القيمة المقدرة ل y؛

لدينا النموذج الخطي العام: $y= X\beta + \varepsilon$

حيث: $\hat{y} = X\beta$

والشرط اللازم لتنئة العلاقة الأخيرة، يجب أن تكون المشتقات الجزئية معدومة بالنسبة ل $\beta 0$ و $\beta 1$ أي:

$$\frac{\partial}{\partial \hat{\beta}_0} \sum (yi - \hat{\beta}_0 - \hat{\beta}_1 x_i)^2 = 0$$

[1] . صالح تومي، " **مدخل لنظرية القياس الاقتصادي**" ، مرجع سبق ذكره، ص 34.

$$\frac{\partial}{\partial \hat{\beta}_1} \sum(y_i - \hat{\beta}_0 - \hat{\beta}_1 x_i)^2 = 0$$

بعد حل المعادلتين نحصل على تقدير معلمتي النموذج:

$$\begin{cases} \hat{\beta}_1 = \dfrac{n \sum x_{iyi} - \sum x_i \sum y_i}{n \sum X_i^2 - (\sum xi)^2 \ldots\ldots (2)} \\ \hat{\beta}0 = \overline{Y} - \overline{X}_1 X \end{cases}$$

وباستعمال صيغة مكافئة لتقدير $\hat{\beta}_1$:

$$\hat{\beta}_1 = \frac{\sum x_{iyi}}{\sum X_1^2}$$

$x_i = x_i - \overline{X}$ و $y_i = y_i - \overline{y}$ وتكون معادلة الانحدار بطريق المربعات الصغرى:

$$\hat{Y}_i = \hat{\beta}_0 + \hat{\beta}_1 Xi$$

5-1- خواص مقدرات المربعات الصغرى:

يمكن تلخيص أهم خواص مقدرات المربعات الصغرى فيما يلي[1]:

أ- **خاصية الخطية** :مقدرات المربعات الصغرى العادية، خطية في المتغير التابع y ، حيث يلاحظ أن المقدرات يمكن أن توضع في صورة دالة أو تركيب خطي من قيم المتغير y.

ب- **عدم التحيز** :يعرف التحيز على انه الفرق بين مقدرة ما ووسط توزيعها، ونقول أن المقدر متحيز إذا كان ذلك الفرق يختلف عن الصفر ونقول أن المقدر $\hat{\beta}$ هو تقدير غير متحيز ل β إذا كان مقدار التحيز مقدار التحيز مساويا للصفر، وهذا يعني أن المقدر يكون غير متحيز إذا تحقق:

$$E(\beta) - \hat{\beta} = 0$$

ج- **خاصية الاتساق** :إذا واجهنا مشكلة تحيز مقدرة ما، فإننا ننظر إلى الخاصية التقاربية لذلك المقدر، ويحدث ذلك لما يكون المتغير المستقل X عبارة عن متغير تابع ومتأخر بفترة زمنية ما، ونقول عن $\hat{\beta}$ أنه مقدر متسق[2].

[1] . ناقدي خديجة، " **دلراسة قياسية لدالة الطلب على النقود في الجزائر الفترة 1990-2013** "، (رسالة ماستر، تخصص مالية، جامعة إبن خلدون تيارت، غير منشورة)، تيارت 2015،ص 102.

[2] . ناقدي خديجة، " **دلراسة قياسية لدالة الطلب على النقود في الجزائر الفترة 1990-2013** "، مرجع سبق ذكره،ص 103.

6-اختبارات تقيم نموذج الانحدار الخطي المتعدد:

هناك اختبارات عديدة يمكن إجراءها على النموذج والهدف منها هو دراسة معنويات تقديرات النموذج المقترح من الناحية الإحصائية ومن الناحية الاقتصادية ثم القياسية، وتتجلى أهمية هذا التقييم في استبعاد المتغيرات المستقلة التي ليس لها اثر على المتغير التابع ومعرفة درجة تأثير المتغيرات المختارة على النموذج، واهم هذه الاختبارات هي:

1-اختبار STUDENT المعنوية الجزئية:

يستخدم اختبار لستيودنت لتقييم معنوية تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع وبالتالي يمكن بناء مجال ثقة لتوزيعل T عند مستوى معنوية $\alpha = 5\%$ أو $\alpha = 1\%$ ودرجات حرية تحدد وفقا لعدد الملاحظات وعدد المتغيرات المستقلة.ويعتمد هذا الاختبار على فرضيتين هما:

فرضية العدم: $H_0: \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \cdots = \beta_k = 0$

أي أن قيمة كل معاملات الانحدار معدومة.

فرضية البديلة: $H0: \beta_1 \neq 0, \beta_2 \neq 0, 3 \neq 0, \cdots, \beta_k \neq 0$

ويعني أن المعاملات المقدرة غير معدومة وهي بالتالي ذات تأثير معنوي على المتغير التابع.وتحسب t كالآتي:

$$t = \frac{\tilde{\beta}_1 - \beta_i}{SE(\tilde{\beta})}$$

وإذا كانت t المحسوبة اصغر من الجدولية، نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة إذا كانتt المحسوبة اكبر من الجدولية، نقبل الفرضية البديلة أي أن المتغيرة المفسرة β ليس لها أي معنوية.

2- اختبار معنوية كل المعلمات لفيشر (F) : يوضح لنا هذا الاختبار دلالة النموذج بصفة عامة، وذلك بحساب نسبة الانحرافات الموضحة إلى الانحرافات غير الموضحة، كما يقيس لنا مدى قوة علاقة المتغيرات المستقلة X_i بالمتغير التابع Y_i وهي مرتبطة حرية n-k-1 و مستوى معنوية محدد K_{n-k}^{k}

$$F = \frac{\frac{R_2}{K} - 1}{(1-R^2)/n-K}$$

R^2معامل التحديد.

n عدد المشاهدات.

K عدد المعلمات المقدرة.كما يعتمد هذا الاختبار على فرضيتين وهما :

-**فرضية العدمH_0**: **ومفادها عدم وجود علاقة بين** المتغيرات **المستقلة.**

–الفرضية البديلةH_1: **وهي نقيض الفرضية** الأولى، **أي وجود علاقة بين** المتغيرات **المستقلة.**

-**إذا كان**$F_{CAL} > F_{TAB}$ **نرفض** H_0 **ونقبل** H_1**أي أن** المتغيرات **المفسرة تؤثر بصفة كلية في النموذج.**

-**إذا كان** $F_{TAB} > F_{CAL}$ نقبل فرضية العدم، أي أن المتغيرات المفسرة لا تؤثر بصفة كلية في النموذج.

4–اختبار فرضية انعدام الارتباط الذاتي DW: يعتبر اختبار دربين واطسون من **أهم الاختبارات** المستخدمة في **اكتشاف الارتباط** الذاتي، **ويستعمل للتأكد من وجود أو عدم وجود الارتباط** الذاتي **بين** البواقي **من خلال النسبة بين** مجموع **مربع فروق الأخطاء،** ومجموع **مربعات** هذه **الأخطاء.**ويحسب كالآتي:

$$DW = \frac{\sum_{i-2}^{n}(\varepsilon_i - \varepsilon_{i-1})^2}{\sum_{i-2}^{n}\varepsilon_i^2}$$

ويعتمد هذا الاختبار على فرضيتين مختلفتين:

–فرضية العدم H_0: ومفادها عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

–الفرضية البديلةH_1: وهي نقيض الفرضية الأولى وتعني وجود ارتباط ذاتي. **بعد حساب قيمة** DW نقارنها مع القيمتين المجدولة d_l التي تمثل الحد الأدنى لانعدام الارتباط الذاتي وd_u التي تمثل الحد الأقصى **وذلك حسب عدد المشاهدات** (n) وعدد المتغيرات المستقلة في النموذج عند مستوى معنوية معين، **ولاختبار دربين واطسون** 4 مجالات تحدد صحة فرضية العدم من عدمها:

ارتباط ذاتي سالب	***شك***	***انعدام الارتباط الذاتي***	***شك***	**ارتباط ذاتي سالب**
4	$4-d_l$	$4-d_u$	d_u	d_l

- ✓ **0<dw<dl**: وجود ارتباط ذاتي موجب.
- ✓ **dl<dw<du أو 4–du<dw<4–dl** مجال غير محسوم لا يمكن الحكم بوجود ارتباط **من عدمه.**
- ✓ **du<dw<4–du** استقلال الأخطاء أي وجود ارتباط ذاتي.

✓ **4>dw>dl-4** وجود ارتباط ذاتي سالب.

المطلب الثالث: بناء نموذج قياسي لأثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2014.

بعد التطرق إلى أسلوب الانحدار **الخطي المتعدد وبالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية** في إعداد نموذج وفق الاقتصاد القياسي، ارتأينا في هذا المطلب تقدير نموذج أو محاولة بنا نموذج اقتصادي لأثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك من خلال تحديد أهم المتغيرات التي تؤثر في **النفقات على النمو الاقتصادي.**

1- رصد متغيرات النموذج وتقديره معلماته:

تهدف دراسة أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر لتحقيق **إدارة فعالة الناتج الداخلي الخام، لأنه انعكاس للاقتصاد الجزائري. ولذلك فإن دراسة الإنفاق على النمو و نمذجته من أهداف السياسة الاقتصادية.**

1-1-تعيين النموذج برصد المتغيرات:

تم حصر متغيرات أثر **الإنفاق** العمومي على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة استنادا إلى البحوث والدراسات التي تناولت أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، والتي اختلفت باختلاف المتغيرات المستخدمة وأسلوب التحليل الإحصائي والفترة الزمنية للدراسة، مما ينعكس على نتائج الدراسات وأهميتها.

أشارت نتائج الدراسات السابقة إلى أن **أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي موضوع لا يزال** محط الأنظار في مجال الدراسات التطبيقية، وبما أن عاملي الزمن وحجم العينة وحالة الاقتصاد لهم أثر كبير في تباين النتائج، وقد أظهرت معظم النتائج أن النمو الاقتصادي يتأثر بمختلف القطاعات بما فيها **الإيرادات ونفقات** التسيير.

و اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات **ONS يكون أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي بدراسة** مجموعة من المتغيرات التالية:

أولا: التعريف بالمتغيرات:

– المتغير التابع: والذي نرمز له في الدالة بالرمز **PIB**: وهو الناتج الداخلي الخام يعبر **عنه اقتصاديا بمعدل النمو الاقتصادي، وقد تم الاعتماد على إحصائيات لبناء النموذج من** قاعدة البيانات المتمثلة في النشرة الإحصائية للديوان الوطني للإحصائيات وذلك في الفترة الممتدة من 1990-2014، **مع العلم أن الوحدة هي مليون دينار جزائري.**

– المتغيرات التفسيرية: والمتمثلة في متغيرات النفقات العامة من خلالها يتم التأثير على معدلات النمو **الاقتصادي، وتتمثل:**

2–نفقات التسيير: والذي نرمز له في الدالة بالرمز **dg ، أما عن العلاقة بين النمو الاقتصادي و** نفقات التسيير فهي علاقة عكسية، فعندما ترتفع معدلات نفقات التسيير، يقل نمو **الاقتصادي ومنه نتوقع أن تكون أشارة dg** في المعادلة سالبة.

3–الخدمات:نرمز لها بالرمز **ser**، يعتبر قطاع الخدمات كأحد أهم النشاطات الاقتصادية في الجزائر،بحيث أن ارتفاعها يؤدي إلى ارتفاع الناتج النمو الاقتصادي وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب على الناتج **الداخلي الخام،**وهذا يجعلنا نتوقع أن تكون إشارة متغير الخدمات موجبة في معادلة أثر الإنفاق على النمو.

4–الفلاحة والري: يعتبر قطاع الفلاحة من القطاعات الإستراتجية في الجزائر لكنه يخضع لعامل التقلبات المناخية مما يجعله يتغير من سنة إلى أخرى وهنا تكون العلاقة بين النمو الاقتصادي **و قطاع الفلاحة علاقة عكسية، فعندما يرتفع معدل قطاع الفلاحة و الري، يقل النمو الاقتصادي ومنه نتوقع أن تكون إشارة da** في المعادلة إشارة سالبة.

5–الصناعة:نرمز لها بالرمز **ind،**يعتبر قطاع الصناعة من أهم القطاعات التي يرتكز عليها الاقتصاد **الجزائري وقد قامت** الصناعة الجزائرية حديثة النشأة على إهمال الزراعة،بحيث أن ارتفاع معدل قطاع الصناعة يؤدي إلى ارتفاع النمو،بحيث ليس لها تأثير كبير على النمو الاقتصادي وهذا يجعلنا نتوقع أن تكون **إشارة** متغير الصناعة موجبة في المعادلة.

5–المنشآت الاقتصادية:تم الأخذ بهذا القطاع **ويرمز له بالرمزbeco،أما عن العلاقة بين النمو والمنشأت الاقتصادية علاقة عكسية فعندما يرتفع يقل النمو و منه نتوقع أن تكون إشارة beco** في المعادلة سالبة.

6-المنشآت الاجتماعية:العلاقة بين المنشآت الاجتماعية و الناتج الداخلي الخام علاقة طردية فعندما يرتفع معدل النمو وهذا يجعلنا نتوقع أن تكون إشارة متغير **منشآت** اجتماعية موجبة في المعادلة ويرمز له بالرمز**bsoc**.

7-التربية والتكوين:أغلبية النفقات الموجهة لقطاع التربية هي موجهة لزيادة الطاقة الاستيعابية **للمدارس** أي زيادة نسبة التمدرس،بحيث أن ارتفاعها يؤدي إلى نقص في قيمة **PIB** و هذا يؤدي إلى نقص النمو الاقتصادي، مما يجعلنا نتوقع أن تكون إشارة متغير قطاع التربية والتكوين سالبة في المعادلة ويرمز لها بالرمز **edifo**.

8-السكن:أما فيما يخص نفقات السكن كذلك لا تسبب النمو الاقتصادي بحيث لا يوجد تأثير مباشر **لنفقات دعم الحصول على سكن بسبب** تواجد حصة كبيرة من هذه النفقات موجهة إلى سكنات التي تدعمها الدولة خاصة في السنوات الأخيرة، بحيث أن ارتفاعها يؤدي إلى ارتفاع النمو الاقتصادي وهذا يجعلنا نتوقع أن تكون إشارة قطاع السكن موجبة في المعادلة و يرمز لها بالرمز **aidl**.

9-المخططات البلدية:فيما يخص **هذا القطاع كانت النتائج موقعة بسبب توافقها مع الدارسات التجريبية** بحيث وجدنا أن القطاع يؤثر على الناتج الداخلي الخام وهنا نتوقع أن تكون إشارة قطاع المخططات البلدية سالبة في المعادلة ويرمز لها بالرمز **pc**.

10-لإيرادات:تم الأخذ بقيمة الإيرادات ويرمز لها بالرمز **rece** **أما عن العلاقة بين النمو الاقتصادي و لإيرادات فهي علاقة عكسية، فعندما ترتفع قيمة الإيرادات ، يقل النمو الاقتصادي ومنه نتوقع أن تكون إشارة rece** في المعادلة سالبة.

بعد تحديد المتغيرات التابع منها والمستقل، تنتج لنا الصيغة الرياضية التالية:

$$PIB = f(Logdg, logser, logda, logend, logbeco, logbsoc, logedifo, logaidl, logpc, rece)$$

بغرض تصغير معطيات الناتج الداخلي الخام ونفقات التسيير ،الخدمات، الفلاحة والري، الصناعة، المنشآت الاقتصادية، المنشآت الاجتماعية، التربية والتكوين، دعم السكن ، **المخططات البلدية والإيرادات** المقدرة بالمليون قمنا بإدخال لوغاريتم العشري على متغيرات ومنه نستمد في دراستنا هذه **على الصيغة الخطية التالية:**

$$PIB = \beta_0+\beta_1 dg+\beta_2 ser+\beta_3 da+\beta_4 ind+\beta_5 beco+\beta_6 bsoc+\beta_7 edifo+\beta_8 aidl+\beta_9 pc+\beta_{10} rece+\varepsilon$$

حيث: $(\beta_0, \beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5, \beta_6, \beta_7, \beta_8, \beta_9, \beta_{10})$ معاملات الانحدار.

ثانيا: تقدير معاملات النموذج:

وتمر بعدة مراحل وهي:

1- جمع البيانات: تم إدراج جميع البيانات الداخلة في دراسة ما ضمن الملحق رقم 03-05 وهي الفترة الممتدة من 1990-2014 لمتغيرات الدراسة.

2- اختيار طريقة القياس: سنعتمد في تقدير النموذج أسلوب الانحدار الخطي المتعدد من خلال رصد أثر كل من المتغيرات التفسيرية **على** المتغير التابع PIB **بإتباع** منهجيتين في تقدير النموذج ثم تقييمه:

- **التقييم باستعمال** منهجية الانحدار المعياري.
- التقييم باستعمال منهجية الانحدار التدريجي.

أ-التقييم باستعمال منهجية الانحدار المعياري:

في هذه الطريق ندخل المتغيرات المستقلة في معادلة الانحدار دفعة واحدة، لنحصل على المعادلة التي تصف العلاقة بين كل المتغيرات المستقلة والمتغير التابع مرة واحدة دون **مناقشة** هل كل المتغيرات المستقلة لها معنوية إحصائية وتؤثر على المتغير التابع، أم لا، أي لا يستبعد أي متغير.

ب- التقييم باستعمال منهجية الانحدار التدريجي:

في هذا النوع من التقدير يتم إدخال المتغيرات دفعة واحدة، ويقوم البرنامج **الإحصائي باستبعاد** المتغيرات التفسيرية التي ليس لها معنوية إحصائية أي لا تؤثر على المتغير التابع، ويبقى فقط المتغيرات التي تؤثر على المتغير التابع، ويتم **استبعاد** المتغيرات التي ليس لها أثر على المتغير التابع.

وسوف نعتمد في دراستنا على بناء النموذج عند مستوى **معنوية** 5%، والاستعانة ببرنامج IBM Spss Statistics20.0 **الإحصائي باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية واختباراتها.**

تقييم النموذج:

بالاعتماد على النموذج الخطي التالي:

$$PIB = \beta_0+\beta_1 dg+\beta_2 ser+\beta_3 da+\beta_4 ind+\beta_5 beco+\beta_6 bsoc+\beta_7 edifo+\beta_8 aidl+\beta_9 pc+\beta_{10} rece+\varepsilon$$

وبعد رصد المتغيرات نقوم بإدخال البيانات في في برنامج Spss تحصلنا على النتائج التالية:من خلال مخرجات Spss **لجدول** معاملات الانحدار **الخاصة** بالمتغيرات التفسيرية والمتغير التابع للدراسة مع العلم أنه الوحدة المقاس بها مليون دينار جزائري وبإدخال اللوغاريتم تحصلنا على:

الجدول رقم (03–07): جدول معاملات الانحدار:

Coefficients

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-,552	,530		-1,041	,315
	depdg	,662	,105	,643	6,292	,000
	depser	,046	,075	,065	,606	,554
	depda	-,086	,047	-,112	-1,843	,087
	depind	-,009	,020	-,016	-,427	,676
	depbeco	,038	,095	,056	,403	,693
	depbsoc	-,167	,093	-,242	-1,801	,093
	depedifo	,124	,040	,178	3,070	,008
	depaidl	-,009	,043	-,017	-,208	,839
	deppc	,045	,066	,040	,678	,509
	deprece	,530	,119	,405	4,461	,001

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات IBM Spss Statistics 20.0 .

Unstandardized Coefficients:والتي تتضمن كل من قيمة الثابت (Constant)، معامل الانحدار (معاملات الانحدار غير معيارية)، بالإضافة إلى الخطأ المعياري لمعاملات النموذج؛

Standardized Coefficients: معامل بيتا (معاملات المعيارية)؛

t: قيمة (ت) المحسوبة لمعاملات النموذج؛

Sig: قيمة الاحتمال التي تستخدم في الحكم على المعنوية الجزئية لنموذج الانحدار (معنوية معاملات النموذج).

PIB = -0,552 +0,662 dg + 0,046ser – 0,86da -0,009ind + 0,038beco –0,176bsoc + 0,124edifo – 0,009aidl + 0,045pc + 0,530rece

– اختبار معلمات النموذج:

لدراسة مدى صلاحية النموذج القياسي المقدر لدالة أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي، لابد من دراسة مدى صحة اختبارات وفرضياتها سيتم دراسة النموذج الخطي من النواحي الثلاث: الاقتصادية والإحصائية والقياسية.

أ– اختبار النتائج وفق الناحية الاقتصادية:

يتم إتباع النموذج من الناحية الاقتصادية، لتحديد مدى مطابقتها للتوقعات المسبقة ، ومن الناحية الإحصائية لتحديد مدى معنوياتها.وذلك من خلال دراسة مدى مطابقة معاملات مع توقعات المسبقة، من خلال الملحق السابق.

بما أن الثابت β_0 سالب نستنتج أن هناك متغيرات تفسيرية تأثر سلبا على المتغير السابق PIB .

1– نفقات التسيير: تدل الإشارة الموجبة في معادلة الانحدار المتعدد على أن العلاقة **الطردية بين نفقات** التسيير والناتج الداخلي الخام، وهذه النتيجة غير متفقة مع التوقعات القبلية ومنطق النظرية الاقتصادية ومنه إذا زادت نفقات التسيير بوحدة واحدة ي**رتفع حجم الناتج الداخلي الخام 0,662 وحدة ومنه** هذا المتغير غير مقبول من الناحية الاقتصادية.

2– الخدمات: تدل الإشارة الموجبة في معادلة على أن العلاقة الطردية بين الخدمات والناتج الداخلي **الخام، لا** تتفق هذه النتيجة مع التوقعات مسبقة الذكر والدراسات السابقة ومن**طق النظرية الاقتصادية** خاصة الكنزية ومنه إذ تغيرت الخدمات بوحدة واحدة فإن حجم الناتج الداخلي الخام سيتغير ب 0,046 وحدة ومنه هذا المتغير غير **مقبول من الناحية الاقتصادية.**

3– الفلاحة والري: تدل الإشارة السالبة في معادلة الانحدار تدل على وجود عكسية بين معدل قطاع **الفلاحة والري والناتج الداخلي الخام، وهذا ما يتفق مع التوقعات المسبقة ومنطق النظرية الاقتصادية، حيث** أنه إذا زاد **قطاع الفلاحة والري، بوحدة واحدة** انخفض **حجم الناتج الداخلي الخام أي ينخفض النمو الاقتصادي ب** 0,086- وحدة، ومنه هذا المتغير مقبول من الناحية الاقتصادية.

4- الصناعة: تدل الإشارة السالبة في معادلة الانحدار المتعدد على أن العلاقة **العكسية** بين نفقات التسيير والناتج الداخلي الخام، وهذه النتيجة متفقة مع التوقعات القبلية ومنطق النظرية الاقتصادية ومنه إذا زادت نفقات التسيير بوحدة واحدة **ينخفض حجم الناتج الداخلي الخام** 0,009- وحدة ومنه هذا المتغير **مقبول من الناحية الاقتصادية.**

5- المنشآت الاقتصادية: الإشارة موجبة في معادلة الانحدار تدل على وجود علاقة **طردية بين معدل المنشآت الاقتصادية وحجم الناتج الداخلي الخام وهذا لا يتفق مع التوقعات المسبقة ومنطق النظرية الاقتصادية، حيث أنه إذا زادت نسبة المنشآت القاعدية بوحدة واحدة زادت حجم الناتج الداخلي الخام أي ينخفض النمو ب** 0,038 واحدة، ومنه هذا المتغير غير **مقبول من الناحية الاقتصادية.**

6- المنشآت الاجتماعية: تدل الإشارة سالبة في معادلة على أن العلاقة **العكسية بين الخدمات والناتج الداخلي الخام،** وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات مسبقة الذكر والدراسات السابقة ومنطق النظرية الاقتصادية خاصة الكنزية ومنه إذ تغيرت الخدمات بوحدة واحدة فإن حجم الناتج الداخلي الخام سيتغير ب 0,167- وحدة ومنه هذا المتغير مقبول من الناحية الاقتصادية.

7- التربة والتكوين: تدل الإشارة موجبة في معادلة الانحدار تدل على وجود **طردية بين معدل قطاع الفلاحة والري والناتج الداخلي الخام، وهذا لا يتفق مع التوقعات المسبقة ومنطق النظرية الاقتصادية، حيث** أنه إذا زاد قطاع الفلاحة والري، بوحدة واحدة انخفض حجم الناتج الداخلي الخام **أي ينخفض النمو الاقتصادي ب** 0,124 وحدة، ومنه هذا المتغير غير **مقبول من الناحية الاقتصادية.**

8- دعم الحصول على سكن: تدل الإشارة سالبة في معادلة الانحدار المتعدد على أن العلاقة **العكسية** بين نفقات التسيير والناتج الداخلي الخام، وهذه النتيجة متفقة مع التوقعات القبلية **ومنطق النظرية** الاقتصادية ومنه إذا زادت نفقات التسيير بوحدة واحدة يرتفع حجم الناتج الداخلي الخام 0,009- وحدة ومنه هذا المتغير مقبول من الناحية الاقتصادية.

9- مخططات البلدية: الإشارة موجبة في معادلة الانحدار تدل على وجود علاقة **طردية بين معدل المنشآت الاقتصادية وحجم الناتج الداخلي الخام وهذا لا يتفق مع التوقعات المسبقة ومنطق النظرية** الاقتصادية، حيث أنه إذا زادت نسبة المنشآت القاعدية بوحدة واحدة انخفض حجم الناتج الداخلي الخام **أي ينخفض النمو ب** 0,045 واحدة، ومنه هذا المتغير مقبول من الناحية الاقتصادية.

10–الإيرادات: تدل الإشارة الموجبة في معادلة على أن العلاقة الطردية بين الخدمات والناتج الداخلي **الخام،** وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات مسبقة الذكر والدراسات السابقة ومنطق النظرية الاقتصادية خاصة الكنزية ومنه إذ تغيرت الخدمات بوحدة واحدة فإن حجم الناتج الداخلي الخام سيتغير ب 0,530**وحدة** ومنه هذا المتغير غير **مقبول من الناحية الاقتصادية.**

ب– الاختبار من الناحية الإحصائية :

1– اختبار المعنوية الكلية:

من أجل اختبار المعنوية الكلية للنموذج نعتمد على معامل التحديد المصحح لمعرفة مدى توفيق و جود النموذج و اختبار فيشر وهذا لمعرفة تأثير المتغيرات التفسيرية على المتغير التابع في نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

أ– الفروض الإحصائية:

الفرض العدمي (H_0) : نموذج الانحدار غير معنوي؛

الفرض البديل (H_1): نموذج الانحدار معنوي.

ب– الفروض بشكل آخر:

الفرض العدمي (H_0): جميع معاملات الانحدار غير **معنوية** (لا تختلف عن الصفر)،

الفرض البديل (H_1): واحد على الأقل من معاملات الانحدار معنوية (تختلف عن الصفر).

الجدول رقم (**03– 08**): **جدول معامل التحديد:**

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	,997 [a]	,994	,989	,0487728073	2,350

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات IBM Spss Statistics 20.0.

R: **معامل إرتباط** (معامل ارتباط برسون بين المتغير التابع والمتغير المستق)؛

R Square: معامل التحديد (مربع معامل الارتباط)؛

Adjusted R Square: معامل التحديد المعدل؛

Std. Error of the Estimate: خطأ معياري المقدر، وهو عبارة عن الجذر التربيعي لمتوسط مربعات الخطأ؛

Durbin–Watson: قيمة إحصاء إختبار (داربن – واطسون) الذي يستخدم في الحكم على الارتباط الذاتي للبواقي.

من الجدول نجد:

إحصائية فيشر F:

يتضح من خلال مخرجات Spss 20.0 وبالضبط جدول Anova معنوية فيشر لدينا Sig= 0,000<0,05 أي أن نموذج الانحدار الخطي معنوي على العموم معناه المتغيرات التفسيرية لها تأثير على معدلات النمو.

– معامل التحديد المصحح $\overline{R}_2$: من جدول معامل التحديد ب 0,994 ، معامل التحديد المصحح فقدر ب 0,989 وهي قريبة جدا من الواحد، ويدل هذا على أن المتغيرات التفسيرية لها قدرة تفسيرية أو فسرت التغير الناتج 99,4% **وهذا يدل على وجود ارتباط قوي بين** PIB (المتغير التابع)، والمتغيرات التفسيرية، أما 0,6% **الباقية تفسرها عوامل أخرى.**

الجدول رقم (03–09): جدول تحليل التباين.

ANOVA

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	5,287	10	,529	222,266	,000[b]
	Residual	,033	14	,002		
	Total	5,321	24			

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات IBM Spss Statistcs20.0.

Sum of Squares: مجموع المربعات؛

df: درجات الحرية.

Mean Square: متوسط مجموع المربعات؛

F: القيمة المحسوبة؛

Sig: قيمة الاحتمال ، التي تستخدم في الحكم على المعنوية الكلية للنموذج.

من الجدول نجد:

– اختبار فيشر F : في الجدول السابق تقدر قيمة F_{cal} 222,266، أما الجدولية عند درجة حرية البسط K= 10 ودرجة حرية المقام (N-K-1) أي 5.04 = $T_{24-10}^{0.05}$ ومنه $F_{TAB} < F_{CAL}$ إذن نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي يوجد أكثر من عنصر واحد لا يساوي الصفر وله معنوية إحصائية، وهذا المتغير متمثل في نفقات التسيير و الخدمات ،منشآت الاقتصادية، التربية والتكوين المخططات البلدية، الإيرادات.

من جدول معاملات الانحدار Coefficients السابق:

التعليق:

بالنسبة (β_0) : نجد أن قيمة الاحتمال SigPIB = 0,315 >0,05 وهو ما يدل أن معنوية لمعامل انحدارPIB أي α معنوية، وبالتالي نقبل H_1، ونرفض H_0 أي أن للناتج الداخلي الخام معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%.

بالنسبة ل (β_1) : نجد أن قيمة الاحتمال SigDG = 0 ,000 <0,05 وهو ما يدل أن معنوية لمعامل انحدار نفقات التسيير α_1 معنوية، وبالتالي نرفض H_1، ونقبل H_0 أي ليس لنفقات التسيير معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%.

بالنسبة ل (β_2) : نجد أن قيمة الاحتمال Sig SER = 0,554 >0,05وهو ما يدل أن معنوية لمعامل انحدارSer α_2معنوية، وبالتالي نقبل H_1، ونرفض H_0 أي أن للخدمات معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%.

بالنسبة ل(β_3) :نجد أن قيمة الاحتمال Sig da = 0,087 >0,05وهو ما يدل أن معنوية لمعامل انحدارda α_3 معنوية، وبالتالي نقبل H_1، ونرفض H_0 أي أن للفلاحة والري معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%.

بالنسبة ل (β_4) : نجد أن قيمة الاحتمال Sig ind = 0,676 >0,05وهو ما يدل أن معنوية لمعامل انحدارind α_5 معنوية ، وبالتالي نقبل H_1، ونرفض H_0 أي أن للصناعة معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%.

بالنسبة ل (β_5) : نجد أن قيمة الاحتمال Sig beco = 0,693 >0,05وهو ما يدل أن معنوية لمعامل انحدارbeco α_6 معنوية، وبالتالي نقبل H_1، ونرفض H_0 أي أن للمنشآت الاقتصادية معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%.

بالنسبة ل (β_6) :نجد أن قيمة الاحتمال 0,05< Sigbsoc = 0,093 **وهو ما يدل أن معنوية** لمعامل انحدارbsoc α_7 **معنوية،** وبالتالي نقبل H_1، **ونرفض** H_0 **أي أن للمنشآت الاجتماعية معنوية إحصائية عند مستوى معنوية** 5%.

بالنسبة ل (β_7) : نجد أن قيمة الاحتمال 0,05< Sig edifo = 0,008 **وهو ما يدل أن معنوية** لمعامل انحدارedifo α_8، وبالتالي نرفض H_1، **ونقبل** H_0 **أي** أن للتربية والتكوين معنوية إحصائية عند **مستوى معنوية** 5%.

بالنسبة ل (β_8) :نجد أن قيمة الاحتمال 0,05< Sig aidl = 0,839 **وهو ما يدل أن معنوية** لمعامل انحدار Aidl α_9 **معنوية** وبالتالي نقبل H_1، **ونرفض** H_0 **أي أن للسكن معنوية إحصائية عند مستوى معنوية** 5%.

بالنسبة ل (β_9) : نجد أن قيمة الاحتمال 0,05< Sig pc = 0,509 **وهو ما يدل أن معنوية** لمعامل انحدار Pc α_{10} **معنوية** وبالتالي نقبل H_1، **ونرفض** H_0 **أي أن لمخططات البلدية معنوية إحصائية عند مستوى معنوية** 5%.

بالنسبة ل β_{10} :نجد أن قيمة الاحتمال 0,05> Sig rece = 0,001 **وهو ما يدل أن معنوية** لمعامل انحدار rece α_{10} **معنوية** وبالتالي نقبل H_1، **ونرفض** H_0 **أي أنه ليس للايرادت معنوية إحصائية عند مستوى معنوية** 5%.

ومنه نستخلص أنه وحسب اختبار المعنوية الجزئية فإن المتغيرات التفسيرية التي لها معنوية إحصائية **عند** 5% تتمثل في الناتج الداخلي الخام PIB، الخدمات ser، الفلاحة والري da، الصناعة ind، المنشآت الاقتصادية beco، المنشآت الاجتماعية bsoc، التربية والتكوين edifo، دعم الحصول على سكن aidl، مخططات البلدية pc، الإيرادات rece.

ج–شروط المربعات الصغرى:

سيتم اختبار النموذج وفق الدراسة القياسية، من أجل معرفة ما إذا تحققت شروط المربعات الصغرى العادية ، لأن توافر شروطها ، أهم شرط للدراسة القياسية.

1–الشرط الأول:

إعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي: يستخدم اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي أي حدود الخطاء الناتجة عن تقدير النموذج، وتتم دراسة اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي و ذلك من خلال فحص الجدول التالي:

الفروض الإحصائية:

الفرض العدمي (H_0): البواقي تتبع التوزيع الطبيعي؛

الفرض البديل (H_1): البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي.

ويتم دراسة إعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي بطريقتين:

الطريقة الأولى: بيانيا

وذلك من خلال فحص الشكل البياني للعلاقة بين الاحتمال التجميعي المشاهد والاحتمال التجميعي المتوقع للبواقي المعيارية.

الشكل رقم(03-05): إعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي.

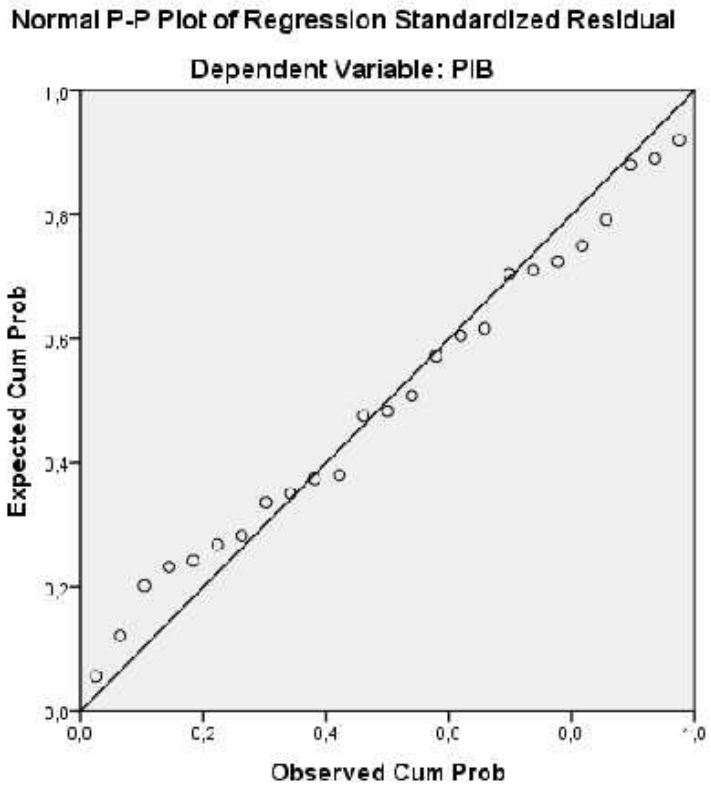

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات IBM Spss Statistics20.0.

نلاحظ من خلال الشكل أن البواقي تتخذ التوزيع الطبيعي، probability أكبر من درجة المعنوية 0,05 وهذا ما يثبت صحة فرضية التوزيع الطبيعي.

الطريقة الثانية: حسابيا باستخدام اختبار كل من (كلومجروف– سمنروف)، واختبار (شابيرو– ويليك)

جدول رقم (03–10): نتائج اختبار اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي.

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	Df	Sig.	Statistic	Df	Sig.
Standardized Residual	,095	25	,200*	,984	25	,953

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على مخرجات IBM Spss Statistics20.0.

التعليق:

يتضح من نتائج التحليل الإحصائي أن قيمة sig أكبر من مستوى المعنوية 0,05 في كلا الاختبارين، ومن ثم فإننا نقبل الفرض **ألعدمي القائل بأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، وهو ما يدعم** النتيجة التي توصلنا إليها من خلال الرسم البياني. وبالتالي فإن الشرط الأول **[شرط اعتدالية التوزيع** الاحتمالي للبواقي**] من شروط استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية متوافر.**

الشرط الثاني: الاستقلال الذاتي:

1– الفروض الإحصائية:

الفرض العدمي (H_0): يوجد استقلال بين البواقي (لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي**)؛**

الفرض البديل (H_1): لا يوجد استقلال بين البواقي (يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي **).**

2– أداة الحكم:

يتم الحكم على مدى وجود استقلال ذاتي بين البواقي من خلال اختبار Durbin- Watson Test

2– خطوات تنفيذ الاختبار:

الخطوة الأولى: حساب إحصائي الاختبار (DW):

من الجدول رقم (03- 08) الخاص بمعامل التحديد وإحصائي اختبار داربن- واتسون نجد أن قيمة (DW) تساوي (2,350).

الخطوة الثانية:

حساب القيمة الحرجة عند d_u و d_l وذلك وفقا لعدد المتغيرات المستقلة K= 10،ودرجات الخطأ N=25 ومنه نجد:

$d_l = 1,29$

$d_u = 1,45$

وبما أن: DW=2.350

فان: $d_u<DW<4-d_u$ إذن نقبل الفرض العدمي H_0 ومفاده عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء وهذا يدل على أن النموذج جيد.

الخطوة الثالثة: اتخاذ القرار.

اتخاذ القرار بشأن قبول أو رفض الفرض العدمي بشأن الارتباط الذاتي للبواقي، يتم وفقا للقواعد الآتية:

الشرط الثالث: اختبار تجانس البواقي (اختبار ثبات التباين):

يتم الحكم على مدى تجانس أو ثبات الأخطاء بطريقتين:

الطريقة الأولى: من خلال الرسم البياني:

الشكل رقم (03-06): انتشار البواقي المعيارية مع القيم الاتجاهية للمتغير التابع.

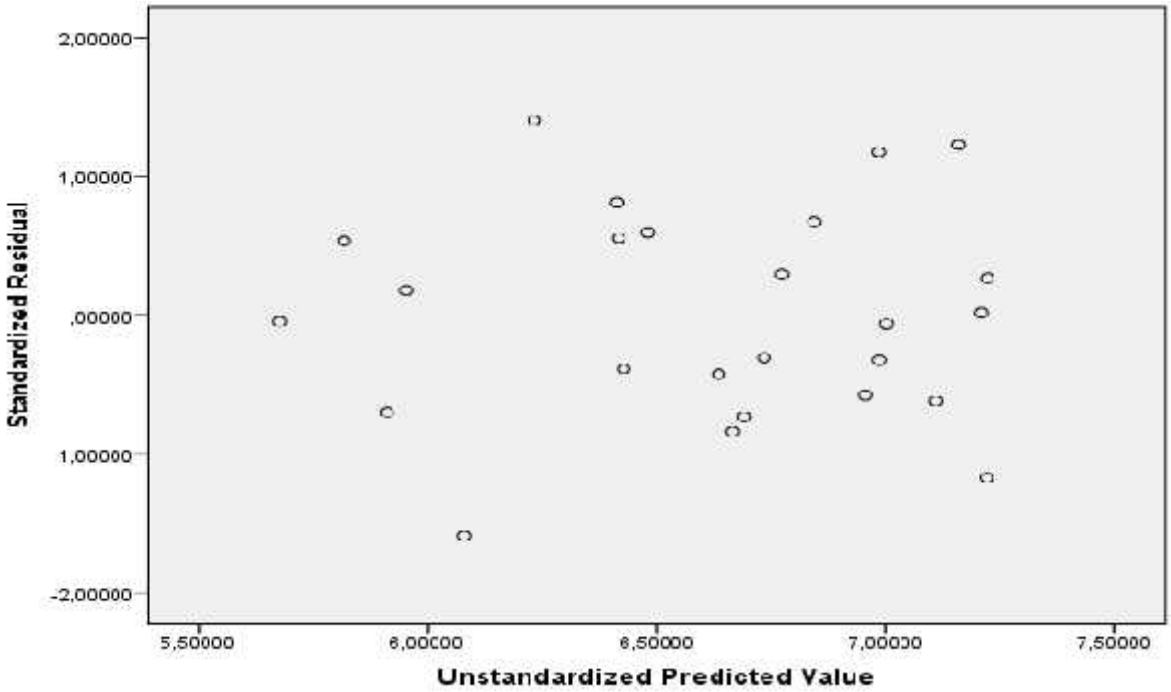

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات IBM Spss Statistics20.0

يلاحظ هنا أن:

انتشار وتوزيع البواقي يأخذ شكل عشوائي على جانبي الخط الذي يمثل الصفر (**وهو الخط الذي يفصل بين البواقي السالبة والبواقي الموجبة**)، **حيث أنه لا يمكننا رصد نمط أو** شكل معين لتباين هذه البواقي وهو ما يعني أن هناك تجانس أو ثبات في تباين الأخطاء وبالتالي فإن **الشرط (شرط ثبات تباين للبواقي)من شروط استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية المتوافر. ولزيادة التأكد سوف نقوم بطريقة Quandt -Goldfield للاختبار ثبات التباين.**

كما يمكن تأكيد اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي من خلال الشكل التالي:

2 –الطريقة الحسابية(طريقة Goldfield–Quandt):

– يتم استبعاد 20% من المتغيرات في المنتصف، أي أننا سوف نستبعد المتغيرة **5 من المنتصف***. **والمتغيرات** التي سيتم استبعادها هي المتغيرات **رقم** (11)،(12)،(13)،(14)،(15) في هذه الحالة **سيكون لدينا سلسلتين، كل سلسلة ستضم** 10متغيرات : **السلسة** الأولى تضم المتغيرات **رقم** (01)،(02).....إلى المتغيرة **رقم** (10)، **والسلسلة الثانية وتضم** المتغيرات **رقم** (16)، (14).....إلى المتغيرة **رقم** (25).

– ثم نقوم بحساب مجموع مربعات الخطأ (SEE) **لكل سلسلة من السلسلتين، وذلك من جدول تحليل** التباين لمعادلة الانحدار لكل سلسة:

– السلسلة الأولى: من 01– 10 متغير:

أ– يتم الإبقاء على المتغيرات الخاصة بالسلسة الأولى و استبعاد باقي المتغيرات.

ب– ثم نقوم بعد ذلك بتنفيذ خطوات إيجاد نموذج الانحدار الخطي المتعدد لpib (المتغير التابع)، **على** المتغيرات التفسيرية (**القطاعات**+نفقات التسيير+**الإيرادات**).

الجدول رقم (03–11): تحليل التباين الخاص بالسلسة الأولى.

من مخرجات هذا التحليل سوف نهتم بتحليل التباين التالي:

ANOVA

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	431,169	5	86,23	5,237	,071[b]
	Residual	411,690	4	102,92		
	Total	842,857	9			

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات IBM Spss Statistics20.0

مجموع مربعات الخطأ$_{(1)}$(SSE) للسلسلة الأولى: تساوي (411.690).

– السلسلة الثانية: من 16–25 متغير.

أ– يتم الإبقاء على المتغيرات الخاصة بالسلسلة الثانية و استبعاد باقي المتغيرات.

* . (25* 0,2)= 5مشاهدات.

ب– ثم نقوم بعد ذلك بتنفيذ خطوات إيجاد نموذج الانحدار الخطي المتعدد لpib(المتغير التابع)، **على** المتغيرات التفسيرية (**القطاعات**+نفقات التسيير+**الإيرادات**)

الجدول رقم (03– 12): تحليل التباين الخاص بالسلسة الثانية.

ANOVA

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	53,175	5	10,635	5,932	,059[b]
	Residual	44,924	4	11,231		
	Total	98,00	9			

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على مخرجات IBM Spss Statistics20.0

من مخرجات هذا التحليل سوف نهتم بتحليل التباين التالي:

مجموع مربعات الخطأ$_{(2)}$(SSE) للسلسلة الثانية: تساوي (44.824).

– ثم يتم حساب قيمة ($\ddot{F}$) المحسوبة، كمايلي:

$$F = \frac{(SSE)_2}{(SSE)_3} = \frac{44.824}{411.690} = 0.1088$$

وهنا نجد أن قيمة ($\ddot{F}$) المحسوبة تساوي وهي أقل من القيمة الجدولية $F_{(4\ ,4,0.05)}$ التي تساوي 6,39 ،إذا نقبل H_0 القائل بأن هناك تجانس أو ثبات في تباين الأخطاء. وهو ما يتفق مع النتيجة التي توصلنا إليها من الرسم البياني.

الشرط الرابع: شرط عدم الازدواج الخطي بين المتغيرات التفسيرية (المستقلة):

أولا: باستخدام معامل التضخم التباين (VIF):

نحصل على قيم هذا المعامل من جدول المعاملات Cofficients في صفحة المخرجات كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(03-13): جدول المعاملات للمخرجات

Model		Collinearity Statistics	
		Tolerance	VIF
1	(Constant)		
	depdg	,043	23,326
	depser	,039	25,501
	depda	,122	8,194
	depind	,340	2,943
	depbeco	,023	43,778
	depbsoc	,025	40,243
	depedifo	,132	7,551
	depaidl	,065	15,338
	deppc	,132	7,602
	deprece	,054	18,424

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات IBM Spss Statistics20.0.

طبقا للنتائج الموضحة في الجدول السابق:

نجد أن جميع قيم هذا **المعامل أقل من 5**، وبالتالي لا **يوجد ازدواج** خطي بين المتغيرات **المستقلة.**

ملاحظة : معامل Tolerance هو مقلوب (VIF) أي أن :

$$\mathbf{VIF} = \frac{1}{Tolerance}$$

ثانيا: مصفوفة الارتباط: Correlation Matrix

الجدول رقم (03– 14): جدول مصفوفة الارتباط.

Correlations

		depdg	depser	depda	depind	Depbeco	depbsoc	Depedifo	depaidl	deppc	Deprece
depdg	Pearson Correlation	1	,924**	,891**	,290	,949**	,932**	,892**	,921**	,819**	,936**
	Sig. (2-tailed)		,000	,000	,159	,000	,000	,000	,000	,000	,000
	N	25	25	25	25	25	25	25	25	25	25
depser	Pearson Correlation	,924**	1	,899**	,246	,951**	,939**	,910**	,897**	,803**	,961**
	Sig. (2-tailed)	,000		,000	,235	,000	,000	,000	,000	,000	,000
	N	25	25	25	25	25	25	25	25	25	25
depda	Pearson Correlation	,891**	,899**	1	,221	,920**	,884**	,886**	,849**	,770**	,895**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000		,288	,000	,000	,000	,000	,000	,000
	N	25	25	25	25	25	25	25	25	25	25
depind	Pearson Correlation	,290	,246	,221	1	,327	,359	,253	,130	,615**	,313
	Sig. (2-tailed)	,159	,235	,288		,111	,078	,223	,537	,001	,127
	N	25	25	25	25	25	25	25	25	25	25
depbeco	Pearson Correlation	,949**	,951**	,920**	,327	1	,977**	,903**	,868**	,844**	,941**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,111		,000	,000	,000	,000	,000
	N	25	25	25	25	25	25	25	25	25	25

depbsoc	Pearson Correlation	,932**	,939**	,884**	,359	,977**	1	,896**	,812**	,831**	,927**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,078	,000		,000	,000	,000	,000
	N	25	25	25	25	25	25	25	25	25	25
depedifo	Pearson Correlation	,892**	,910**	,886**	,253	,903**	,896**	1	,845**	,765**	,908**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,223	,000	,000		,000	,000	,000
	N	25	25	25	25	25	25	25	25	25	25
depaidl	Pearson Correlation	,921**	,897**	,849**	,130	,868**	,812**	,845**	1	,748**	,886**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,537	,000	,000	,000		,000	,000
	N	25	25	25	25	25	25	25	25	25	25
deppc	Pearson Correlation	,819**	,803**	,770**	,615**	,844**	,831**	,765**	,748**	1	,821**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,001	,000	,000	,000	,000		,000
	N	25	25	25	25	25	25	25	25	25	25
deprece	Pearson Correlation	,936**	,961**	,895**	,313	,941**	,927**	,908**	,886**	,821**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,127	,000	,000	,000	,000	,000	
	N	25	25	25	25	25	25	25	25	25	25

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات IBM Spss Statistics20

التعليق:

يتضح مما سبق أن جميع **معاملات الارتباط أقل من 0,7**، هذا بالإضافة إلى عدم معنوية معاملات الارتباط في الحالات العشرة ،و بالتالي نستطيع أن القول بأنه لا توجد مشكلة للازدواج الخطي في نموذج الانحدار المقدر.

خلاصة الفصل:

لقد شهدت الجزائر تحولات اقتصادية تمثلت في مختلف البرامج التنموية التي اعتمدتها، بحيث شكلت نفقات التسيير النسبة الأكبر من إجمالي النفقات **العمومية** التي كان ارتفاعها مستمر **مع نهاية التسعينات.**

وبعد التعرف على مفهوم الاقتصاد القياسي و أهميته في رصد العلاقة بين المتغيرات، وباستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد **باعتماد طريقة المربعات الصغرى قمنا بدراسة قياسية لأثر الإنفاق العمومي** على النمو الاقتصادي ورصد تأثير المتغيرات التفسيرية على حجم الناتج الداخلي الخام، وذلك عن طريق **استخدام برنامج** IBM Spss Statistics20.0 خلال الفترة **2014/1990، من أجل تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي** بالمفهوم الواسع، وكل من نفقات التجهيز المتمثلة في:(**الخدمات، الفلاحة والري، الصناعة، المنشآت الاقتصادية، المنشآت الاجتماعية، التربية والتكوين، دعم الحصول على سكن، المخططات البلدية)، كذلك بالإضافة إلى الإيرادات ونفقات التسيير.**

توصلنا من خلال الدراسة التحليلية الوصفية والاقتصادية القياسية إلى: يستجيب النمو الاقتصادي سلبا في قطاع الفلاحة والري بدرجة **86%** تليها من حيث الاستجابة ومن حيث التأثير، نفقات التسيير **66.2%، الإيرادات 53%، الخدمات 46%،** مخططات البلدية **45%، المنشآت الاقتصادية 38%، المنشآت الاجتماعية 17.6%،** التربية والتكوين **12.4%، الصناعة 0.9%، دعم الحصول على سكن 0.9%.**

الخاتمة:

لقد ازدادت أهمية دراسة أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الآونة الأخيرة مع تعاظم دور الدولة وتوسع سلطتها وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية وترجع أهمية النفقات العمومية إلى كونها الأداة التي تستخدمها الدولة من خلال سياستها الاقتصادية في تحقيق أهدافها النهائية التي تسعى إليها فهي تعكسك جوانب الأنشطة العامة وكيفية تمويلها.

فهم كافة الأبعاد التي قد تؤثر على النمو الاقتصادي، راجع إلى النفقات العمومية في يد الدولة للتدخل في الاقتصاد وإعادة التوازن، وقد تؤثر بشكل كبير على عمليات تكوين رأس المال والإنتاج والاستهلاك والادخار هذا فضلا عما أثبتته التجارب من أن معدل النمو الاقتصادي في الدول النامية يتوقف إلى حد كبير على قدرة الدولة على توزيع نفقاتها على مختلف القطاعات لكي تزيد من إنتاجها وبالتالي زيادة الناتج الداخلي الخام، مما يسمح بتنمية قدرة الدولة على تراكم رأس المال ودفع معدلات التنمية إلى مستوى مقبول.

كما واجهت الجزائر مشاكل تتعلق بالمبالغ المخصصة لبرامج الإنعاش التي لم تصل بعد إلى الهدف الأسمى رغم إنفاقها مبالغ ضخمة وخاصة أن الإنفاق العام في الجزائر يزداد بمعدلات تفوق معدلات نمو الإيرادات، أي أن الحكومة تميل إلى إنفاق يفوق مداخيلها.

1- اختبار صحة الفرضيات:

بعد الدراسة التي قمنا بها تم التوصل إلى نتائج اختبار صحة الفرضيات وسيتم عرضها كما يلي:

- ✓ **قبول الفرضية الأولى**: الإنفاق العام موجه أساسا لقطاع التسيير يمكن تأكيدها في الجزائر حسب ما ورد في ميزانية التسيير لسنة 2015، حيث قدرة قيمتها الإجمالية 4.807.332.000.000 دج، في حين ميزانية التجهيز بلغت قيمتها الإجمالية 3.176.848.243.000 دج فقط.
- ✓ **رفض الفرضية الثانية**: الإنفاق العام يحفز و يؤثر على النمو الاقتصادي مباشرة إذا اعتبرنا أن النمو الاقتصادي يعبر عنه بالناتج المحلي إذن فالنفقات العامة تؤثر على الإنتاج الوطني من خلال تأثيرها على حجم الطلب الكلي الفعلي لأن النفقات التي تنفذها الدولة تشكل جزءا من هذا الطلب.
- ✓ **قبول الفرضية الثالثة**: الإنفاق العام يؤثر على النمو الاقتصادي إيجابيا في الاقتصاد الجزائري، وهذا بدرجات متفاوتة حسب طبيعة الإنفاق وهذا أثبتته الدراسة القياسية.

2- نتائج البحث:

أ- نتائج دراسة نظرية: و تتمثل فيما يلي:

- تطور دور الدولة في الاقتصاد يؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق العمومي؛

• تعتبر النفقات العامة أداة من أدوات السياسة المالية لدولة تستخدمها في تحقيق أهدافها مراعيتا عناصر و قواعد و أشكال صرفها؛

• من أجل إشباع الحاجات العامة أو تحقيق الأهداف العامة، لابد من الرفع من النشاط الاقتصادي، وتعتبر النفقات العامة الوسيلة الأنجع لهذا، بحيث تقوم الدولة بإنفاقها حسب احتياجات كل قطاع؛

• الإنفاق العمومي يؤدي إلى تحقيق فوائد للبلد و يرفع من معدلات النمو الاقتصادي؛

• تعتبر ظاهرة تزايد النفقات العامة من احد المميزات التي تتصف بها أغلب الدول العالم، وإذا كانت هذه الزيادة تختلف من دولة إلى أخرى وتعود أسبابها إلى أسباب حقيقية و أخرى ظاهرية؛

• يؤثر الإنفاق العام ايجابيا على النمو الاقتصادي بحيث يساهم في رفع الإنتاجية و بالتالي زيادة في الناتج الداخلي الخام وهذا ما وضحه نموذج بارو الذي أكد على أن تهيئة المنشآت القاعدية أي الإنفاق عليها يرفع من الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص.

ب– نتائج دراسة تطبيقية: والتي يمكن إبرازها في النقاط التالية.

- شهدت النفقات العمومية تزايدا مضطرا خلال فترة الدراسة، فقد وافقت ما نص عليه أدولف فاجنر، غير أن التزايد تباين تباينا كبيرا خلال المخططات التنموية، خاصة نفقات التجهيز التي ضخت في الميزانيات العمومية للتسيير؛
- لقد ثبت من خلال دراسات تحليل التباين و إجراء اختبار اختلاف المتوسطات للنفقات العمومية خلال أربع فترات لدراسة (ما قبل المخططات، مخطط دعم النمو الاقتصادي، مخطط التكميلي لدعم النمو،مخطط توطيد النمو)، أي أن للمخططات التنموية الأثر البليغ في زيادة حجم الإنفاق العمومي؛
- ساهم الإنفاق العمومي بشكل واضح في زيادة وتطور درجة النمو في كامل القطاعات المنصوص عليها في القانون (17/84)؛
- اختلت كل من نفقات التسيير، نفقات الإيرادات، نفقات التربية والتكوين، نفقات الخدمات، نفقات المخططات البلدية بنسب 66.2%، 53% ،12.4%، 4.6%، 4.5%، 3.8% على التوالي وهذا التأثر طردا في التأثير على استراتجية النمو الكلي للاقتصاد، وكل من نفقات الفلاحة والري، نفقات الناتج الداخلي الخام، نفقات المنشئات الاجتماعية،نفقات الصناعة، نفقات دعم الحصول على سكن بنسب 86%،55.2%، 17.6%، 0.9%، 0.9% على التوالي وهذا التأثير عكسا على النمو الاقتصادي.

3- التوصيات:

- من أجل تحقيق الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد العامة لا بد من إخضاع الإنفاق العام لمعايير الجدوى الاقتصادية؛
- تكييف النفقات والمبالغ المنفقة على المشاريع المختلفة بما يتماشى مع الظروف المحلية و الاقتصادية والاجتماعية؛
- العمل على تطوير برامج الإنعاش الاقتصادي التي تساهم في رفع معدلات النمو في الجزائر؛
- ضرورة التقيد بضبط ترشيد النفقات العمومية والبحث في كيفية نجاعتها في سياق اعتماد الجزائر لبرامج التنمية الاقتصادية، وأن الجزائر لا يمكنها الارتكاز فقط على النفقات العمومية لتحقيق النمو بل يتعين عليها تنويع اقتصادها لضمان نسبة نمو قادرة على الوقوف أمام الصدمات الداخلية والخارجية؛
- الاعتماد على سياسة طويلة المدى والخروج من سياسة تنفيذ المشاريع الإنفاقية ذات القيمة المرتفعة لأنها تضع الدولة أمام صعوبات ومشاكل العودة بالإنفاق العمومي إلى مستوياته السابقة بعد انتهاء تنفيذ تلك المشاريع خاصة إذا لم تحقق الأهداف المرجوة ؛
- الاستعانة بتجارب الدول الأخرى؛
- ضرورة إتباع سياسة مالية فعالة،وذلك بترشيد الإنفاق العام،وتمويل المشروعات الاستثمارية التي تدعم النمو الاقتصادي؛
- العمل على حسن توجيه النفقات العامة إلى المشروعات الاستثمارية المنتجة بتوافق مع جميع القطاعات؛
- يجب دراسة تقسيمات النفقات العمومية من حيث القطاعات وتأثيرها على النمو الاقتصادي من خلال معرفة القطاعات الأساسية التي تحفز الناتج الداخلي الخام؛
- ضرورة شفافية المنظومة الإحصائية الجزائرية للقيام بالتوقع العقلاني للمتغيرات الاقتصادية؛
- إن نجاح أي برنامج تنموي في تحقيق أهدافه يتوقف على طبيعة وحجم هذه الأهداف ومن هذا المنطلق يتعين على الهيئات المكلفة بإعداد برامج التنمية في الجزائر بوضع أهداف واقعية وقابلة للتحقيق، كما أن تقليل عدد هذه الأهداف إلى أقل قدر ممكن سيساهم في رفع كفاءة وفعالية هذه البرامج لاعتبار أن ذلك سيؤدي إلى تركيز مختلف مشاريع وعمليات البرنامج ضمن قطاعات محددة.

4- أفاق ابحث:

من خلال دراستنا لموضوع الإنفاق العام و أثره على النمو الاقتصادي في الجزائر وذلك بتقديم دراسة قياسية تحليلية للفترة 1990_2014. باعتبار أن أي بحث لا يخلو من النقائص و أن عملية البحث مستمرة من أجل معالجة الظواهر الاقتصادية ارتأينا طرح بعض المواضيع التي أساسا لبحوث لاحقة أو مكملة لهذا الموضوع:

- درجة فاعلية سياسات الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر؛
- رسم سياسات الاقتصادية في الجزائر باستخدام النماذج القياسية والتحليلية.

و في الأخير لا يسعنا إلا أن نسأل الله، العظيم، التوفيق والسداد
في إنجاز هذا البحث المتواضع، راجيين أن يفيد الباحثين والمهتمين.
وسبحان من أبى أن يكون الكمال إلا لكتابه.....

- تم بحمد الله وعونه -

قائمة المراجع:

قائمة المراجع

1- الكتب باللغة العربية:

01- أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، **"النظرية الاقتصادية الكلية"**، الدار الجامعية، مصر،2000.

02- إسماعيل عبد الرحمن، وآخرون، **" مفاهيم و نظم اقتصادية"** ، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع ،الأردن، 2004.

03- إسماعيل محمد بن قانة، **" اقتصاد التنمية : نظريات، نماذج، استراتيجيات"**، دار أسامة للنشر و التوزيع،الأردن، .2011

04- أشواق بن قدور، **"تطور النظام المالي و النمو الاقتصادي"**،الطبعة الأولى، دار الراية للنشر و التوزيع، عمان، 2013 .

05- أعمر يحياوي ، **"مساهمة في دراسة المالية العامة: النظرية العامة وفق تطورات الراهنة "** ، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

06- إيمان عطية ناصف، **"مبادئ الاقتصاد الكلي"**، دار الجامعية الجديدة، مصر، 2007.

07- تومي صالح، **" مدخل لنظرية الاقتصاد القياسي، دراسة نظرية مدعمة بأمثلة وتمارين "**، الجزء الأول، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات جامعية.

08- جمال حلاوة و علي صالح، **" مدخل إلى علم التنمية "** ، دار الشروق، عمان، 2009.

09- حامد عبد المجيد دراز وآخرون،**" مبادئ المالية العامة "** ، الدار الجامعية مصر، 2003.

10- حامد عبد المجيد دراز، وآخرون،**" مبادئ المالية العامة"** ، الدار الجامعية، إسكندرية، مصر، 2003.

11- حسام علي داوود، **"مبادئ الاقتصاد الكلي"**، الطبعة الرابعة، دار المسيرة للنشر و التوزيع،الأردن 2014.

12– حسين علي بخيث، وآخرون، " **الاقتصاد القياسي** "، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2009.

13– حسين مصطفى حسين، "**المالية العامة**" ،2001، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية – بن عكنون – الجزائر.

14– خالد الواصف الوزاني، وآخرون، "**مبادئ الاقتصاد الكلي**"، الطبعة العاشرة ، دار وائل للنشر، الأردن،.2009

15– خالد شحادة الخطيب ، وآخرون ، " **أسس المالية العامة** " ، الطبعة الثالثة ، وائل للنشر ، عمان ، 2007.

16– زينب حسين عوض الله، "**مبادئ المالية العامة**"، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1998.

17– سوزي عدلى ناشد، " **المالية العامة**" ، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2006.

18– صالح الشنواني، " **إدارة الإنتاج التطور التكنولوجي**" مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 1996.

19– صبرينة كردودي، " **تمويل الموازنة العامة للدول في الاقتصاد الإسلامي**" ، طبعة الأولى، دار الخلدونية للنشر والتوزيع،الجزائر، 2007،.

20– ضياء مجيد الموسوي ،" **أسس علم الاقتصاد** " الجزء الأول ، مذاهب و أنظمة و نظريات اقتصادية وأسواق ،ديوان المطبوعات الجامعية ،2011.

21– عادل أحمد حشيش، " **أساسيات المالية العامة**" ، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1996.

22– عادل فليح العلي، " **المالية العامة والتشريع المالي الضريبي**"، الطبعة الأولى، دار حامد ، الأردن، 2007.

23– عادل فليح العلي، وآخرون،" **اقتصاديات المالية العامة**" ، الطبعة الثانية، دار الكتاب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، 1989.

24– عبد الرحمان يسري، " **مقدمة في الاقتصاد**"، الدار الجامعية،مصر، .2007

25– عبد الرحمن تومي، " **الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر والإنفاق** "، دار الخلدونية للنشر، الجزائر، .2011

26– عبد القادر محمد عبد القادر عطية، " **الاقتصاد القياسي** "، طبعة ثانية، دار جامعية للنشر وتوزيع، مصر،1998.

27– عبد الكريم صادق بركات، " **الاقتصاد المالي**" ، جامعة الإسكندرية وبيروت العربية، 1987.

28– عبد المجيد قدي، " **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية : دراسة تحليلية وتقييمية** "، الطبعة الثالثة ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2006.

29– عبد المطلب عبد الحميد، " **السياسات الاقتصادية على المستوى القومي: تحليل الكلي**" ، الطبعة الأولى ، مجموعة نيل العربية ، القاهرة ، 2003 .

30– عبد المطلب عبد الحميد، "**النظرية الاقتصادية تحليل جزئي و كلي**"،الدار الإبراهيمية،مصر، 2007.

31– عجيمة عبد العزيز ، و آخرون، " **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق** " ، الدار الجامعية، مصر، 2007.

32– عصام بشور، "**المالية العامة والتشريع المالي**"، الطبعة الثانية، مطبعة طرين، سوريا، 2001.

33– علي خليفة الكواري، **دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية**"، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الكويت، 1981.

34– علي خليل سليمان أحمد اللوزي، " **المالية العامة**" ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2000.

35– علي زغدود، "**المالية العامة**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

36– فليح حسن خلف، " **التنمية الاقتصادية و التخطيط الاقتصادي**"،الطبعة الأولى، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

37– كامل علاوي كاظم الفتلاوي، وآخرون، "**القياس الاقتصادي: النظرية والتحليل** "، طبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

38– كمال حشيش ، " **أصول المالية العامة** " ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، مصر ، 1984.

39– مجدي محمود شهاب ، " **الاقتصاد المالي: نظرية مالية دولية – السياسات المالية لنظام الرأسمالي** " ، دار الجامعية الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، مصر ، 1999 .

40– محفوظ جودة، "**التحليل الإحصائي الأساسي باستخدامspss** " ، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن،2008 .

41– محمد السريتي، عبد الوهاب نجا،"**مبادئ الاقتصاد الكلي**"، الدار الجامعية، مصر،2013.

42– محمد السعيد فرهود، " **مبادئ المالية العامة**" ، الطبعة الأولى ، منشورات جامعة حلب، سوريا، 1978-1979.

43– محمد شاكر عصفور، " **أصول الموازنة العامة** "، دار المسيرة، عمان، 2008.

44– محمد صالح تركي القريشي، **"علم اقتصاد التنمية"**، الطبعة الأولى، إثراء للنشر و التوزيع، الأردن، 2010.

45– محمد صغير بعلي ، المالية العامة:" **الإيرادات العامة – الميزانية العامة** " ، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2003.

46– محمد طاقة ، و آخرون ، " **اقتصاديات المالية العامة** " ، الطبعة الثالثة، دار المسيرة ، عمان، 2007.

47– محمد طاقة ، وآخرون ، "**اقتصاديات المالية العامة** " ، الطبعة الثانية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الأردن ، 2010.

48– محمد عباس محرزي، " **اقتصاديات المالية العامة: النفقات العامة – الميزانية العامة للدولة –** "، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010 .

49– محمد عباس محرزي، " **اقتصاديات المالية العامة: النفقات العامة– الميزانية العامة للدولة** " ، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2005.

50– محمد عبد المنعم، وآخرون،" **الإقتصاد المالي الوضعي و الإسلامي بين النظرية والتطبيق**"، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، .1999

51– محمد عمر أبودوج، " **ترشيد الإنفاق العام وعجز ميزانية الدولة**" ، الدار الجامعية الإسكندرية، 2006.

52– محمدي فوزي أبو السعود،"**مقدمة في الاقتصاد الكلي**"، الدار الجامعية، مصر، 2004.

53– محمود حامد عبد الرزاق، " **الاقتصاد القياسي: الأسس النظرية والتطبيقية Spss** "، ، الدار الجامعية، جامعة جنوب الوادي،.2015

54– محمود حسين الوادي و آخرون، " **الأساس في الاقتصاد العام** "، دار البازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2007.

55– محمود حسين الوادي و آخرون،"**الاقتصاد الكلي**"، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الأردن، 2008.

56– محمود حسين الوادي، وآخرون،" **مبادئ المالية العامة** "،الطبعة الأولى،دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2008، الأردن.

57– محمود عبد الرزاق، " **الاقتصاد المالي**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2011.

58– محمود عبد الرزاق، " **مبادئ المالية العامة**" ، منشورات حلب، سوريا، .1979

59– مدحت القريشي، " **التنمية الاقتصادية (نظريات و سياسات و موضوعات)**"، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، 2007.

60– نوزاد عبد الرحمن الهيتي، وآخرون، " **المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة** "، دار المناهج الأردن، .2005

62– وليد عبد الحميد عايث ، " **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي: دراسة تطبيقية لنماذج التنمية الاقتصادية** "، الطبعة الأولى، بيروت– لبنان–، 2010.

63– يلس شاوش بشير، " **المالية العامة: المبادئ العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري**" ، الدار الجامعية ، الجزائر، 2007.

2– المذكرات:

01– بلحوت مريم، وآخرون،" **دراسة تحليلية لمتغيرات الجباية العادية حالة الجزائر (1990–2014)** (رسالة الماستر، مالية، غير منشورة، جامعة ابن خلدون–تيارت–)، تيارت .2015

02– بن أحمد يمينه و آخرون، " **أثر التوسع في الإنفاق العام على تنمية الاقتصاد الوطني : دراسة حالة برنامج دعم النمو**" ، (رسالة ليسانس جامعة– تيارت – غير منشورة)، تيارت 2013.

03– بن عزة محمد، " **ترشيد الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف** "، (رسالة الماجستير ،تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان، منشورة)، تلمسان 2010.

04– بوبطانة فاطمة، وآخرون، " **أثر سياسة الإنفاق العمومي على الاستقرار الكلي للاقتصاد الجزائري الفترة 1999–2010**" ، (رسالة الماستر،علوم المالية، جامعة تيارت، غير منشورة)،تيارت 2013.

05– بودخدخ كريم،" **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر 2001–2009** "، (رسالة ماجستير، تخصص نقود ومالية، جامعة دالي براهيم الجزائر، منشورة)، الجزائر ا 2009–2010، ص 202.

06– بيداري محمود، " **العوامل المفسرة لنمو الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري (1991–2010) مع إشارة خاصة لفرضية فاجنر**" (رسالة ماجستير، جامعة وهران)، وهران 2014.

07– توهامي عائشة، " **ترشيد الإنفاق العام ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية** "، (رسالة ماستر،مالية، جامعة تيارت، غير منشورة)، تيارت 2013.

08– جمال يرقى **"أساسيات في المالية العامة وإشكالية العجز في ميزانية البلدية"**،(رسالة ماجستير– جامعة الجزائر)، الجزائر 2002.

09– درواسي مسعود، **" السياسات المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي : حالة الجزائر 1990–2004"** ، (أطروحة دكتوراه – جامعة الجزائر– منشورة)، الجزائر ، 2005.

رقيق فاطمة و آخرون، **"أثر تغيير أسعار النفط على النمو الاقتصادي"**،(رسالة ماستر،مالية، جامعة تيارت)، تيارت2015.

10– زكاري محمد، **دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970–2012**، (رسالة ماجستير، جامعة محمد بوقرة بومرداس)، بومرداس 2014

11– طاوش قندوسي، **"تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دارسة حالة الجزائر(1970_2012)"**،(أطروحة دكتوراه، علوم تسيير،تلمسان)،تلمسان 2014.

12– ماصمي أسماء، **" أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر1971_ 2011"**،(رسالة الماجستير،تخصص إقتصاد كمي، جامعة تلمسان)، تلمسان 2014.

13– ناقدي خديجة، **" دلراسة قياسية لدالة الطلب على النقود في الجزائر الفترة 1990–2013 "**، (رسالة ماستر، تخصص مالية، جامعة إبن خلدون تيارت، غير منشورة)، تيارت 2015.

3–القوانين والمراسيم:

01– التقرير التمهيدي، عن مشروع قانون المالية لسنة 2016، الفترة التشريعية السابعة، دورة الخريف 2015، لجنة المالية والميزانية.

02– الجرائد الرسمية 1990– 2014

4–الملتقيات والمحاضرات:

01– بوعشة مبارك ، الاقتصاد الجزائري: **" من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية: مقارنة نقدية "**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي، المرسوم ب: تقييم برامج

الاستثمار العامة وانعكاساتها على التشغيل والنمو والاستثمار من تنظيم كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سطيف 1 خلال الفترة 11-12 مارس 2012.

02- عجلان العياشي " **تحليل وتقييم فعالية الحسابات الخاصة في تعزيز قدرات التمويل العمومي المستدام للتنمية بالجزائر** "، أبحاث المؤتمر الدولي 2013 جامعة سطيف1.

03- مسعود زكرياء، " **سياسة التشغيل وفعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ2001** "، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي المرسوم ب : ملتقى برامج الاستثمارت العامة وانعكاساتها على التشغيل والنمو على الاستثمار- من تنظيم كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1 خلال الفترة 11-12 مارس.

5_المجالات:

01- ثائر داود سلمان، " **الانحدار الخطي المتعدد Multipe Linear Regression مفهومه ونموذج مطبق باستخدام البرنامج الاحصائي Spss** "، محاضرات ملقاة في فرع العلوم النظرية –كلية التربية الرياضية- جامعة بغداد.

02- محمد مسعي، " **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو** "،مجلة الباحث، العدد 10 .

03- نبيل بوفليح ،" **دراسة تقييميه لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر الفترة 2000- 2010** "، أكاديمية الدراسات الاجتماعية والإنسانية العدد 9، الجزائر 2013.

04- نبيل بوفليح، " **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر الفترة 2000- 2010** "، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثاني عشر ديسمبر 2012.جامعة بسكرة، الجزائر.

6-المواقع الإلكترونية:

http://carmegie.irg/puplication / ?fa= 41344.

WWW.JORADP.DZ

www.ONS.dz

www.prmierministre.gove.dz/arabe/media/pdf/texteference/texteessemtirls/proqb.bialan/progc/roissance.pdf.

7-إحصائيات ومنشورات:

01- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي: الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني سنة 2001/ جوان 2012.

02- الديوان الوطني للإحصائيات.

03- رئاسة الحكومة، " **البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي** (**2007 /06/21**)" ، بوابة الوزير.

قائمة الملاحق:

الملحق رقم 03 - 01

تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990- 2014

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	النفقات العامة	نمو النفقات
1990	136,5	9,64
1991	212,1	55,38
1992	420,13	98,08
1993	476,62	13,45
1994	566,32	18,82
1995	759,6	34,13
1996	724,6	-4,61
1997	845,1	16,64
1998	876	3,61
1999	961,7	9,81
2000	1178,1	22,51
2001	1321,1	12,13
2002	1550,6	17,38
2003	1752,8	5,71
2004	1891,8	15,23
2005	2052	8,63
2006	2453	19,54
2007	3108,3	26,73
2008	4191	34,82
2009	4246,9	1,32
2010	4466,3	5,20

28,31	6618,4	**2011**
29,61	7745,5	**2012**
-7,38	6879,8	**2013**
-4,40	4141,18	**2014**

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع WWW.ONS.DZ ، الجرائد الرسمية 1990-2014 على الموقع WWW.JORADP.DZ

نمو النفقات حسبت عن طريق برنامج Excel.

الملحق 03- 02

تحليل تطور نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة 1990- 2014

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	نفقات التسيير	نسبة نفقات التسيير إلى الإنفاق العام الإجمالي%
1990	88,8	-
1991	153,8	72,51
1992	276,13	65,72
1993	291,41	61,14
1994	330,4	58,34
1995	473,6	62,35
1996	550,6	75,99
1997	643,5	76,14
1998	664,1	75,81
1999	774,7	80,56
2000	856,2	72,68
2001	963,6	72,94
2002	1097,7	70,94
2003	1199,2	70,72
2004	1251,1	68,42
2005	1245,1	66,13
2006	1437,9	50,68
2007	1673,9	58,62
2008	2217,7	53,85
2009	2300	52,92

54,16	2659	**2010**
52	3434,3	**2011**
63,16	4925,1	**2012**
63	4335,6	**2013**
50,87	3510,05	**2014**

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع WWW.ONS.DZ ، الجرائد الرسمية 1990- 2014 على الموقع WWW.JORADP.DZ

الملحق رقم 03 – 03

تطور نفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2014

الوحدة: مليار دينار جزائري

سنة	نفقات التجهيز	نسبة نفقات التجهيز في الإنفاق العام الإجمالي%
1990	47,7	26,20
1991	58,3	27,49
1992	144	34,28
1993	185,21	38,86
1994	235,92	41,66
1995	286	37,65
1996	174,03	24,02
1997	201,6	23,86
1998	211,9	24,19
1999	187	19,44
2000	321,9	27,32
2001	357,4	27,05
2002	452,9	29,21
2003	553,6	31,58
2004	640,7	33,87
2005	806,9	39,32
2006	1015,1	41,38
2007	1434,6	46,15
2008	1973,3	47,08
2009	1946,3	45,84

40,47	1807,9	**2010**
39,5	1934,5	**2011**
36,4	2820,4	**2012**
35,4	2544,2	**2013**
38,26	1213,5	**2014**

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع WWW.ONS.DZ ، الجرائد الرسمية 1990- 2014 على الموقع WWW.JORADP.DZ

الملحق رقم 03- 04

تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2014

الوحدة: نسبة مئوية

السنوات	النمو العام	الفلاحة	الصناعة خارج المحروقات	البناء والأشغال العمومية	الخدمات	المحروقات
1990	0,8	-6,2	3,5	0,9	2,7	4,1
1991	-1,2	15,4	-0,7	-4	-0,5	0,9
1992	1,6	2,0	-5,6	0,4	3,1	1,1
1993	-2,2	-4,4	-1,3	-7,9	-0,35	-0,8
1994	-0,2	-5	-2,2	-3,1	2,3	-0,4
1995	3,8	15,0	-1,4	1,4	2,4	4,4
1996	4,4	23,7	-8,7	2,4	6,0	3,6
1997	1,1	-13,5	-3,8	2,5	5,4	6,0
1998	5,1	11,4	8,4	4,5	7,9	4,0
1999	3,2	2,7	1,6	2,7	5,7	6,1
2000	2,2	-5	1,3	8,0	5,1	4,9
2001	2,7	13,5	5,0	5,5	3,8	-1,6
2002	4,8	-1,3	5,2	8,2	5,3	3,7
2003	6,9	19,7	5,9	2,8	4,2	8,8
2004	5,2	3,2	6,2	5,1	7,7	3,3
2005	5,1	1,9	-4,5	2,3	3,0	5,8
2006	2,0	4,9	-2,2	-	3,1	-2,5

-0,9	6,5	3,2	-3,9	5,0	3,0	**2007**
-2,3	7,4	2,1	1,9	-5,3	2,4	**2008**
-1,9	5,2	1,7	3,5	6,2	2,1	**2009**
-2,6	6,9	3,4	0,9	6	3,6	**2010**
-3,2	7,1	9,2	2,2	8,5	3,8	**2011**
-3,4	6,8	8,6	4,3	6,8	2,6	**2012**
-2,8	-	7,3	5,9	8,8	3,3	**2013**
-2	-	5,9	4,5	9,5	2,7	**2014**

المصدر: الجرائد الرسمية الجزائرية من 1990- 2014 على الموقع التالي

WWW.JORADAP.DZ

الملحق رقم 03-05

إدراج جميع البيانات الداخلة في الدراسة من 1990-2014

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	اجمالي النفقات العمومية	نفقات التسيير	نفقات لتجهيز	الناتج الداخلي الخام	ن الفلاحة والري	ن الصناعة	الخدمات	المنشآت القاعدية الاجتماعية	التربية والتكوين	دعم الحصول على سكن	المخططات البلدية	المنشآت القاعدية الاقتصادية	الإيرادات العامة	PIB
1990	136500	88800	47700	472580,7	8200	2300	580	2300	7500	280	7900	10300	396548	490268
1991	212100	153800	58300	698625	9800	1200	400	3300	9000	400	8500	12200	411625	571025
1992	420131	276131	144000	752592,3	8700	980	780	4500	1200	560	9900	13600	475963	757121,5
1993	476627	291417	185210	918623,8	7200	1400	980	5500	1560	9987	16500	23500	498256	798001,4
1994	566329	330403	235926	1005031,4	22160	1950	1090	6300	17400	10000	18800	26800	510631	1098203
1995	759617	473694	285923	2004994,7	23200	1020	1600	6500	18500	7900	18000	25500	611731	1098203
1996	724609	550596	174013	2570028,9	2800	1000	2800	8800	22900	12800	19500	31900	825157	1388566
1997	845196	643555	201641	2780168	28510	300	2160	9550	25650	12430	20850	37100	926668	1587292
1998	875739	663855	211884	2830490,7	40059	100	5040	6500	24780	42100	17500	40400	774511	1460426
1999	961682	774695	186987	3238197,5	41250	550	2925	7770	26000	82000	24000	47250	950496	1754159
2000	1178122	856193	321929	4123513,9	43907	400	2755	7154	30105	59364	20900	45127	1578161	2460568
2001	1321028	963633	357395	4227113,1	52700	700	3890	9876	45389	62980	30678	56789	1505526	2502034
2002	1550646	1097716	452930	4522773,3	78500	1200	5432	15730	54730	69870	32675	78650	1603188	2743002
2003	1639265	1122761	516504	5252321,1	83125	15334	14596	29875	78950	72190	34765	123405	1974466	3153757
2004	1888930	1250894	638036	6149116,7	85115	16106	16106	42533	84092	75173	35645	131436	2229899	3541569
2005	2052037	1245132	806905	7561984,4	96046	500	15656	44201	75840	61475	33000	126497	3082828	4384612
2006	2453014	1437870	1015144	8501635,8	112918	756	42122	59206	118772	131068	42800	312772	3639925	5180347
2007	3108669	1674031	1434638	9352886,4	201037	1180	32241	89796	159071	283699	105700	597855	3687900	5545753
2008	4191053	2217775	1973278	11043703,5	308559	667	32275	102429	162165	312729	75000	701680	2902448	5332161
2009	4246334	2300023	1946311	9968025,3	393748	1201	38185	183824	241933	230027	95000	725094	3275362	5814012
2010	5242259	3434397	1807862	11991563,9	335592	665	44732	212489	283462	270541	60000	1095942	3074644	6796969
2011	6859694	4925194	1934500	14588532	392442	772	39445	363062	540754	240560	60000	941890	3403108	8650668
2012	7156106	4335690	2820416	16208698,4	301257	15567	20329	92970	133624	295550	67000	1018055	3597832	8138909
2013	6054265	3510059	2544206	16643833,6	129613	3050	22286	235901	273134	194070	40000	713925	3874561	7586117
2014	5020582	3807006	1213576	17205106,3	203520	2820500	29347	236615	243865	127536	781640	843567	4215643	8683473

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع WWW.ONS.DZ ، الجرائد الرسمية 1990- 2014 على الموقع WWW.JORADP.DZ